جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية التربية - قسم اللغات

الأسماء العاملة القياسية في كتاب سيبويه

(دراسة نحوية صرفية تطبيقية)

بحث لنيل درجة الماجستير (التربية - لغة عربية)

إعداد الطالبة: ناهد عبد الحي محمد عبد الله

إشراف الدكتور: عبد الله سليمان محمدين

1438هـ - 2017م

الاستهلال

قال الله تعالي في محكم تنزيله:

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ).

صدق الله العظيم

سورة المجادلة، الآية: (11)

الإهـــــداء

إلهـــي لا تطيـــب الليـــالي إلا بشـــكرك ولا يطيـــب النهـــار إلا بطاعتـــك.. ولا تطيـــب اللحظـــات إلا بـــذكراك.. ولا تطيـــب الآخـــرة إلاّ بعفـــوك.. ولا تطيـــب الجنـــة إلاّ برؤيتك..

إلـــى مـــن بلـــغ الرســـالة وأدى الأمانـــة ونصـــح الأمـــة.. إلـــى نبـــي الرحمـــة ونـــور العالمين..

إلـــى مـــن كللـــه الله بالهيبـــة والوقـــار.. إلـــى مـــن علمنـــي العطـــاء بـــدون انتظـــار.. إلـــى مـــن أحمـــل اســـمه بكـــل افتخـــار.. أرجـــو مـــن الله أن يمـــد فـــي عمـــرك لتـــرى ثمـــاراً قـــد حـــان قطافهـــا بعـــد طـــول انتظـــار وســـتبقى كلماتـــك نجومـــاً أهتـــدي بهـــا اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

إلـــى ملاكـــي فـــي الحيـــاة.. إلـــى مـــن علمتنـــي معنـــى الحـــب والحنـــان والتفـــاني.. إلـــى بســـمة الحيـــاة وســـر الوجـــود إلـــى مـــن كـــان دعاؤهـــا ســـر نجـــاحي وحنانها بسلم جراحي أغلى الحبايب.. أمي..

إلـــى آل بيتـــي الأوفيـــاء حبـــاً وتشـــريفاً إلـــى مـــن أرى التفـــاؤل بعيـــونهم.. والسعادة في ضحكتهم..

إلـــى كـــل مـــن علمنـــي حرفـــاً أضـــاء طريقـــي.. إلـــى كـــل مـــن مـــد يـــدّ العـــون والمســـاعدة إلـــى كـــل غيـــور علـــى الـــدين إخلاصـــاً وتكريمـــاً أهـــدي هذا الجهد المتواضع.

الشكر والعرفان

الشكر والحمد أولاً لله سبحانه وتعالى سابغ النعم على عباده القائل في محكم تنزيله: **(اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ)** سورة سبأ، الآية: (13).

أتقدم بفائق شكري وعظيم تقديري لأساتذتي بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

والشكر أوفره وأجزله لأستاذي الدكتور/ **عبد الله سليمان محمّدين،** الذي تفضَّل بقبول الإشراف على هذا البحث ومساعدته ليّ وتقديم نصحه وأتمنى له من كل قلبي الصحة والعافية.

كما أثني ثناءً حسناً على جامعة السودان وأيضاً الشكر لأساتذتي على تفضلهم بقبول المناقشة برحابة صدر وكريم الخلق لإبداء الملاحظات التي تزيد البحث حسناً وجمالاً والحكم عليه فجزاهما الله خير الجزاء.

والشكر موصول إلى أساتذتي بشعبة اللغة العربية كلية التربية واللغات كما أزجي شكري إلى كل من مدَّ ليّ يد العون من قريب أو بعيد وكل من ساعدني في إخراج هذا البحث على هذه الصورة فجزاهم الله حسن الجزاء.

مستخلص البحث

جاء هذا البحث بعنوان: الأسماء العاملة القياسية في كتاب سيبويه" وهو دراسة نحوية صرفية تناولت آراء سيبويه في الأسماء العاملة ثم ذكر آراء العلماء من المذاهب النحوية المختلفة حول الموضوع مع عرض الشواهد القرآنية والنحوية التي تؤيد رأي كل فريق، أو تخالف ذلك الرأي.

هدفت الدراسة إلى التمرس على أسلوب سيبويه ومصطلحاته والتغلب على صعوباته ونشره على أوسع نطاق حتى يكون الأول في دراسة العربية للمتخصصين.

واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

تتلخص مشكلة البحث في صعوبة المادة وإيجازه ولغته العالية يُشعران بشيء من الغموض في بعض الأحيان.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن:

اسم الفاعل أصل عمل الأسماء العاملة عمل الفعل وهو أقواها عند سيبويه وما ذكره سيبويه من حالات إعماله وشروطه سار عليها غالبية النحاة.

وتوصي الباحثة بضرورة الاهتمام بكتاب سيبويه وإعادة دراسته في جميع المراحل الجامعية والدراسات العليا وخاصةً في البحوث النحوية واللغوية، واتخاذه مرجعاً أساسياً لا يستغنى عنه.

Abstract

This research was entitled: Standard Operating Names in Sebwayh's Book. It is a grammatical study that dealt with the views of Sebawiya in the working names and then mentioned the opinions of the scholars of the various grammatical schools on the subject, presenting the Qur'anic and grammatical evidence that support or disagree with the opinion of each team.

The study aimed at practicing the Sibweh method and its terminology, overcoming its difficulties and spreading it to the widest extent to be the first in the study of Arabic specialists.

This study followed the descriptive analytical approach.

The problem of researching the difficulty of the material, its summary and its high language is sometimes ambiguous.

The main findings of the study are:

The name of the actor the origin of the work of the working nouns The action of the verb is the strongest in Seboyeh and what Siboyeh said of the conditions of its implementation and its conditions were followed by the majority of the grammarians.

The researcher recommends the need to pay attention to the book Sibuya and re-study at all stages of university and postgraduate studies, especially in grammatical and linguistic research, and take a basic reference is indispensable.

فهرس المحتويات

الموضــوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس المحتويات	و – ح
مقدمة	ط – ن
أسباب اختيار الموضوع	ي
أهمية البحث	ك
أهداف البحث	ك
مشكلة البحث	ل
إطار البحث وحدوده	ل
منهج البحث	ل
الدراسات السابقة	م
التمهيد	1 - 30
نشأة النحو وتطوره في رحاب القرآن الكريم وقراءاته	2
منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءته	5
القرآن وقراءاته	8
الحديث النبوي	23
الشعر وكلام العرب	27
القبائل التي وثقها سيبويه	30
الفصل الأول	31 - 55
سيبويه	
المبحث الأول: أسمه وكنيته ولقبه وشيوخه	**32 – 42**

اسمه وكنيته ولقبه	32
شيوخه	36
المبحث الثاني: أقرانه وتلاميذه ووفاته وأقوال العلماء	**43 – 50**
أقرانه	43
تلاميذه	44
وفاته	46
أقوال العلماء فيه	47
المبحث الثالث: كتابه وأسلوبه	**51 – 55**
كتابه	51
أسلوب الكتاب	54
الفصل الثاني	56 - 98
إعمل المشتقات	
المبحث الأول: إعمال اسم الفاعل والصفة المشبَّهة	**57 – 80**
أولاً: إعمال اسم الفاعل	57
الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل	64
إعلال اسم الفاعل	72
ثانياً: إعمال الصفة المشبّهة	72
معمول الصفة المشبّهة	73
أفكار أخرى في الصفة المشبّهة	79
المبحث الثاني: إعمال اسم المفعول	**81 – 85**
أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول	82
شروط إعمال اسم المفعول	83
المبحث الثالث: إعمال صيغة المبالغة واسم التفضيل	**86 – 98**
أولاً: إعمال صيغة المبالغة	86
"فعول" للصفة المشبهة أو المبالغة	91
ثانياً: إعمال اسم التفضيل	92

عدم إعمال اسم الزمان واسم المكان	98
الفصل الثالث	139- 99
من الناحية الصرفية (صياغة الأبنية الصرفية)	
المبحث الأول: اسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغة المبالغة	**119-100**
أولاً: اسم الفاعل	100
ثانياً: الصفة المشبّهة	107
ثالثاً: صيغ المبالغة	116
المبحث الثاني: اسم المفعول واسم التفضيل	**132-120**
أولاً: اسم المفعول	120
ثانياً: اسم التفضيل	129
المبحث الثالث: أسماء الزمان والمكان واسم الآلة	**139-133**
أولاً: أسماء الزمان والمكان	133
ثانياً: اسم الآلة	137
الخاتمة	**140**
النتائج	140
التوصيات	143
الفهارس العامة	**167-144**
فهرس الآيات القرآنية	145
فهرس الأحاديث النبوية	151
فهرس الأبيات الشعرية	152
فهرس الأعلام	156
فهرس المراجع والمصادر	157

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علمه البيان، قال سبحانه وتعالى: **(قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)**[1].

والصلاة والسلام على سيدنا محمدّ الذي أوتي جوامعُ الكلم فكان أفصح العرب لساناً، وأسمعهم بياناً الذي نزل عليه القرآن الكريم بلسان عربي مبين، الصادق الأمين أشرف الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. قال صلى الله عليه وسلم: "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة"[2].

وبعد:

فاللغة وسيلة الاتصال والتعبير عن الأفكار التي تجرى بين متكلم ومتلق، الأول يروم نقل أفكاره وما يجول في خواطره من معانٍ والآخر يتلقى ويحلل ويفهم، ويتم ذلك في محيط كلامي يضم الأحداث اللغوية فكل ذلك يؤثر في اللغة لذا قالوا: إن اللغة ظاهرة اجتماعية بينها وبين المجتمع تأثير متبادل فوجب أن ندرس ونتبين أسسها وفق محيطها بين المتكلم والسامع.

مما لاشك فيه أنَّ اللغة العربية من أهم عناصر مقومات الأمة وسبباً في وحدتها ورمزاً لوجودها، أمام الحاقدين على هذه الأمة لرعاية الله لها، كونها لغة القرآن ولأنها تفوق مثيلاتها من اللغات العالمية بخصائص تكاد تكون نادرة الوجود في غيرها. وهي التي خالفت النظام الطبيعي للغات العالم لأنها أرقى اللهجات العربية وأفصحها.

واللغة العربية أقدم اللغات التي مازالت تتمتع بخصائصها من ألفاظ وتراكيب وصرف ونحو وأدب وخيال مع الاستطاعة في التعبير عن مدارك

---

[1] سورة البقرة، الآية: 32.

[2] رواه مسلم عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وأبي هريرة وأصحاب السنن.

العلم المختلفة ونظراً لتمام القاموس العربي وكمال الصرف والنحو فإنها تعد أم مجموعة من اللغات تعرف باللغات الإعرابية أي التي نشأت في شبه جزيرة العرب وهي أداة التعارف بين ملايين البشر المنتشرين في آفاق الأرض وهي ثابتة في أصولها وجذورها، ومتجددة بفضل ميزاتها وخصائصها.

فمن قاع هذا البحر الذي لا ساحل له خرج هذا البحث المتواضع للكشف عن قليل من الأسرار والخفايا التي يحتاجها أجيالنا من بعدنا والذين يتوقون إلى ما هو أيسر وأسهل في تعليم اللغة العربية وخاصة النحو.

ويُعد علم النحو من أسمى العلوم قدراً وأنفعها أثراً به يتثقف أودُ اللسان ويسلس عِنان البيان وقيمة المرء تحت طيّ لسانه وبه يَسْلَم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف، وهما مَوْئل الدين وذخيرة المسلمين، فكان تدوينه عملاً مبروراً وسعياً في سبيل الدين مشكوراً.

وبه يستبين سبل العلوم على تنوَّع مقاصدها وتفاوُت ثمارها فإن الطالب لا يسلكها على هدى وبصير إلا إذا كان على حدّ من هذا العلم موفور. فهو الذريعة لتقريب تفاهمهما، وأداة الحكم الصحيح بينها، قال ابن خلدون: "إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة، فتعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر ولولا هو جُهل أصل الإفادة"[1].

وإن من يحاول إقامة الدليل على فضله بالبرهان كان كمَن يتكلفه على إشراق الشمس وضياء النهار، فلذا قدّر المؤرخون للنحويين جهودهم ورفعوا لهم أعلام الحمد وخلدوهم في صحائفهم بمداد التبجيل والتكريم.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل في الآتي:

1/ الرغبة في أن أظهر شيئاً من التراث اللغوي الضخم الذي خلفه العالم الجليل سيبويه وجهوده المخلصة ومساهمته الكبيرة في إثراء اللغة بكل ما هو جميل في مجال النحو خاصة.

---

[1] ابن خلدون، "مقدمة ابن خلدون"، علوم النحو والبلاغة واللهجات العربية.

2/ ندرة تناول هذا العنوان وصعوبة المادة ولا ريب أن أسلوب الكتاب فيه كثير من الغموض، وتقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم.

2/ التمكن من مادة النحو والصرف.

3/ الاهتمام بالدراسات التطبيقية فالمشتقات أكثر تعرضاً للخطأ نتيجة للتشابه بين أوزانها.

4/ الاهتمام بدلالة الجملة من القرآن الكريم من خلال عمل المشتقات العاملة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1/ يستمد أهميته من الدراسات الصرفية والنحوية والدلالية وشواهد القرآن الكريم.

2/ وتتبع أهميته في جمع لآراء مختلفة من كتب النحويين وكتب الصرف.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1/ الفائدة العلمية والحصيلة اللغوية التي تجنيها الدراسة.

2/ ربط الدراسات اللغوية بكتب التراث والمصدر الأول من كل مجال، والصبر على دراستها وحسن تفهمها فهذا التراث وحده هو الكفيل بصنع الباحثين.

3/ وضع بصمة في مجال التعليم ومد المكتبة والجامعة بإنجاز ولو قليل، وفتح الباب للدارسين وطلبة العلم من خلال النتائج والتوصيات التي يخرج بها البحث.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الآتي:

1/ صعوبة المادة وإيجازها ولغته العالية يشعران بشيء من الغموض في بعض الأحيان.

2/ ليس للكتاب مقدمة ولا خاتمة وعدم ترتيب الأبواب ويقدم ما حقه التأخير ويؤخر ما حقه التقديم.

3/ طول عناوين الكتاب وقد تكون غير مفهومة إلا بعد قراءة النص عدة مرات.

إطار البحث وحدوده:

حدود هذا البحث دراسة الأسماء العاملة القياسية في كتاب سيبويه نحواً وصرفاً وتشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل وأسماء الزمان والمكان واسم الآلة.

منهج البحث:

اتبعت الدارسة في البحث المنهج الوصفي للظواهر كما هي موجودة في الواقع وجمع الحقائق والمعلومات حولها، وصولاً للنتائج التي وضع من أجلها البحث.

الدراسات السابقة:

1/ الدراسة الأولى: الدارس سليمان يُوسف خاطر:

هنالك جهود اهتمت بمنهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه وهي دراسة نقدية تحليلية نحوية.

وأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث أن العلماء من النحاة والمفسرين وغيرهم قد فرغوا من مناقشة تلك المسائل والقضايا وقتلوها بحثاً، وانتهوا في أغلب الأحوال إلى ما يشبه الإجماع، واستقر الفكر النحوي على ذلك عند المتأخرين، ومن ذلك أيضاً الرد على دعاوى بعض الباحثين المحدثين على النحاة وإمامهم سيبويه، وتخرصاتهم حول الكتاب، وذلك بكشف حقائقها.

وإن كتاب سيبويه أقدم كتاب وصل إلينا، يحمل المحاولات الأولى، وبواكير النظر في تحليل الآيات لغوياً، وبذلك فتح للعلماء والباحثين من طلبة العلم باب فهم القرآن ودراسته اعتماداً على أسلوبه العربي ونصه اللغوي، فكان ذلك رافداً مهمّاً لفهم كتاب الله عز وجل، يضاف إلى التفسير الأثري الذي كان هو السائد حتى عهد سيبويه رحمه الله تعالى.

2/ الدراسة الثانية: الدارس خديجة الحديثي:

تناولت هذه الدراسة ثلاثة أبحاث مختلفة انصب الاهتمام فيها على كتاب سيبويه وكان الهدف منها التعرف على موقف سيبويه من أمور متعددة؛ طال البحث فيها وتضاربت آراء الباحثين في موقفه مها. وقد قامت بكل بحث منها على انفراد منهجي فيها أن تعرض لآراء من جاء بعدها في الموضوع وأقوالهم وتفصيلاتهم ثم حاولت استقراء ما جاء في الكتاب مما يتعلق بهذه الموضوعات مركزة الجهد على تفهم نصوص سيبويه وتعرف ما يراه.

ففي "القراءات والحديث" حاولَتْ أن تتبع المواضع التي استشهد فيها سيبويه بآيات القرآن الكريم وقراءاته المختلفة مبينة الطريقة التي سار عليها في هذا الاستشهاد ومدى اهتمامه بجعل الآيات القرآنية أساساً لقواعد كتابه الكبير وحاولت أن توضح للذين قالوا أنه يخطئ القراء ويلعنهم ويضعف القرآن أنهم لم يكونوا دقيقين في حكمهم، فهو لم يعب قراءة ولم يخطئ قارئاً معيناً وإن شاع عن نحاة البصرة أنهم لم يأخذوا بالقراءات التي تخالف قواعدهم التي وضعوها وأقيسهم التي وضعوها فإن سيبويه لم يكن سائراً على منهجهم في كتابه.

وقد نشرت هذه الأبحاث الثلاثة في (مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد) و(مجلة الآداب والتربية بجامعة الكويت).

الدكتورة خديجة الحديثي، أستاذة النحو والصرف في كلية الآداب جامعة بغداد.

التمهيد:

نشأة النحو وتطوره في رحاب القرآن الكريم وقراءاته:

صلة النحو بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره قديمة قدم النحو إذ من المعلوم أن النحو نشأ في رحاب القرآن ويوحي من قدسيته ووجوب المحافظة عليه، وصيانته من اللحن وفساد الألسن وأن ترعرع النحو ونمو مباحثه ونضجها كانت في الرحاب الطاهرة، وبالحرص على خدمته بتوثيق نصه والتشرف بالإسهام في تحليل أساليبها وإيضاح معانيها من علماء الإسلام والعربية على اقتفاء أثره وسلوك طرائقه في التعبير وبناء قواعد العربية للكلام الفصيح.

فالقرآن هو الأصل الأول من أصول النحو والدليل المتواتر الذي يفيد العلم اليقين من أدلته والعربية وعاؤه وهو كتابها الأكبر وحارسها الخالد، ومارديها بأسباب الحياة، وناشرها في أرجاء الأرض وينبوع علومها والنحو في الصدارة منها.

ونُحاتنا السابقون هم الذين أبلوا أحسن البلاء في توثيق نص القرآن الكريم بالاحتجاج للقراءات وبيان عللها ووجوهها واختلاف قرائها وهم الذين هيأوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعالة لفهم معانيه والاجتهاد في أحكامه وتفصيل آدابه، وكان ما قاموا به من بحوث في كتبهم النحوية وكتب معاني القرآن والاحتجاج وما غاصوا فيه من تحليل لآياته، كان ذلك هو القبس الذي أضاء للعلماء الطريق في تفسير الكتاب العزيز ومكنهم من تفسيره العقلي إذا كان التقاء التفسير اللغوي بالتفسير الأثري هو السبب الأكيد في نشأة التفسير بالرأي وجاءه العلماء عليها، وتوسعهم فيها وترسيخهم أصوله ومنهجيه.[1]

---

[1] انظر مقدمة كتاب "النحو وكتب التفسير"، 9/1 د. إبراهيم عبد الله رفيدة، ط3، 1989م، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته – ليبيا.

يمكن أن نرد أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة، منها الديني ومنها غير الديني، أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم فقد روى بعض الرواة أنه سمع رجلا يلحن في كلامه، فقال: (أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ)[1] وروى أن أحد ولاة عمر بن الخطاب كتب إليه كتاباً به بعض اللحن، فكتب إليه عمر (أن قنّع كاتبك سوطاً) غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال قليلاً بل نادراً، وكلما تقدمنا مع الزمن اتسع شيوعه على الألسنة وخاصة بعد تعرب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية، مما فسح للتحريف من عربيتهم التي كانوا ينطقون بها كما فسح للحن وشيوعه، ونفس نازلة العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة حتى عند حلفائهم المفوهين، ويكفى أن نضرب مثلاً لذلك ما يروى عن الحجاج من أنه سأل يحي بن يعمر هل يلحن في بعد نطقه؟ وسؤاله ذاته يدّل على ما استقر في نفسه من أن اللحن أصبح بلاء عاماً وصارحه يحي بأنه يلحن في حرف من القرآن الكريم إذ كان يقرأ قوله عزل وجل: (قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ)[2] إلى قوله تعالى (**أَحَبَّ**) بضم أحبُ والوجه أن تقرأ بالنصب خبراً لكان لا بالرفع. وإذا كان الحجاج وهو في الذروة من الخطابة والبيان والفصاحة البلاغة يلحن في حرف من القرآن، فمن وراءه من العرب نازلة

---

[1] علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال"، 151/1.

[2] سورة التوبة، الآية: 24.

المدن الذين لا يرقون إلى منزلته البيانية كان لحنهم أكثر، وازداد اللحن فشواً وانتشاراً على ألسنة أبنائهم الذين لم ينشأوا في البادية مثلهم ولا تغذوا من ينابيعها الفصيحة، إنما نشأوا في الحاضرة واختلطوا بالأعاجم اختلاطاً أدخل الضيم والوهن على ألسنتهم وفصاحتهم على نحو ما هو معروف عن الوليد بن عبد الملك وكثرة ما كان يجري على لسانه من لحّن[1].

وكان كثيرون من أبناء العرب ولدوا لأمهات أجنبيات أو عجميات فكانوا يتأثرون بهن في نطقهن لبعض الحروف وفي تعبيرهن ببعض الأساليب الأعجمية[2].

كل ذلك جعل الحاجة تمسُّ في وضوح إلى وضع رسوم يُعرْفُ بها الصواب من الخطأ في الكلام خشية دخول اللحن وشيوعه في تلاوة آيات الذكر الحكيم.

إذا اختلال الألسنة والخطأ في النطق، باللحن في الفصحى هو السبب الأساس في نشأة النحو وتقنين قواعد العربية واستنباطها للنطق الصحيح وهو سبب مهم أجمع عليه العلماء كما تقدم ومما تقدم يبدوا أن اللحن قد بدأ – أول ما بدأ في الإعراب بالخطأ في ضبط أواخر الكلمات وهذا ما يقرره أيضا أبو الطيب اللغوي[3] بقوله: وأعلم أن أوّل ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى تعلم الإعراب.

---

[1] ابن جني، "الخصائص"، طبعة دار الكتب.

[2] شوقي ضيف، "المدارس النحوية" ص 11 – 12، دار المعارف، 2008م، الطبعة الحادية عشر، وكتاب الجاحظ "البيان والتبيين"، 72/1، 201/2.

[3] أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحبي، "مراتب النحويين"، ص 5، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية، 1375هـ – 1955م.

إذ الإعراب أول ما يعني به النحو وهو بمعناه العام يشمل الصرف أو التصريف، إذ لم يعرف الصرف فناً متميزاً قائماً بذاته منفصلاً عن النحو إلا على يد أبي مسلم معاذ بن مسلم الهراء[1]. وذلك بعد نشأة النحو بحوالي مائة عام.

ولاشك أن صون بناء الكلمات العربية يتفادى ما قد يحدث فيها من لحن هو الذي دعا أيضاً إلى تأسيس علم التصريف وإنشاء قوانينه في مطاوي مباحث النحو وكتبه ثم أخذ يستقل عنه شيئاً فشيئاً حتى غدا مستقلاً بمباحثه وكتبه.

وبهذا تلخص إلى أن اللحن ظاهرة عامة دعت إلى وضع النحو، لصيانة العربية وإلحاق من ليس من أهليها بهم ورد الشاذ عنها إليها.

وهذه الظاهرة العامة رويت لنا منها نماذج معينة، جعلت في بعض الروايات السبب المباشر في وضع النحو.

منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءته:

كان سيبويه من أكثر النحاة تمسكا بالشاهد القرآني، وأعظمهم إجلالاً له وكان يضعه في المرتبة الأولى لأنه أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل، ولأنه يمثل العربية الأصلية والأساليب الرفيعة ويخاطب العرب بلغتهم[2].

ومن المعلوم أن الكتاب هو خلاصة الفكر النحوي لأئمة النحو السابقين، وهو إمام النحاة ومثلهم الأعلى الذي اجتازوه وبنوا عليه في الأحكام والشواهد، وإن كان قد خالفه الكثير منهم، وأضافوا إلى عمله إضافات واسعة وللكتاب مكانة كبيرة عند المفسرين، وينتشر ذكره والنقل عنه والاستظهار بما فيه من كتب التفسير المعتمدة وما ذلك إلا لإحكامه النحو، وتعبيره عن الفكر

---

[1] هو: معاذ بن مسلم الهراء أبو مسلم، أو أبو علي، كان يبيع الثياب الهروية، فسمى بذلك وهو نحوي كوفي وأستاذ للكسائي والفراء، مات سنة 190 بعدما عمر طويلاً، انظر ترجمته في "بغية الوعاة" للسيوطي، 393/2، و"طبقات النحويين واللغويين"، للزبيدي، ص 87، و"نزهة الألباب" لابن الأنباري، ص 64.

[2] خديجة الحديثي، "دراسات في كتاب سيبويه"، ص 11، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 31.

النحوي أصدق تعبير لسبقه إلى دراسة أساليب القرآن والاستشهاد بآياته في نهج علمي أصيل لا يزال هو المثل الأعلى للدارسين.

يقول العّلامة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة (جميع النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه تأثروا تأثيراً كبيراً بكتابه واهتدوا بهدية وساروا في طريقه)[1].

وما زال كتاب سيبويه على كثرة ما ألف بعده عظيم القدر فلم تتغير بهجته ولم تخلق جدته فهو كالدوحة الباسقة وغيره أغصان لها فروع، وكالنهر المتدفق يغذي فروعه وجداوله[2].

وقد بني سيبويه منهجه في الكتاب على الأخذ بالأكثر شيوعاً في كلام العرب، والقياس عليه واعتبار المخالف له قليلاً شاذاً لا يقاس عليه[3].

وفي الكتاب قدر كبير من الشواهد القرآنية بلغت في إحصاء الباحث 458 آية من غير عدّ المكرر و477 بعدّ المكرر بقراءاتها المتواترة والشاذة وقد أدار الحديث حولها محللاً مبيناً مغزاها وجمال الأسلوب فيها وهذا ما جعل بعض الباحثين يعدّ كتاب سيبويه باكورة النظر في تحليل النص القرآني وتفسيره اعتماداً على ترتيب جمله وعباراته ووضع مفرداته وكلماته وممهد الطريق للتفسير غير الأثري[4].

ومن المعلوم أن الهدف الأساس من الاستشهاد في النحو هو تأصيل المسائل النحوية وبناء القواعد وبيان أصلها اللغوي، وهو ما أوسع سيبويه

---

[1] محمد بن عبد الخالق بن علي بن عضيمة، "دراسات لأسلوب القرآن الكريم".

[2] سيبويه، "الكتاب"، 402/2.

[3] سليمان يوسف خاطر، "منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، الطبعة الأولى، 1429هـ – 2008م، مكتبة الرشد، ص 231.

[4] ينظر النحو وكتب التفسير، 101/1.

القول فيه، سالكاً منهج البناء على الأكثر والقياس عليه وبهذا سبق سيبويه الناس إلى النظر العميق في تحليل الآيات وبيان معانيها وحملها على أشرف المعاني، وأرفع الأساليب، سيبويه يعد القرآن الدليل الأول في الاستشهاد مثال ذلك من الكتاب صيغة في "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن" إذ افتتحه بقوله "ومن ذلك قوله عز وجل: (لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ)[1]، أي: ولكن من رحم وقوله عز وجل: (فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ)[2]. أي: ولكن قوم يونس وقوله عز وجل: (فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ)[3].

أي ولكن قليلاً ممن أنجينا منهم وقوله عز وجل: (الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ)[4]. أي: ولكنهم يقولون ربنا الله وهذا الضرب في القرآن كثير[5].

وقد يبدأ استشهاده بالآيات القرآنية ثم الشعر وما ورد عن العرب من النثر إلا أن القرآن هو الأول غالباً وربما تكون شواهده في الباب جميعاً من القرآن الكريم يشبه بعضها بعضاً ويحمل إحدى الآيات على أخرى كما في هذا باب مجاري أواخر الكم في العربية[6] وفي هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام وفي هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي. وهذه الصيغ في الكتاب كثير وكان من منهجه إذا كثرت

---

[1] سورة هود، الآية: 43.

[2] سورة يونس، الآية: 98.

[3] سورة هود، الآية: 116.

[4] سورة الحج، الآية: 40.

[5] سيبويه، "الكتاب"، 325/2.

[6] سيبويه، "الكتاب"، 187/3.

الشواهد من القرآن الكريم أن يستشهد ببعضها ثم يعقب على ذلك لنحو قوله: "وهذا النحو كثير في القرآن" أو "وهذا الضرب في القرآن كثير".

القرآن وقراءاته:

استشهد سيبويه بالقرآن وقراءاته فكثرت الآيات التي احتج بها وبهذا وضع أساس الاستشهاد بالقرآن والاعتماد وعليه في تعقيد القواعد وهو لا يفرق بين قراءة وأخرى يحتج بالمتواتر كما يحتج بالآحاد والشواذ إذ القراءة في نظره "سنة لا تخالف"[1] ومن ثم لم يلجأ قط إلى تخطئة قراءة مهما كانت درجتها من الشذوذ وهو في هذا يختلف عن بعض متأخري النحاة الذين لا يبالون بتخطئة القراء وربما لجأ سيبويه إلى تأويل بعض الآيات التي لا يساير ظاهرها القياس أو القاعدة التي استنبطها من ملاحظة الكثير فتراه يؤول قراءة السبعة والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما مما وقع فيه الاسم قبل فعل الطلب مرفوعاً، فيجعله مما حذف خبره كأنه قال: فما فرض عليكم السارق والسارقة وبهذا لا يكون من باب الاشتغال ثم يعقب على ذلك بالقراءات الشاذة كأنه يؤيد بها قاعدته فيقول: وقرأ ناس والسارق والسارقة يعني بالنصب[2].

ويعرض لقراءة أبي عبد الرحمن[3] السلمي وقوله تعالى: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم" ببناء "زين" للمجهول ورفع "قتل" وشركاؤهم فيجعل شركاؤهم مرفوعة بإضمار فعل دل عليه "زين" على حد قول الشاعر:

لِيَبكِ يَزيدَ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ ** وَمُختَبِطٌ مِمّا تُطيحُ الطَوائِحُ[4]

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، 74/1.

[2] سيبويه، "الكتاب"، 72/1.

[3] ابن جني، "المحتسب"، 229/1.

[4] سيبويه، "الكتاب"، 146/1.

ويحمل قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ)[1] على التقديم والتأخير وكأنه ابتدأ بعد ما مضى الخبر[2] يؤول إذا وقعت "إذن" بعد الواو أو الفاء بقراءة شاذ ويؤول على إعمال إذن إذا وقعت بعد الواو أو الفاء بقراءة شاذ فيقول: وبلغنا إن هذا الحرف في بعض المصاحف وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً وسمعنا بعض العرب قرأها: وإذن لا يلبثوا وفي حين يستدل على إهمالها بالقراءة السبعية فإذن لا يؤثرن الناس نقيرا[3].

ويجري محاورة بينه وبين الخليل في قراءة أبي عمرو في قوله تعالى: (لولا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ)[4] بجزم أكن ويخرج من هذه المحاورة بتأويل الآية على التوهم أو الحمل على المعنى تأدبا مع القرآن كما يقول النحاة فيقول لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما كما يقول النّحاة فيقول لما كان الفعل الذي قبله يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا[5].

وقد يأتي بالقراءة الشاذة ليؤكد ألا يقدرون ... جاعلاً "أن" مخففة من الثقيلة ومحذوفاً اسمها، مستدلاً على ذلك بأنها في مصحف "أبي" لا يقدرون[6].

هكذا نرى سيبويه يضع أساس الاستشهاد بالقرآن المتواتر والشاذ على السواء فإن لجأ إلى التأويل في بعض الأحيان، فإن ذلك وفق منهجه الذي طبقه كذلك على الشعر والنثر حيث ينشيء منهما عما يراه القياس وربما كان

---

[1] البقرة، الآية: 62.

[2] سيبويه، "الكتاب"، 209/1.

[3] سيبويه، "الكتاب"، 290/1.

[4] المنافقون، الآية: 10.

[5] سيبويه، "الكتاب"، 411/1.

[6] سيبويه، "الكتاب"، 451/1.

احترامه للقراءات وإيمانه بأنها سنة متبعة دفعه إلى تجنب بعض القراءات التي زعم بعض النحاة من بعد أنها خاطئة لتحكيمهم قواعدهم التي استنبطوها من استقراء ربما كان غير دقيق ثم سلطوها على ما ورد يخطئون بها ويصوبون، فمن ذلك قراءة ابن عامر: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم" وجر شركائهم أي على الفصل بين المتضايقين بمعمول المضاف ولم يجز سيبويه مثل هذا الفصل إلا في الشعر ومع ذلك هو مقصور على الفصل بالجار والمجرور والظرف[1].

كما تجنب قراءة حمزة (وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)[2] بجر "الأرحام" وعطفها على الضمير المجرور بدون إعادة الجار وقد منع هذا سيبويه أو عده قبحا فقال ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد وقد حكم المبرد بتخطئة هذه القراءة فقال: وهذا مما لا يجوز عندنا أن يضطر إليه شاعر تسكين المتحرك بحركة الإعراب.

قرأ أبو عمرو يأمركم و"تَأْمُرُهُم" و"ينصركم" ويشعركم حيث وقع بإسكان أخر المضارع وبارئكم بإسكان الهمزة[3] ونقل الجزري عن الحافظ أي عمرو الداني إن الإسكان في هذه الكلم أصح في النقل وأكثر في الأداء.

غير أن بعض النحويين أنكر هذا التسكين قال ابن الجزري: وقد طعن المبرد في صحة الإسكان ومنعه وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن ونقل عن سيبويه أنه قال: إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو لأنه اختلس الحركة فظن

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، 99/1.

[2] النساء، الآية: 1.

[3] د. عثمان الفكي بابكر، "الاستشهاد في النحو العربي أصول النحاة، ومناهجهم"، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م، ص 176 - 188 - 189.

أنه سكن[1] وقد تبع ابن جني المبرد في تخطئة القراء ورماهم بعدم الضبط ، إذا توهموا – في نظره أن الاختلاس تسكين فقال: "ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو: (قَالُواْ يَا أَبَانَا مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ)[2] مختلسا لا محققا وكذلك قوله عز وجل: (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى)[3] مخفي لا مستوفي وكذلك قوله عز وجل: (فتوبوا إلى بارئكم)[4] مختلساً غير ممكن كسر الهمزة حتى دعا لك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة ، وهو اضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا ولم يؤت القوم في ذلك من أمانة ولكن أتوا من ضعف دراية[5] ويرد ابن الجزري على أدعاء النحويين واتهامهم للقراء باللحن وضعف الراية من ثلاث جهات:

الأولى: أن الإسكان ليس لحنا بل هو لهجة وله وجه من القياس فيقول: وذلك ونحوه مردود على قائله، ووجه القراءة في العربية ظاهر غير منكر وهو التخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجري المتصل من كلمة نحو: إبل وعضو وعنق على أنهم نقلوا أن تميم تسكين المرفوع يعلمهم ونحوه وعزاه القراء إلى تميم وأسد[6].

والثانية: أنه اثبت أن القراء الذين نقلوا الإسكان في "بَارئَكُم" قد نقلوا الاختلاس، وإشمام الراء من "أرنا" شيئا من الكسر وليس مقبولا أن يكونوا أساءوا السمع عن أبي عمرو في الأولى ولا يسيئونه في الثانية، وإذن فلا وجه

---

[1] ابن الجزري، "النشر"، 213/2.

[2] سورة يوسف، الآية: 11.

[3] سورة القيامة، الآية: 40.

[4] سورة البقرة، الآية: 54.

[5] ابن جني، "الخصائص"، 72/1 – 73، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع 2006م.

[6] ابن الجزري، "النشر"، 213/2.

لاتهامهم بضعف الدراية فإن من يزعم أن أئمة القراء ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توثيق، فقد ظن بهم ما هم منه مبرءون وعنه منزهون[1].

والثالثة: أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلا بل أجازه في ضرورة الشعر وعندي أن ابن الجزري محق في ذلك فليس في كلام سيبويه إنكار للإسكان ولا تخطئة لقارئ بل تحدث عن الاختلاس فقط كما يبدو من عبارته إذ يقول: فأما الذين يشبعون فيمتطون وعلامتها "الحركة" واو وياء، وهذا تحكمه لك المشافهة ... أما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا ... ومن ثم قال أبو عمرو: "إلى بارئكم" ويدلل على أنها متحركة قولهم من مأمنك فيبنون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون ولا يكون هذا في النص[2].

وفي قوله عز وجل: (سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ) هذا جزء من الآية الكريمة (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اقترفوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ)[3].

استشهد سيبويه – رحمه الله بهذه الآية (هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه الفاعل كالحسن وأشباهه)[4] ومراد بذلك ما سماه النحاة بعد ذلك بالنعت السببي وهو ما رفع اسماً ظاهراً مشتملا على ضمير يعود إلى المنعوت.

ووجه استشهاد سيبويه بهذه الآية أن "سواءً" مصدر بمعنى اسم فاعل "مستو" ويعرب "سواء" عنده خبراً مقدماً و"محياهم ومماتهم" مبتدأ مؤخراً

---

[1] ابن الجزري، "النشر"، 214/2.

[2] سيبويه، "الكتاب"، 297/2.

[3] سورة الجاثية، الآية: 21.

[4] سيبويه، "الكتاب"، 203/1.

ومعطوفاً عليه. ويجوز أن ترتفع "محياهم" فاعلا واسمه يعملان عمل الفعل أيضاً بشروط معروفة في كتب النحو[1].

وكلام سيبويه في هذا الباب كله منصب على قراءة رفع "سواءٌ" ولم يشر إلى قراءة النصب في هذه الآية سواء من قريب أو من بعيد فقد توسع في شرح هذا الباب وذكر كثيراً من الأساليب بيّن ما يجوز التكلم به وما لا يجوز وفق قوانين العرب فكان مما ذكره أن النصب في القول.

"مررت بعبد الله خيراً منه أبوه" لغة رديئة وهذا مصطلح معناه قليل نادر الورود في كلام العرب وقد أكثر سيبويه من استعماله في الكتاب ضمن مصطلحات أخرى كثيرة وهذا كلام بيّن واضح، وقد مضت عليه القرون من السلف دون نكير، ثم جاء بعض المحدثين فتوهم عن أن وصف رديئة في كلام سيبويه يرجع إلى قراءة النصب في الآية الكريمة مع أن سيبويه لم يتعرض لقراءة النصب بالذكر أو الإشارة إليها من قريب أو بعيد كما تقدم القول وبناء على هذا التوهم اتهم سيبويه بأنه يطعن صريحاً في قراءة النصب المتواترة في الآية[2].

والحق أن سيبويه بريء من هذه التهمة الظالمة – فسيبويه لم يذكر قراءة النصب في الآية البتة فكيف يصح اتهامه بأنه وصفها بالرداءة والقبح؟ إذ من الواضح أن وصف الرداءة في كلام سيبويه منصب على أسلوب النصب في التركيب اللغوي الذي ذكره لا إلى القراءة التي يذكرها لأن هذا التركيب قد جانب الصواب عنده، إذ خالف القياس الذي رسمه بناء على الكثير الشائع من كلام العرب الموثوق بلغتهم.

---

[1] لكل اسم من الأسماء العاملة عمل الفعل أحكام وشروط وأقوال خاصة في العمل وحديث ذلك مذكور مستوفي في معظم كتب النحو وفي ألفية ابن مالك باب أعمال المصدر، ص 29.

[2] سيبويه والقراءات، ص 16 – 18.

وينتقل أولاً نص سيبويه كاملاً من الكتابة الذي يدل على مدى التحريف الذي لحقه فأبعده عن مراد صاحبه يقول سيبويه: "أما قوله: مررت برجل سواء والعدم: فهو قبيح حتى تقول: هو والعدم، لأن في سواء اسماً مضمراً مرفوعاً، كما تقول: مررت بقوم عرب أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمر في عرب بالنية فهي هنا معطوفة على المضمر وليست بمنزلة أبي عشرة فإن تكلمت به على قبحه رفعت العدم وإن جعلته مبتدأ رفعت سواءً[1].

هذا هو نص سيبويه كاملا ما صلة هذا الكلام بقراءة النصب قراءة رفع "سواء" وهي القراءة التي يصفها المفسرون بأنها قراءة الجمهور أو قراءة العامة[2] وهي قراءة غير حمزة والكسائي وخلف العاشر وحفص عن عاصم من العشرة، أما هؤلاء[3] وزيد بن علي من الشواذ[4]. فقرأها بالنصب أي بنصب "سوء" ورفع "محياهم ومماتهم" على الفاعلية لـ"سواء" وقرأ الأعمش "سواء" بنصب "سواء" ونصب "محياهم ومماتهم" كذلك وهي شاذة أيضاً.

إذن القراءات هنا ثلاث:

الأولى: رفع سواء ورفع "محياهم ومماتهم" كذلك وهي قراءة الجمهور أو قراءة العامة وعليها اقتصر سيبويه فلم يذكر غيرها.

الثانية: بنصب "سواء" ورفع "محياهم ومماتهم" وهي سبعية أيضاً كما تقدم.

الثالثة: قراءة الأعمش بنصب "سواء" و"محياهم ومماتهم" جميعاً وهي كما أسلفنا قراءة شاذة وفي البحر المحيط قرأ الأعمش "سواء" بالنصب ومحياهم ومماتهم بالنصب أيضاً وخرّج على أن يكون "محياهم ومماتهم"

---

(1) سيبويه، "الكتاب"، 31/2.

(2) كما عبر بذلك القرطبي في تفسيره، 165/16، وأبو حيان في "البحر المحيط"، 47/8، وابن عاشور في "التحرير والتنوير"، 353/15.

(3) ابن الجزري، "النشر"، 372/2، و"التيسير"، ص 198.

(4) ابن خالويه، "القرآن من كتاب البديع"، ص 138، مكتبة المتنبي.

ظرفي زمان والعامل إما "نجعلهم" وإما "سواء" أو على البدل من مفعول "نجعلهم" والمفعول الثاني سواء أي: نجعل محياهم ومماتهم سواء[1] وفي "التبيان": ويقرأ "مماتهم" بالنصب أي في محياهم ومماتهم والعامل فيه نجعل أو سواء وقبلهما ظرفان[2] وفي هذا إشارة إلى وجه ثالث هو النصب بنزع الخافض أي بحذف حرف الجر[3] إضافة إلى الوجهين المذكورين في البحر.

ويبدو مما تقدم أن سيبويه يجوز أن يكون "سواء" في معنى المشتق فيرفع الظاهر والمضمر وهو مصدر أو اسم مصدر أو اسم مصدر بمعنى اسم الفاعل "مستو" في قوله "خير منك" وهو أفعل تفضيل تناول رفعه الظاهر في هذا الباب وحكم عليه بالقبح في غير مسألة الكحل وأفردت بالتأليف فالكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد على نفسه حالا في عين غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير في (منه) والأول للموصوف وهو الضمير في عينه وقد تقدم النفي أول الجملة المسألة المعروفة في كتب النّحو وفي حاشية العطار على شرح الشيخ خالد الأزهري على أزهريته أن بعضهم افردها بالتأليف[4].

حكي سيبويه: "مررتُ برجل أكرم منه أبوه وذلك لأنه ضعف التشبيه باسم الفاعل من قبل في حال تجريده لا يثنى ولا يُجمع وهذا إذ يعاقب فعلاً أي لم يحسن أن يقع موقعه فعلاً بمعناه ومتى عاقب فعلاً فكثيراً رفعه الظاهر تبييناً وذلك إذا سبقه نفي وكان مرفوعاً أحياناً مفضلاً على نفسه باعتبارين نحو: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد" فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينيه الكحل كحسنه في عيني زيد لأن أفعال

---

[1] أبو حيان الغرناطي، "البحر المحيط"، 47/8.

[2] عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، "التبيان في إعراب القرآن"، 1152/2، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، 1976م.

[3] كما قال بن مالك: وعد لازماً بحرف جر وإن حذف فالنصب للمنجر.

[4] خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، "حاشية العطار على الأزهرية"، ص 37.

التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال يصحّ أن يقع موقعه فعلاً بمعناه كما رأيت وأيضاً فلو لم يجعل المرفوع فاعلاً لوجوب كونه مبتدأ فليلزم الفصل بين أفعل "وَمَنْ" بأجنبيّ.

وقد شرحها سيبويه بقوله: "وتقول: ما رأيت رجلاً ابغض إليه الشر منه إليه وما رأيت أبوه أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد وليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ... ولو قلنا: "ابغض إليه منه الشر لم يجز ولو قلت خير منه أبوه جاز" فهو في هذا الموضع يمنع أن يرفع افعل التفضيل الاسم الظاهر بالعدم تحقيق ما اشترطه له من وجوب اعتماده على موصوف قبله يكون صفة له.

وقد ترد في الآية الواحدة قراءتان مختلفتان يستشهد سيبويه بها معاً ولا مرجح مثاله قوله: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)[1] وقد قرأ هذا الحرف على وجهين بالرفع والنصب[2]. وقوله قرأ الناس هذه الآية على وجهين: (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ[3])[4].

وقوله تعالى: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)[5] وقد قرأ بعضهم "أُمَّتُكُمْ أُمَّةً" حمل "أُمَّتُكُمْ" على هذه كأنه قال: "كأنه قال أن أمتكم كلها امة واحدة"[6] أي أن سنتكم سنة واحدة فقوله تعالى: "إِنَّ هَذِهِ" إن وإسمها و"أُمَّتُكُمْ" حبر إن أي هذه شريعتكم التي بنيت لكم ووضحت لكم، وقوله "أُمَّةً وَاحِدَةً" نصب على الحال؛ ولهذا قال أنا ربكم فأعبدون.

---

[1] سورة الأعراف، الآية: 32.

[2] سيبويه، "الكتاب"، 262/1.

[3] سورة سبأ، الآية: 48.

[4] سيبويه، "الكتاب"، 286/1.

[5] سورة الأنبياء، الآية: 92.

[6] سيبويه، "الكتاب"، 287/1.

وقولـه: "وقـد قـراء هـذا الحـرف علـى وجهـين قـال بعضـهم "وَأَنَّـكَ لا تَظْمَـأُ فِيهَا" وقال بعضهم "وأنّك"[1].

وقـد يـرجح بـين القـراءتين ويصـف أحـدهما بأنهـا أجـود مـن الأخـرى وإن كانـت الأخـرى عربيـة كمـا فـي قولـه: ومثـل ذلـك قولـه عـز وجـل: "وَأَمَّـا ثَمُـودُ فَهَـدَيْنَاهُمْ" وإنمـا حسـن أن يبنـى الفعـل علـى الاسـم حيـث عمـل فـي المضـمر وشـغلته بـه ولـولا ذلـك لـم يحسـن لأنـك لـم تشـغله بشـيء وقـد قـرأ بعضـهم "وَأَمَّـا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ"... والنصب عربي كثير والرفع أجود[2].

أو أن يصـف إحـدى القـراءتين بأنهـا أحسـن أو أكثـر كقولـه "فأمـا التبيـان فقولـه: "ضـربوه زيـد" و"عليـه مـالٌ" "لدُيـهْ رجـل" جـاءت "الهـاء" مـع مـا بعـدها هنـا فـي المـذكر كمـا جـاءت وبعـدها الألـف فـي المؤنـث وذلـك قولـك: "ضَـربَها زيـداً" عَليَهـاْ مـالُ "أحسـن" لأن لهـا " مـن مخـرج الألـف" والألـف تشـبه اليـاء والـواو تشـبههما فـي المـد وهـي أختهمـا فلمـا اجتمعـت حـروف متشـابهة حـذفوا وهـو أحسـن وأكثـر وذلـك قولـك "عليـه يـا فتـى والديـة فـلان" و"رأيـت أبـاه قبـل وهـذا أبـوه كمـا تـرى" وأحسـن القـراءتين (وَنَزَّلْنَـاهُ تَنـزِيلاً) وإن تحمـل عليـه يلهـث "وَشَـرَوْهُ بِـثَمَنٍ بَخْسٍ" وخذوه فغلوه والإتمام عربي"[3].

وقـد يبـين قـوة إحـدى القـراءتين ولا يشـير إلـى حكـم الأخـرى مثالـه قولـه: وقـد قـرأ نـاس "والسَـارِقُ والسَـارِقَةُ" "والزَانِيـةُ والزَانِـي" وهـو فـي العربيـة علـى مـا ذكرت لم من القوة ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع[4].

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، 463/1 وينظر 426.

[2] سيبويه، "الكتاب"، 41/1 – 42.

[3] سيبويه، "الكتاب"، 291/1.

[4] سيبويه، "الكتاب"، 72/1.

أو يبين وجه كل من القراءات وأن لكل منها حسناً لأنه عربي جاء على لغة من لغات العرب، ومن ذلك قوله "وأعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فان أهل التحقيق يخففون إحداهما ويثغلون تحقيقها كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو وذلك قولك: فقد جاء أشراطها ويا زكريا إنا نبشرك ومنهم من يخفف الأخرى سمعنا ذلك من العرب وهو: "فقد جاء اشراطها وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت: له: لمه؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة وذلك قولهم" جاء وآدم ورأيت أبا عمرو أخذ بهن جميعاً في قوله عز وجل: (وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ)[1] وحقق الأولى وكلّ عربي[2].

وإن جاءت القراءة على غير المشهور من أوجه التعبير أو على الاستعمال القليل فيه نجده يفسرها ويؤولها حتى يعيدها إلى ما هو القياس والأكثر عندهم أو يسأل عنها أحد شيوخه الذي يخرجها تخريجاً يبعدها عن الضعف أو الشذوذ أو القلة مثاله قوله: وسألته عن قوله عز وجل: "وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُون".

ما منعها أن تكون كقولك "وما يدريك أنه لا يفعل؟" فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع إنما قال: "وما أنه يشعركم" ثم ابتدأ فقال: "إنها إذا جاءت لا يؤمنون" ولو قال: "وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا" كان ذلك عذراً لهم. وأهل

---

[1] هود، الآية: 72.

[2] سيبويه، "الكتاب"، 167/1.

المدينة يقولون: "أنها"، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: "أأت السوق أنك تشتري لنا شيئاً" أي: "لعلك" فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون[1].

ومن هذا العرض للقراءات تبين لنا موقف سيبويه منها واهتمامه بها كما اتضح لنا أنه كان يراها موافقة للأصول العربية أو للغات العرب الذين يستشهد بكلامهم وأساليبهم من شعر ونثر فإن بعد بعضها عن الاستعمال أو المشهور وجهه توجيهاً يرده إلى المشهور والكثير الغالب. وإن ورد منها ما خالف القياس واللغة الفصحى أرجعه إلى إحدى لغات العرب ويذكر المتكلمين بهذه اللغة وسماها لكنة هذيل وتيم ونحوها، أو لم يذكر المتكلمين بهذه اللغة ولم ينص عليها واكتفى بقوله: إنها على لغة من العرب أو سمها من عربي، أو هو قول العرب أو قول عامة العرب، ونحو ذلك من العبارات التي ليس فيها مطعن في القارئ ولا في القراءة من قريب أو بعيد وقد يتناول هو أو أحد سيوفه ما ورد في القراءة المخالفة لسواد المصحف أو للقراءة المشهورة بوجه من الوجوه الحسنة كي لا ينكرها أو يردها أو يسخفها كما يفعل غيره ممن جاء بعده من النحاة.

فموقف سيبويه من القراءات موقف معتدل وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب أو قاسها على كلام العرب ونظر نظرته إلى الآيات الواردة في المصحف العثماني فهو يخطئ قراءة ولم يلحن قارئاً ولم يرجح قارئاً من القراء أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك وسواء لديه أورد اسمه في القراءة أم لم يرد، أكان من القراء السبعة أو العشرة أم لم يكن تواترت قراءته أم كانت من الآحاد أم من الشاذ فهو لا يشير إلى نوع القراءات ولا إلى منزلة القارئ أو مذهبه بصرياً كان أم كوفياً أم مدنيا أم ملكياً لأن اهتمامه كان

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، 429/1، وينظر ص 471، 65/2.

موجهاً إلى ما يرد في القراءة من ألفاظ وتعبيرات وإلى صحتها أو مخالفتها للمشهور، وافقت كلام العرب أو خالفته[1].

تأويل سيبويه لوجه الجزم في "وأكن" وأمثالها قد استشهد سيبويه –رحمه الله – بالآية على قراءة جمهور العشرة "وأكن" بالجزم. وشاهده فيهل: جزم الفعل "أكن" على توهم الجزم في "فأصدق" لأنه يكون مجزوماً لولا وجود الفاء إذ لو سقطت الفاء بعد الطلب، وقصد الجزاء جزم فتكلموا بالثاني مجزوماً وكأنهم قد جزموا الأول.

هذا هو تأويل سيبويه لهذه القراءة باختصار وقد نقل هذا التأويل عن شيخه الخليل أحمد الفراهيدي رحمه الله تعالى، حيث جاء في الكتاب في "هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأن فيه معنى الأمر والنهي قال تقول: "حسبك الحديث ينامُ الناس ومثل ذلك: ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً وكذا ما أشبه هذا"[2].

ثم قال: وسألت الخليل عن قول عز وجل "فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ" فقال هذا كقول زهير:

بداَ لِيَ أني لَستُ مُدْرِكَ ما مَضىَ ** ولا سَابِقاً شَيْئاً إذا كان جِائيَا[3]

فإنما جروا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله هذا توهموا هذا[1].

---

[1] د. خديجة الحديثي، "دراسات في كتاب سيبويه"، ص 43 – 47.

[2] سيبويه، "الكتاب"، 100/3 – 101.

[3] البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص 138، و"الخزانة" 665/3، واستشهد سيبويه بهذا الشاهد ست مرات.

الشاهد في ولا سابق فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفاً على خبر سيق على توهم إثبات الباء فيه، هكذا روى بالجر وقد روي بالنصب أيضاً عطفاً على اللفظ فحينئذ لا شاهد فيه.

ولقد طفق النحاة والمفسرون ومعربو وموجهو القراءات يذكرون تأويل سيبويه هذا الذي نقله عن شيخه الخليل، ويصدرون به حديثهم عن الآية الكريمة ويشرحونه وينبئون المراد منه والواقع إنما لجأ إليها بعضهم تخوفاً من إطلاق عبارة " الجزم على التوهم" في القرآن الكريم ومعنى ما ذكره سيبويه هنا نقلاً عن الخليل أن أكن بالجزم معطوف على محل "فأصدق" لأن موصفه قبل دخول الفاء فيه جزم لأنه جواب طلب بالفعل وجواب طلب بالفعل إذا كان بغير فاء السببية ولا واوا المعية مجزوم لأنه غير واجب الوقوع ففيه مضارعة للشرط وجوابه فذلك كان مجزوماً كما يجزم جواب الشرط، لأنه غير واجب قال الزمخشري "وقراءة أكن" عطفاً على محل فأصدق كأنه قيل: إن أخرتني أتصدق وأكن والقول بأن الفعل هنا مجزوم بالعطف على المحل أو الموضع عبارة كثير من النحاة والمفسرين ويعنون بذلك ما تقدم في كلام سيبويه إذا لا خلاف في أن المضارع الواقع في جواب الطلب بالفعل خالياً من الفاء والواو ويجزم إذا قصد به الجزاء فهذا حكم مقرر ومتفق عليه في النحو وله شواهد كثيرة في القرآن وغيره من النصوص.

الحديث النبوي:

أما الحديث النبوي الشريف فهو الأصل الثالث من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل، وقد بين الشيخ محمد الخضر حسين المقصود به بقوله " ثم تبين إلى أن كتب الحديث تشتمل على أقوال الصحابة تحكى فعلا من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله أو تحكى ما سوى ذلك من شئون عامة أو خاصة تتصل بالدين، بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال بعض التابعين وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظاً من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أقوال الصحابة أو أقوال بعض

---

(1) سيبويه، "الكتاب"، 3/100-101.

التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وهذا القول منسوب إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت من طرق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لقط لغوي أو قاعدة نحوية[1].

وبعض النحاة منهم من رفض الاستشهاد بالحديث وبعضهم أجازوا وسيبويه من الذين أجازوا وكانت طريقة احتجاجه بهذه الأحاديث أنه يذكرها إما تقوية لأمثلة سابقة من القرآن الكريم كما في استشهاد بالحديث "ونَخَلعُ ونَترُكُ من يفُجُرك"[2].

فقد استشهد به في باب "الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منها يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك". يقول وهو قولك: " ضربني وضربتُ زيدٌ" و"صدني وصديتُ زيداً" تحمل الاسم على الفعل الذي يليه فالعامل في اللفظ أحد الفعلين وأما المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ونصب، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقص معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بـ"زيد" كما كان خشيت بصدره وصدر زيد، وجه الكلام حيث كان الجر في الأول وكانت "الباء" اقرب إلى الاسم من الفعل ولا ينقص معنى سوّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل: (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)[3] فلم يعمل الأخر فيما

---

[1] محمد الخضر حسين، "دراسات في العربية وتاريخها"، ص 166 – 167. الطبعة الثانية، دمشق، مكتبة دار الفتح، 1380هـ – 1960م.

[2] هو قطعة من دعاء القنوت المختار عند الحنفية وقد أخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" موقوفاً على عمرو رضي الله عنه، ينظر؛ "فهرست سيبويه"، هامش 3، ص 58.

[3] الأحزاب، الآية: 35.

أعمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك "ونخلع ونترك من يفجرك" وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا وذلك قول قيس بن الحطيم:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ** عِنْدَكَ رَاضٍ "والرأي مختلف"[1]

ومثله قول الفرزدق:

إنّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أتانِي ما جَنى ** وأَبِي فَكانَ وكُنْتُ غَيرَ غَدُورِ[2]

ترك أن يكون للأول خبر استغناء بالآخر ولعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك[3]. فهو هنا قد شبه الحديث بالآية الكريمة وأيد به ما جاء فيها واعتبر الآية وما جاء فيهما من الحذف من احد العاملين لما أظهره مع العامل أجود وأحسن مما جاء في أبيات الشعر التي أخبر فيها عن الجمع بالواحد أو عن الاثنين بالواحد.

وأما أن يذكر الحديث ليّبن نوعاً من التعبير يجوز فيه الحمل على أوجه متعددة من الإعراب تبعاً للمعاني المختلفة التي يدل عليها بعد أن يستدل على أحد الأوجه بقراءة مثال ذلك استشهاده بالحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل مولود يولد بالفطرة حتى

---

[1] قيس بن الحطيم، "في ملحق ديوانه"، ص 239، وفي "شرح أبيات سيبويه"، 279/1، "شواهد الإيضاح"، ص 128.

الشاهد فيه: حذف خبر الابتداء الأول، فكأنه قال: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ.

[2] البيت للفرزدق، سيبويه "الكتاب"، 38/1.

وهو من شواهد النحويين في باب التنازع، فإن قوله كان وكنت يطلب الخبر وهو قوله "غيرغدور". والأصل: وكنت غير غدور. والعرب تحذف في مثل هذا خبر أحد العاملين، اكتفاء بدلالة خبره على المحذوف. وعند البصريين أن الخبر الموجود هو خبر الثاني لا الأول فقد حذف خبره، وهو ظاهر في الشاهد الذي قبل هذا، "نحن بما عندنا.. ." الخ "وقال الفراء في معاني القرآن الورقة 309 ومثله" أي مثل الشاهد الذي قبله، قول الفرزدق: "إني ضمنت.. البيت"، ولم يقل غدورين.

[3] ورد هذا الحديث في "النهاية من غريب الحديث والأثر"، 57/3.

يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"[1] فقد جاء في باب ما يكون فيه هو وأنت وانا ونحن وأخواتهن فصلا مستدلا به على جوز أكثر من إعراب في الضمير هما يقول: وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب اسماً مبتدأ وما بعده مبني عليه فكأنه يقول: "أظنّ زيداً أبوه خيرُ منه" و"وجدت عمرا أبوه خيرُ منه" ومن ذلك أنه يبلغنا أن رواية كان يقول: "أظن زيداً هو خير منك" و"ناس كثير من العرب يقولون" وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون".

وقال قيس بن ذريح:

أتبكِي عَلَى لُبْنَى وأنتَ تركتَها ** وكُنْتَ عليهَا بالملاَ أنتَ أقدرُ[2]

وكان أبو عمرو يقول "إن كان لهو العاقل" وأما قولهم " كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبوهما اللذان يهودانه وينصرانه" ففيه ثلاثة أوجه فالرفع من وجهين والنصب من وجه واحد، فأحد وجهي الرفع يكون "المولود" مضمراً في "يكون" والوالدان مبتدآن وما بعدها مبني عليهما كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه.

ويقول وهو يتحدث عن رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر[3] ومن ذلك "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة" وفي باب

---

[1] رواه البخاري، 426/2، كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه، وفي ص 411 "ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه أو يمجسانه"، وينظر بالإضافة إلى هذا هامش رقم 3، ص 57 فهرس شواهد سيبويه.

[2] قيس بن ذريح الليثي الكناني، الملقب بمجنون ليلي (680هـ – 625م).

الشاهد في قوله وكنت عليها بالملأ أنت أقدر جاء بعد ضمير الفعل مرفوعاً وحقه النصب.

[3] سيبويه، "الكتاب"، 232/1.

التنـازع يـأتي بجـزء مـن حـديث القنـوت فيقـول: ومثـل ذلـك نخلـع ونتـرك مـن يفجرك[1].

تلـك ملاحظـات أراد الباحـث إثباتهـا ولسـت أراهـا كافيـة فـي تفسـير مـا درج عليه النحاة من أن أولهم كسيبويه وغيره قد تركوا الاحتجاج بالحديث.

الشعر وكلام العرب

اعتمد سيبويه على الشعر في الاستشهاد أكثر مما اعتمد على النثر يدل على هذه الحقيقة تلك الكثرة المفرطة التي اشتمل عليها الكتاب منه حتى بلغت ألفا وخمسين بيتا كما يقول الدكتور حسن عون[2] يدخل في هذا العدد ما تكرر من الأبيات غير مرة ومن ثم رجحت كفة الاستشهاد بالشعر وبرزت أهميته وشغل حيزاً كبيراً في الدراسات النحوية فغلب على كتب النحو الاعتماد عليه وافرد بالتأليف ولا نعلم أحد افرد كتابا للشواهد النثرية وسوف نناقش هذه الأسس التي قام عليها الاستشهاد اعني القرآن والحديث والنثر والشعر في غير هذا المكان أو حسبنا هنا أن نقف قليلاً مع منهج سيبويه في الاستشهاد.

وقفة مع منهج سيبويه في الاستشهاد:

الشعراء الموثقون عند سيبويه:

إذا القينا نظرة على الشعراء الذين وردت أسماؤهم في كتاب سيبويه بغض النظر عن هؤلاء الشعراء ووضع أسماءهم في الكتاب نجدهم أكثر من مائتي شاعر، تكرر الاستشهاد بكثير منهم أكثر من مرة بل بلغ الاستشهاد ببعضهم عشرات المرات كالفرزدق وجرير وذي الرمة والأعشى ورؤية العجاج والنابغة وجميع الشعراء من الطبقتين الأوليين الجاهلية والإسلامية وليس من بينهم إذا استثنينا المجهولين الذين لم تعرف حقيقتهم – شاعر مولد فليس إذن صحيحا ما قال السيوطي: قد احتج سيبويه

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، 37/1.

[2] مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، بحث بعنوان: أول كتاب في النحو العربي، ج11، 1957م.

في كتابه ببعض شعره "يعني بشارا" لأنه هجاه لترك الاحتجاج بشعر[1] فسيبويه إذن يقصد الاستشهاد على رجال هاتين الطبقتين ولا يحيز الاستشهاد بغيرهم من المحدثين.

ونلاحظ أن هناك شعراء تردد بعض العلماء في توثيقهم مع أنهم من هاتين الطبقتين ولكنا نجدهم يحتلون مكانتهم في الكتاب وينالون توثيق سيبويه ويتكرر الاستشهاد وبهم فمن الشعراء الجاهلين.

أ/ عدي بن زيد قال فيه ابن قتيبة: كان يسكن بالحيرة ويدخل الأرياف فثقل لسانه، واحتمل عنه شيء كثير جداً وعلماؤنا لا يرون شعره حجة[2].

ب/ أميه بن أبي الصلت رووا يأتي بألفاظ لا تعرفها العرب فشعره ليس بحجة كعدي بن زيد[3].

ومن الشعراء الإسلاميين:

أ/ الكميت بن زيد قيل فيه: إنه ليس بحجة لأنه مولد تعلم النحو وكان يلحن وقد خطأه الأصمعي في قوله: في أرعد وأبرق وإنه لا يقال: إلا رعدٌ وبرق، أو أوعد وهو يرعد للسان مادة – أدم.

رعد وأبرق يا يزيد ** فما وعيدك لي بضائر[4]

ب/ الطرماح بن حكيم فقد نشأ بالسواد ويكتب بألفاظ النبط ويتعلمها، ويدخلها في شعره[5]. وقد تعلم النحو كالكميت فهو ليس بحجة[6].

---

(1) السيوطي، "الاقتراح"، ص 17، وانظر: "الأغاني"، ص 35، ص 210، مصورة من دار الكتب، وانظر: بوهان العربية، ص 25.

(2) ابن قتيبة، "الشعر والشعراء"، 225/1، وانظر: "الموشح"، ص 103.

(3) ابن قتيبة، "الشعر والشعراء"، 461/1.

(4) الكميت بن زيد، "الموشح"، ص 325 – 326.

(5) المرجع السابق، نفس الصفحات.

(6) المرجع السابق، ص 326.

ج/ ذو الرمة: وقيل فيه: إنه أكل البقل والملوح في حوانيت البقالين حتى يشم ومن أخطائه أنه استعمل كلمة "زوجة" والعرب تقول: زوج وأنه أدخل إلا بعد ما تنفك في قوله:

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً ** على الخسف أو نرمي بها بلدًا قَفْرَا[1]

د/ ابن قيس الرقيات قال فيه الأصمعي أنه ليس بحجة ورماه باللحن في قوله:

تَبكْيكَمُ أسماء مُعوْلةَ ** وتُقَولُ لَيلىَ وأُرزئْتِه[2]

هـ/ أبو عطاء السندي كانت فيه عجمة وكان يجمع بين الثغلة واللكنة وكان لا يكاد يفهم[3].

و/ زياد الأعجم كان كثير اللحن في شعره ولهذا قيل له الأعجم فسد لسانه بفارس[4].

ومع ذكرنا مما قيل في هؤلاء الشعراء وعدم الاحتجاج بهم رأينا سيبويه يوثقهم ويحتج بشعرهم بل كرر الاستشهاد بكل منهم في غير ما مرة فهو إذن لا يفرق بين الحضر والبدو، فكل لديه على ما يظهر سواء ما دام قد احتج بهؤلاء الشعراء الذين يرميهم المتشددون باللحن، ويصغونهم ويصفونهم بالبعد عن البادية وضعف السليقة.

---

[1] ذو الرمة غيلان بن عقبة، وقد استشهد به سيبويه، 428/1، والزمخشري وابن يعيش، 1010، والرضي، 275/2، والأشموني، رقم 2100، وانظر: "خزانة الأدب"، 49/4.

الشاهد: لأنها تضعف إيجاب فلا وجه لدخول إلا وهذا قول ضعيف فإن إلا لم تثبت زيادتها وقد خرج البيت على وجهين أحدها: إن تنفك تامة وهي مطاوع فكه إذا خلصه فكها أو فعله ومنحه حال والثاني ناقصة والخبر قوله على الخسف ومناخه حال من الضمير مع ضمير المتكلمين في الجار.

[2] عبد الله بن قيس الرقيات.

[3] ابن قتيبة، "الشعراء"، 766/2 وهامش الصفحة نفسها.

[4] المرجع السابق، 243/1.

ونلاحظ على منهم سيبويه أنه أراد أن يستنبط قواعد مطردة من دراسة فترة تبدأ بنحو مائة وخمسين عاما قبل الإسلام وينتهي بمثلها بعده، مع أنه غير مقبول أن تظل اللغة حال واحدة في هذه الفترة الزمنية الواسعة وغير معقولة أن تسوى بين لغة أمريء القيس وابن هرمه ونطلب منهما آن يسيرا على نمط لغوي واحد مع هذا الفارق الزمني.

القبائل التي وثقها سيبويه:

نلاحظ أن سيبويه لم يقم وزنا للفرق بين القبائل ولم يضع اعتبارا لاختلاف اللهجات وأنها قد تأتلف أحيانا كما تختلف أحيانا أخرى ولكنه جعل منها وحدة لغوية يستشهد بلهجة هذه كما يستشهد بلهجة تلك، بل اتسعت دائرة القبائل التي يؤثقها أو يرتضي عربيتها فلم يقتصر على قبائل قيس وتميم وأسد هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين التي اعتمد عليها –كما يقول الفارابي في أخذ اللسان العربي والإعراب والتصريف[1] ولكنا نرى القبائل في كتابة أشمل ونحن نثبت هنا القبائل التي وردت فيه مزحج – عقيل – سلوك – تميم – أهل الحجاز – بنو الحارث – بجيلة – ثعلب – يربوع – كليب – غني – أسد – كعب – بكر بن وائل – كلاب – بنو العنبر – أزد السراة – قيس – طيء – بنو سعد – ربيعة – هذيل – ثقف – غطفان – سدوس – قيس عيلان – بنو عامر – ضبة – قزارة – بنو قشير – خثعم –سليم – باهلة – مازن – عبس – ذبيان طهية. بل يوثق أيضاً بعض قبائل الأطراف التي لم تخلص سلائقها أو شاب الاختلاط[2].

---

[1] السيوطي، "المزهر"، 211/1.

[2] سليمان يوسف خاطر، "منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته"، الطبعة الأولى، 2008م، مكتبة الرشد 1429هـ، ص 231.

المبحث الأول

اسمه وكنيته ولقبه وشيوخه

اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم ويطلق عليها لغة الضاد وهي بحر كبير ينهل منه جميع من يتحدث اللغة العربية وكان هنالك من العلماء من أثروا اللغة بدراستهم ووضعهم لقواعد اللغة ومن أشهر هؤلاء بل على الإطلاق سيبويه فسوف تتناول الباحثة بشيء من الإيجاز نبذة عن هذا العالم الجليل.

اسمه وكنيته ولقبه:

هو عمرو بن عثمان بن قَنْبر. وبعضهم يحتزل نسبه فيقول: عمرو ابن قنبر[1]. وهو فارسي الأصل، وينتمي بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلة بن مالك بن أدد.

وقنبر، ضبطه الذهبي في المشتبه[2] بضم ففتح، وكذا ضبطه صاحب "تاج العروس". وأما الدارقطني فضبطه بفتح القاف وسكون النون قَنْبَر[3] ومما يؤيد هذا الضبط قول الزمخشري في تمجيد سيبويه[4]:

ألا صلَّى الإله صَلاَة صِدْقٍ عَلَىَ عِمْرو بِنْ عُثْمَانَ بِنْ قَنْبِرْ

---

(1) انظر أقدم من ترجموا له، وهم؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، "المعارف"، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1992م، 237/1، وعبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 565، والحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: 368هـ)، "أخبار النحويين البصريين"، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي – المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، 1373 هـ – 1966م، 48/1.

(2) شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ط7، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1990م، ص: 535.

(3) أبي قاضي شبهه، "طبقات النحاة"، 206/2.

(4) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، "بغية الوعاة"، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا، 366/2.

فـــإن كتابـــهُ لـــم يغـــنَ عنـــه بنـــو قَلـــم ولا أبنـــاءُ منبِـــرْ

وأمـا كنيتـه فاختلفـت فيهـا: فهـو أبـو بشـر، وهـو أبـو الحسـين، وهـو أبـو عثمان. وأثبت هذه الكنى جميعاً هي أبو بشر[1].

وأمـا لقبـه فقـد سـار مسـير الشـمس وعـرف بـه منـذ قـديم الزمـان، لـم يلقـب به أحد قبله، وهو "سيبويه".

وقـد ألقـى العلمـاء الأقـدمون ضـوءاً علـى هـذا اللقـب الفارسـي، فـذكروا أنـه مركب من "سْيب" بمعنى التفاح، و"وَيْه" بمعنى الرائحة.

وقـد بحثـت وسـألت كثيـر مـن دارسـي الفارسـية عـن صـحة الـزعم بـأن "ويـه" كلمـة تـدل علـى الرائحـة فاهتـديت إلـى بطـلان ذلـك وأن لا أسـاس لـه مـن الصـحة وبعـض العلمـاء الأقـدمين، وهـو أبـو عبـد الله بـن طـاهر العسـكري يـزعم أن الاسـم مـن "سـي" الفارسـية، ومعنـاه ثلاثـون، و"بـوي" أو "بويـه"، أي الرائحـة ومعناهـا الثلاثون رائح ذو الثلاثين رائحة[2].

وهـذا الـزعم سـليم مـن الناحيـة اللغويـة الفارسـية، ولكنـه غيـر مطـرد فيمـا نعهـد مـن الأعـلام القديمـة المماثلـة المختومـة بويـه وقـد نـذهل فيمـا نـرى أن سـيبويه نفسـه تكلـم علـى "عمرويـه" وهـي كلمـة ممزوجـة بـين العربيـة والفارسـية صـدرها عربـي وعجزهـا لاحقـة فارسـية قـال سـيبويه فـي كتابـه[3]: "وأمـا عمرويـه فإنـه لـم يلـزم الأعجميـة، فكمـا تركـوا صـرف الأعجميـة جعلـوا ذا بمنزلـة الصـوت لأنهـم رأوه قـد جميـع أمـرين، فحطّـوه درجـة عـن إسـماعيل وأشـباهه وجعلـوه فـي النكرة بمنزلة غافٍ منونة مكسورة في كل موضع".

---

(1) عبد السلام محمد هارون.

(2) أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، "مراتب النحويين"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ص: 65.

(3) سـيبويه، "الكتـاب"، تحقيـق: عبـد السـلام محمـد هـارون – دار الكتـب العلميـة – بيـروت – ط3 – 1402هـ – 1982م، 52/4.

ومعنى هذا أن "ويه" لاحقة من اللواحق الأعجمية لها شبه باللفظ العربية "ويه" التي هي اسم فعل عوملت معاملة الأسماء الأصوات التي تنون عند التنكير، وتترك منه عن التعريف، كقولهم: عاقٍ وعاقِ.

"كان سيبويه يخطئ في اسمه، يقول: سيبويه وسيويهٍ آخَر، والكسائي يقول: سيبويه وسيبويه آخر؛ لأنَه أعجمي فلا يحرى وزيلويه وزيلويهُ آخر: ويثنى زيلويهان ويجمع زيلويهان لأن الجمع بالواو والنون للحيوان الذي يعقل من الذكران والألف والتاء لما يعقل من الإناث ولما يعقل، ولا يعرف باللام".

من لقب بسيبويه؟

1/ وقد عرف بهذا اللقب بعد سيبويه آخرون من النحاة، ولعلهم ظفروا بهذا اللقب لبراعتهم في النحو. وقد أشار السيوطي إلى ثلاثة منهم في نهاية البغية: أبو بكر محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي المصري، وابن الصيرفي، ويعرف أيضاً بابن الجبى، ويلقب بسيبويه، قال ياقوت: كان عارفاً بالنحو والمعاني والقراءة والغريب والإعراب والأحكام وعلوم الحديث والرواية واعتنى بالنحو والغريب حتى لقب بسيبويه لذلك.

2/ أبو نصر محمد بن عبد العزيز بن محمد التيمي الأصبهاني. كان أحد وجوه العلم عالماً باللغة والنحو[1].

3/ أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم الكوفي المغربي المالكي.

نشأته وطلبه للنحو:

ولد سيبويه بالبيضاء، وهي أكبر مدينة في كورة إصطخر بفارس ويقال إن مولده ومسقط رأسه كان الأهواز. ثم هاجر أهله إلى البصرة فنشأ بها، وكانت الهجرة إلى الحواضير الإسلامية فاشية متواصلة في ذلك الزمان وكان

---

[1] عبد الرحمن أبي بكر السيوطي جلال الدين، "بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة"، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1384هـ - 1964م، ص: 67.

أقرب المهاجر إلى أهل فارس هي مدن العراق الثلاث: البصرة، الكوفة، بغداد. فكان اختيار أسرته للبصرة يحلون بها ويحيا فتاهم في أرجائها، يطلب العلم فيبني لنفسه مجداً خالداً.

وطفق سيبويه يطلب العلم بها، فكان الحديث والفقه من أول ما يدرس العلماء، فأعجبه ذلك وصحب الفقهاء وأهل الحديث، وكان يستملي الحديث على حماد بن سلمة[1]، قال القفطي: "وكان شديد الأخذ". فبينما هو يستملي قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء" فقال سيبويه: "ليس أبو الدرداء" وظنّه اسم ليس. فقال حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هنا حيث ذهبت، وإنما "ليس" هاهنا استثناء! فقال: لا جرم، سأطلب علماً لا تلحّنني فيه. فلزم الخليل فبرع[2].

وفي رواية مجالس العلماء للزجاجي أنه لزم مجلس الأخفش الأكبر عبد المجيد أبو الخطاب مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين.

وخبر آخر يرويه حماد بن سلمة، أنه جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث، قال حماد: فكان فيما أمليت ذكر الصفا، فقلت: صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفا"، وكان هو الذي يستملّ، فقال: "صعد النبي صلى الله وسلم الصفاء" فقلت: يا فارسي لا تقل الصّفاء لأن الصفا مقصور. فلمّا فرغ من مجلسه كسر القلم وقال: "لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية".

---

[1] هو: حماد بن سلمة بن دينار البصرى، أبو سلمة بن أبى صخرة، مولى ربيعة بن مالك بن حنظلة من بنى تميم، ويقال مولى قريش، طبقته 8 من الوسطى من أتباع التابعين، توفى 167هـ، روى له: (البخاري تعليقاً – مسلم – أبو داود – الترمذي – النسائي – ابن ماجه)، رتبته عند ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، ورتبته عند الذهبي: الإمام، أحد الأعلام، هو ثقة صدوق يغلط وليس في قوة مالك. "سير أعلام النبلاء"، مرجع سابق، 444/7.

[2] السيرافي، مرجع سابق، ص: 43، ومحي الدين أبي الفيض السيد محمد المرتضى الزبيدي، "تاج العروس من جواهر القاموس"، دار التراث العربي، بيروت، 1977م، ص: 66.

ولعل هاتين الحادثتين المثيرتين مع حوادث أخرى هي التي حَدَت بسيبويه إلى العناية الشديدة بتعلم النحو.

ونحو ذلك ما حفَّز من بعده عثمان بن جني حينما كان يقرأ النحو بجامع الموصل، فمر به أبو علي الفارسي فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها فقال له أبو علي: "زيّبت قبل أن تُحصرِم!" فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة، واعتنى بالتصريف إلى أن تصدر مكان الفارسيً فيه ببغداد[1].

شيوخه:

ومع ملازمة سيبويه للخليل، كان لا يبرح يرتاد كبار الشيوخ والأئمة يستكمل عمله منهم. وألمع شيوخه:

1/ الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، ويذكرون أن أباه أول من سمى بأحمد بعد النبي صلى الله عليه وسلم. وقال السيرافي: كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه. وليس الخليل بحاجة إلى أن أسهب في ترجمته وهو الأستاذ الأكبر لسيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عنه، وكلما قال سيبويه: "وسألته" أو "قال" من غير أن يذكر القائل، فهو الخليل، كما نص السيرافي.

والخليل من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء. وكان عفيف النفس. قال النضر بن شميل: أقام الخليل في خُصْ من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال.

وقد لزمه سيبويه يأخذ عنه اللغة والنحو فبرز مع ثلاثة آخرين هم النضر بن شميل، وعلي بن نصر الجهضمي، ومؤرج بن عمرو بن الحارث ابن ثور السدوسي، فكان سيبويه أبرعهم في النحو، وغلب على النضر اللغة، وعلى الشعر واللغة، وعلى علي بن نصر الحديث.

---

[1] السيوطي، "بغية الوعاة"، مرجع سابق، ص: 322.

وكان الخليل يفسح له صدره ويرى فيه الطالب الذي لا يضن عليه، وكان يحبّه حبّاً. قال ابن النطاح: كنت عند الخليل بن أحمد فأقبل سيبويه فقال الخليل: "مرحباً بزائر لا يملّ!" قال أبو عمرو المخزومي: ما سمعت الخليل يقولها إلا لسيبويه[1]. ولد الخليل سنة 100هـ وتوفى سنة 175هـ[2].

2/ حمَّاد بن سلمة بن دينار البصري، ولعله أول من أخذ عنه العلم. وكان حماد هذا مولى لتميم، وقيل لقريش، وروى عن كثير من التابعين فمن بعدهم، وكان مفتي البصرة، ومن العباد المجابي الدعوة، لم يكن بالبصرة قرين له في الفضل والدين والنسك، والقمع لأهل البدع. وكان يعد في الأبدال وعلامته عندهم ألا يولد له. تزّوج سبعين امرأة فلم يولد له. وقد روى له مسلم والأربعة. وكان عالماً بالنحو، وذكره الزبيدي في الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب. وهو أستاذ يونس، قال يونس بن حبيب: أول من تعلمت منه النحو حمّاد بن سلمة[3].

وحماد هذا هو الذي دفع بسيبويه إلى حذق النحو بسبب تخطئته إياه في بعض المسائل النحوية واللغوية كما سبق القول، فكان بذلك ممن اشترك في صنع سيبويه النحوي، وتوفى حماد سنة 167هـ[4]، فقال بعضهم:

يا طالبَّ النحو إلا فابكه بعدَ أبي عُمروٍ وحمادِ[5]

---

(1) الزبيدي، "تاج العروس"، ص: 68.

(2) أبو بكر محمد بن الحسن عبد الله بن مزجح، "إنباه الرواة"، 341/1، وفيها مراجع ترجمته بإسهاب.

(3) أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي، "تاج العروس وجواهر القاموس" ص: 48. وجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ، 329/4، قيل ليونس النحوي: إيما أسن أنت أو حماد بن سلمة؟ قال: هو أسن مني، ومنه تعلمت العربية.

(4) انظر لترجمة السيرافي، ص: 42 – 44، وعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، "نزهة الإلباء في طبقات الأدباء"، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ – 1985م، 50/1 – 53.

(5) الشعر ليحي بن المبارك اليزيدي، كما في إنباه الرواة.

3/ الأخفش الأكبر، عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب، مولى بن قيس بن ثعلبة، وهو شيخ يونس: وكان ديّناً ورعاً ثِقَة، من أئمة اللغة والنحو. وله ألفاظ لغوية انفرد بها ينقلها عن العرب. وكان قد لَقِيَ الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي بن العلاء وطبقته. وأخذ عنه سيبويه اللغة وشيئاً من النحو. وروى عنه في كتابه نحو 47 مرة[1]، ولم تعرف سنة وفاته إلا ذكروا أنه كان إماماً في العربية قديماً[2].

4/ يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري القارئ، وكان أعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية، وله قراءة مشهورة هي إحدى القراءات العشر. وبلغ من جاه بالبصرة أنه كان يَحبس ويُطلق توفى سنة 205هـ عن 88 سنة.

5/ عيسى بن عمر الثقفي البصري، أبو سليمان، مولى خالد بن الوليد نزل في ثقيف فنسب إليهم. أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق مولي آل الحضرمي الذي قيل إنه أول من بَّعج النحو ومد القياس وشرح العلل.

وكان ابن أبي إسحاق هذا وعيسى بن عمر يطعنان على العرب وكان فضلهما الذي لا ينكر في العناية والحفاظ على لغة القرآن ونحو القرآن بل كان عيسى صاحب تقعير في الكلام واستعمال للقريب منه.

ويذكرون أن له كتابين في النحو. قال السيرافي: "ولم يقف إلينا ولا رأينا أحداً ذكر أنه رآهما" وهذان هما: "الجامع" و"الإكمال" وفيها يقول الخليل، وهو أحد من أخذ عنه الخليل[3]:

بطلُ النَحْوُ جَميْعاً كلّه غير ما أحدث عيسىَ بَنْ عَمَرُ
ذَاكَ إكْمَالٌ وهَذَا جَامِعُ فَهُمَا لِلنّاسِ شَمْسَ وَقَمَرُ

---

(1) إحصاء عدد هذه الروايات عن هؤلاء الشيوخ مما قام به الأستاذ علي النجدي في كتابه (سيبويه إمام النحاة).

(2) ترجمة في طبقات الزبيدي، ص: 35، والأنباري، "نزهة الألباء"، ص: 53، "الوعاة"، ص: 296.

(3) الخليل بن أحمد الأزدى الفراهيدى، ويقال الباهلى، أبو عبد الرحمن البصرى النحوى (صاحب العروض، وصاحب كتاب "العين")، الطبقة: 7، من كبار أتباع التابعين، الوفاة: بعد 160هـ وقيل 170هـ أو بعدها، روى له: فق (ابن ماجه في التفسير)، رتبته عند ابن حجر: صدوق عالم عابد. انظر: "رواة التهذيبين"، ص: 1750.

كما يذكرون أنه له نيف وسبعون مصنفاً ذهبت كلها[1].

وذكر صاحب "الفهرست" أنه كان ضريراً[2] وهو أحد قراء البصريين ومما يذكر أن في قراء الكوفة عيسى بن عمر آخر وهو هَمْداني.

وقد روى سيبويه عنه 22 مرة[3]، وتوفى سنة 149هـ قبل أبي عمرو بن العلاء بخمس سنين أو ست.

6/ أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، مولى بني ضبة، كان من أهل جَبّل، وهي بلدة بين النعمانية وواسط. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعن حماد بن سلمة كما سلف القول. وسمع من العرب أيضاً. وممن تلمذ له أيضاً الكسائي والفراء وأبو عبيدة. قال أبو حاتم: سمعت أبا عبيدة يقول: اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حفظه[4]. "وكانت له مذاهب وأقيسه تفرد بها، وكانت حلقته بالبصرة يقصده فيها طلبة العربية وفصحاء الأعراب والبادية".

7/ أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري. وكان ثقة مأموناً في رواية الحديث، وكذلك حاله في اللغة. وكان أبوه أوس بن ثابت من رجال الحديث وجده ثابت بن بشير كان أحد الثلاثة الذين جمعوا القرآن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

[1] السيوطي، "بغية الوعاة"، ص: 37، وأبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: 438هـ)، "الفهرست"، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1417هـ - 1997م، 62/1.

[2] لم يذكره الصفدي في كتابه "نكت الهميات".

[3] هذه الإحصاء للأستاذ علي النجدي كما سبق القول.

[4] أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 21.

وقد أخذ عنه سيبويه اللغة، والسجستاني قال: حدثني أبو زيد قال[1]: "كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان[2]، فإذا سمعته يقول: أخبرني من أثق بعربيته فإنما يريدني".

ومثل هذه الرواية عنه عند السيرافي[3] بلفظ: "وذكر أبو زيد النحوي اللغوي كالمفتخر بذلك بعد موت سيبويه، قال: كلما قال سيبويه أخبرني الثقة، فأنا أخبرته".

ونجد في الكتاب من الأسانيد المبهمة ما يشبه هذين، كقوله: "وحدثنا من لا نتهم".

ولم يصرح سيبويه بذكر اسمه في الكتاب. ولكن هذه النصوص القديمة التي لم يعترض عليها العلماء تدل على أنه روى عنه في كتابه وإن لم يصرح. وقد أحصى الأستاذ علي النجدي الرواية عنه بهذه الطريقة فبلغت تسع مرات. توفى أبو زيد بالبصرة سنة 215هـ بعدما قارب المائة.

8/ ومن شيوخه: هارون وقد ذكر الخطيب في "تأريخ بغداد" من اسمه هارون بن موسى النحوي. فالراجح أنه هو وإن لم ينسبه سيبويه. وكان من أهل البصرة، سمع طاوساً، وثابتاً البناني، وحميد الطويل وغيرهم. وكان يهودياً ثم طلب القراءة فصار رأساً فيها، كما حفظ. وقال السيوطي: وهو أول من تتبع وجوه القرآن وألفها، وتتبع الشاذ منها وبحث على إسناده ومات في حدود سنة 170هـ.

---

[1] أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، "المعارف"، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1992م، ج1، ص: 237، و"مراتب النحويين"، مرجع سابق، ص: 42.

[2] كان ذلك من سمات أبناء الفرس، وكان أبو نواس كذلك.

[3] أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، "أخبار النحويين البصريين"، ص: 48 – 49.

9/ وممن روى عنهم سيبويه: أبو عمرو بن العلاء، قارئ أهل البصرة وهو أخذ النحو عن نصر بن عاصم تلميذ أبي الأسود الدؤلي. وهو شيخ للخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ولم يأخذ عنه سيبويه إلا من طريق الرواية عمن روى عنه. وكانت وفاة أبي عمرو بالكوفة سنة 154هـ. ومن هذا لم يتسنّ لسيبويه لقاؤه والأخذ عنه.

10/ ومنهم عبد الله بن زيد أبي إسحاق بن الحارث، مولى آل الخضرمي يروى له سيبويه عن طريق يونس بن حبيب أيضاً. وعبد الله هذا، يقال إنه أول من علل النحو وتناظر هو وأبو عمرو بن العلاء وسئل عنه يونس فقال: "هو والنحو سواء"، يعني أنه الغاية فيه. وكان ممن يطعن على العرب. توفى سنة 127هـ[1].

11/ ومنهم الرؤاسي، وهو محمد بن الحسن بن أبي سارة، سمى بالرؤاسي لأنه كان عظيم الرأس. أخذ عن عيسى بن عُمَر، وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو. وكان أستاذاً للكسائي والفراء. قال الرؤاسي: "بعث إليّ الخليل بطلب كتابي، فبعث به إليه فقرأه ووضع كتابه"[2]. وفي "فهرست" أبي النديم: "وفي كتاب سيبويه" قال الكوفي: يعني الرؤاسي[3] وله من الكتب كتاب "الفيصل" رواه جماعة. وكذا "كتاب التصغير".

---

[1] السيرافي، "أخبار النحويين البصريين"، ص: 25، و"الفهرست"، ص: 62، وأبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 12، والأنباري، "النزهة"، ص: 22، والسيوطي، "البغية"، ص: 282، وجمال الدين يوسف القفطي، "إنباة الرواة"، 104/2، وانظر لتفسير الطعن ما سبق في حواشي، ص: 10.

[2] ابن النديم "فهرست"، ص: 96، والسيوطي، "بغية الوعاة"، ص: 33.

[3] انظر المرجعين السابقين.

وأخذ سيبويه عن هؤلاء الأعلام اللغة والنحو كما أخذ عن غيرهم الحديث ومع هذا كان صاحب مشاركة. قال ابن عائشة[1]: كنا نجلس مع سيبويه النحوي في المسجد، وكان شاباً جميلاً قد تعلق من كل علم بسبب، وضرب في كل أدب بسهم، مع حداثة سنه وبراعته في النحو ومن الراجح أن سيبويه كان يعرف الفارسية، أو يعلم طرفاً منها على الأقل.

ومع أن شيخه أبو زيد كان من أهل العدل والتشجيع كان هو كما قال العباس بن الفرج الرياشي: "سُنّيّاً على السنَّة".

---

[1] الزبيدي، "تاج العروس"، ص: 67، والقفطي، "إنباة الرواة"، 352/2.

المبحث الثاني

أقرانه وتلاميذه ووفاته وأقوال العلماء

أقرانه:

أما أقرانه ممن أخذوا العلم على الخليل فهم ثلاثة:

1/ مؤرَّج بن عمرو بن الحارث بن ثور بن حرملة السدوسي أبو الغيد، كان قد قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس في العربية، قال: "أول ما تعلمت القياس في حلقة أبي زيد الأنصاري بالبصرة". وقد غلب عليه الشعر واللغة، توفى سنة 195هـ[1].

2/ علي بن نصر بن علي الجهضمي، قال الصفدي: كان من أصحاب الخليل في العربية ورفقاء سيبويه وقد أخطأ القفطي[2] حيث ذكر أن ولده نصر بن علي بن نصر هو صاحب الخليل وقد غلب عليه الحديث. توفى سنة 187هـ[3].

3/: أبو الحسن النضر بن شميل الماذني التميمي، أخذ عن الخليل والعرب ويقال إنه أقام بالبادية أربعين سنة وهو أول من أظهر السنَّة بمرو وخراسان، وقد غلبت عليه اللغة وله فيها كتاب "الصفات". وله أيضاً "المدخل إلى كتاب العين"، و"غريب الحديث"، و"المصادر". توفى سنة 203هـ[4].

تلاميذ سيبويه:

---

[1] السيرافي، أخبار النحويين البصريين"، ص: 49، وأبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 67، وأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، 13/ 258، والزبيدي، "تاج العروس"، ص: 78، والأنباري، "النزهة"، ص: 189، وشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، "معجم الأدباء"، 196/19، وجمال الدين يوسف القفطي، "إنباه الرواة"، 358/2.

[2] القفطي، "إنباه الرواة"، 345/3.

[3] السيرافي، "أخبار النحويين البصريين"، ص: 49، وأبو الطيب اللغوي، "بغية الوعاة"، ص: 358.

[4] أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 68.

وأما تلاميذه فلا يكاد يعرف منهم التأريخ إلا ثلاثة:

1/ أبو الحسن الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، مولى بني مجاشع بن دارم أخذ عن شيوخ سيبويه، ولكنه لم يأخذ عن الخليل[1]. ثم أخذ عن سيبويه مع أنه أسنَّ منه. وكان، كما ذكروا، الطريق إلى كتاب سيبويه، وقد قرأ مسائل من الكتاب على سيبويه قال[2]: "وكنت اسأل سيبويه عما أشكل عليَّ منه فإن تصعّب عليّ الشيء منه قرأته عليه. فهو بذلك يعدّ في تلاميذ سيبويه. لكن مع ذلك يروى الزبيدي[3] أن الأخفش كان يقول: "كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليَّ وهو يرى أني أعلم منه – وكان أعلَم مني – وأنا اليوم أعلم منه".

وهذا النص ينبئنا عن تواضع سيبويه وحرصه على المشاورة في العلم ويدلنا كذلك أن الأخفش شهد مولد الكتاب ونشأته. وتوفى بعد سيبويه سنة 207هـ.

2/ قطرب، أبو محمد بن المستنير البصري. كان ملازماً لسيبويه، وكان يدلج إليه فإذا خرج رآه على بابه، فقال: "ما أنت إلا قطرب ليل!". والقطرب: دويبة لا تستريح نهارها سعياً. وقد أخذ قطرب أيضاَ عن عيسى بن عمر النحو، كما أخذ عن النظام مذهبه الاعتزالي، وتوفى سنة 206هـ.

3/ الناشي، وجدته في مراتب النحويين قال أبو الطيب: "وكان ممن أخذ عن سيبويه والأخفش، رجل يعرف بالناشي، ووضع كتباً في النحو قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه، فأخبرنا محمد بن يحي قال: سمعت محمد بن يزيد يقول: لو خرج علم الناشي إلى الناس لما تقدمه أحد". وليس هو عبد الله بن حمد

---

[1] سيبويه، "الكتاب – المقدمة"، ص: 7.

[2] القفطي، "إبناه الرواة"، 36/2" وبه مراجع ترجمته.

[3] الزبيدي، "تاج العروس"، ص: 79.

الذي ترجم له ابن خلكان، كما فهم بعضهم بل هو رجل آخر مغمور لم يحظ من التأريخ بنصيب. إذ إن الذي ترجم له ابن خلكان توفى سنة 293هـ فلا يعقل أن يكون قد أخذ عن سيبويه أو عن الأخفش.

ولعل قلة هؤلاء التلاميذ ناجمة عما يذكرون من أنه كانت في لسانه حبُسه، قال معاوية بن بكر العليمي:" عمرو بن عثمان قد رأيته وكان حدث السنّ، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت من حمل عن الخليل بن أحمد. وقد سمعته يتكلم ويناظر في النحو وكانت في لسانه حبُسه ونظرت في كتابه فعلمه أبلغ من لسانه"[1].

ويذكرون أن الفراء يقول في شأن سيبويه: "فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح، سمعته يقول لجاريه له: هات ذيك الماء من ذاك الجرة فخرجت من عنده فلم أعد إليه"[2].

ولعل تلك الحبسة، على ما يبدو من مبالغة في تصويرها، هي التي دفعته إلى التأليف، وبلغ به عن مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف البارع المقتدر، الذي يجانبه فضول القول وفضول الفكر.

مناظرات سيبويه:

ومع ذلك قد قصد سيبويه إلى بغداد[3] في خلافة الرشيد ووزارة يحي بن خالد البرمكي، التي قلدها أول ما. وسأل يحي أن يجمع بينه وبين الكسائي شيخ الكوفيين، فنصحه يحي ألا يفعل، فأبى سيبويه ألا يفعل، واجتمع بالكسائي عند البرامكة، أو دار الرشيد، أو في مجلس الأمين على خلاف

---

[1] الزبيدي، "تاج العروس"، ، ص: 67، والشيخ الإمام شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت، "معجم الأدباء؛ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م، 118/16.

[2] "معجم الأدباء"، 1/ 138.

[3] لعل من أسباب هذه الرحلة إلى بغداد ما كان يبغي من مجد، ما كان فيه من عسرة.

ذلك، فلقيه قبله أصحاب الكسائي، ومنهم الأحمر، وهشام والفراء، فناظروه وساءلوه قبل أن يلقي الكسائي، كأنما فعلوا ذلك ليخضدوا شكوته قبل لقائه للكسائي، ثم واجه الكسائي وناظره في المسألة المعروفة، وهي المسألة الزنبورية: "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها[1].

وقد أجاد الأستاذ علي النجدي في عرض هذه المناظرة وملابساتها بما لم يدع مقالاً لقائل.

ويذكرون أن سيبويه أخفق في هذه المناظرة إخفاقاً مبلغ الظن أن الكوفيين افتعلوه؛ إذ لم يكن إخفاقاً علمياً، وإنما هو إخفاق مظاهرة علمية ليس لها وجه من الحق، أو لها وجه من الحق كوفي يخالف وجه الحق البصري.

ومهما يكن من شيء فإن يحي البرمكي قد حفظ لسيبويه مقامه آخراً كما حفظه له أولاً، فأجازه بعد تلك المناظرة بعشرة آلاف درهم من تلقاء نفسه أو بإيعاز من الكسائي كما تذكر كتب التراجم.

وفاته:

وقد اختلف الرّواة في تأريخ وفاته فقيل سنة 161هـ[2] وقيل 179هـ[3] والرّأي الغالب أنه توفى 180هـ في خلافة الرّشيد وله نيف وأربعون سنة، وقيل نيف وثلاثون سنة[4] في فارس وقيل في البصرة[1] وقيل ساوة[2]، وقيل في

---

[1] انظر للمسألة الزنبورية؛ سيبويه، "الكتاب"، ص: 70 – 73، وياقوت، "معجم الأدباء"، 119/16، الزجاجي، "مجالس العلماء"، ص: 8 – 10، والقفطي، إنباة الرواة، 348/2، وعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، "الأشباه والنظائر"، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411هـ – 1990م، 15/2، والسيوطي، "بغية الوعاة"، ص: 366.

[2] ياقوت، "معجم الأدباء"، 16: 115.

[3] القفطي، "إنباة الرواة"، 348/2، وابن النديم، "الفهرست"، ص: 57.

[4] إنباة الرّواة في هذا، انظر؛ السيرافي، "أخبار النحويين البصريين"، ص: 64، والقفطي، "إنباة الرّواة"، 2: 348، وياقوت "معجم الأدباء"، 115/16.

شيراز، ومدفنه في شيراز. وأنه كُتِبَ على قبره بشيراز من قول سليمان بن يزيد العدوي:

ذهبَ الأحبَّةُ بعدَ طُولِ تزاورٍ ... ونَأْبى المزارِ فأَسلَموكَ وأَقْشَعُوا
تركوكَ أَوْحش ما تكونُ بَقْفرةٍ ... لَمْ يُؤْنِسوكَ، وكرَبةً لم يرفَعَوا
وقُضِيَ القضاءُ وصرتَ صاحبَ حُفْرةٍ ... عَنْكَ الأَحِبةُ أَعْرَضُوا وتَصَدّعوا[3]

أقوال العلماء فيه:

1/ يونس بن حبيب (-183هـ) قيل له: إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل. فقال: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه. فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عني"[4].

وقال العباس بن الفرج[5] سمعت عمرو بن مرزوق يقول: رأيت سيبويه والأصمعي يتناظران. قال: يقول يونس: الحق مع سيبويه، وقد غلب ذا يعني الأصمعي – بلسانه.

2/ أبو عبيدة معمر بن المثنى (-209هـ) قال المازني[6]: كنا عند أبي عبيدة يوماً، وعنده الرياشي يسأله عن أبيات في كتاب سيبويه وهو يجيبه ثم فطن فقال: أتسألني عن أبيات في كتاب الخوزي[7]؟! لا أجيبك فهذا قول طاعن.

---

(1) السيوطي، "بغية الوعاة"، 2/ 230.

(2) القفطي، "إيناة الرّواة على أبناه النّحاة"، 307/2.

(3) البيتين لسليمان بن يزيد العدوي.

(4) السيرافي، "أخبار النحويين البصريين"، ص: 48، والزبيدي، "تاج العروس"، ص: 49، وياقوت، "معجم الأدباء"، 117/16.

(5) الزبيدي، "تاج العروس"، ص: 185.

(6) أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 76.

(7) نسبه إلى الخوز، إشارة إلى أنه فارسي قال الثوري: "الأهوز تمسى بالفارسية: هو مشير وإنما كان اسمها الأخوز، فعربها الناس والأهوز مسقط رأس سيبويه فيما ذكر الأزهري في مقدمة التهذيب، 1: 19.

3/ أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (–215هـ) وهو تلميذ سيبويه، وكان أسنَّ منه قال[1]: "كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أني أعلم منه، وكان أعلم به مني، وأنا اليوم أعلم منه".

4/ أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (–215هـ) قال: كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذوابتان، قال: "فإذا سمعته يقول: حدثني من أثق بعربيّته، فإنما يردني" فهذا قول مفتخر بتلميذه.

5/ أبو عثمان عمرو بن بحر الحاحظ (255هـ) قال: "أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك، ففكرت في شيء أهديه إليه فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه، وقلت له: أردت أن أهدي إليك شيئاً ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أر أشرف من هذا الكتاب. وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء قال: والله ما أهديت إليّ شيئاً أحب إليّ منه!".

6/ محمد بن سلام (–231هـ) قال[2]: "كان سيبويه النحوي غاية الخلق، وكتابه في النحو هو الإمام فيه". وقد لقي محمد بن سلام سيبويه وسأله في قوله تعالى: (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا)[3]، "قلت لسيبويه: كيف الوجه عندك؟ قال: الرفع[4].

7/ أبو عثمان بكر بن محمد المازني (–249هـ) كان يقول[5]: من أراد أراد أن يعمل كتاباً كبير في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي.

---

(1) أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 69، والقفطي، "إنباه الرواة"، 350/2.

(2) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، "تاريخ بغداد"، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2002م، 196/12، والأنباري، "نزهة الألباء"، ص: 74.

(3) سورة الأنعام، الآية: 27.

(4) محمد بن سلاّم بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (المتوفى: 232هـ)، "طبقات فحول الشعراء"، المحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، 18/2.

(5) ابن النديم "الفهرست"، ص: 77، والأنباري، "نزهة الألباء"، ص: 75.

وقال أيضاً[1]: قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة فلما بلغ آخره قال لي: أما أنت فجزاك الله خيراً، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً!

8/ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (-276هـ) ذكره في رواة الشعر وأصحاب الغريب والنحو، وقال: "وكان النحو أغلب عليه"[2].

9/ أبو موسى الحامض سليمان بن محمد (-305هـ) يروون عنه أنه لما حدث ثعلب عن سلمة أن الفراء مات وتحت رأسه كتاب سيبويه قال أبو موسى إلى ثعلب فقال[3]: "إنما كان لا يفارقه كان يتتبع خطأه ولكنته!".

وقال فيه مرة أخرى: "إنما سيبويه دجال شيطان، فلذلك تميل إليه الجن!!".

وأبو موسى هذا كان معروفاً يتعصبه على البصريين، وإنما قيل له الحامض لشراسة أخلاقه. ويذكرون أنه أوصى بكتبه لأبي فاتك المقتدري بخلاً بها أن تصر إلى أحد من أهل العلم.

10/ أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي صاحب "مراتب النحويين" (351هـ) قال: "هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل. وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل".

11/ أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (368هـ) قال في كتابه أخبار النحويين البصريين: "وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده".

---

[1] أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 78.

[2] ابن قتيبة، "المعارف"، ص: 237.

[3] أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 87.

12/ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، صاحب تهذيب اللغة (370هـ) ذكره في الطبقة الثانية من أئمة العلماء الذين اعتمد عليهم في تأليف كتابه، وقال[1]: "وله كتاب كبير في النحو، وكان علامة حسن التصنيف".

13/ ابن النديم، محمد بن إسحاق (-385هـ) يقول[2]: "وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به بعده"، وواضح أن هذا القول ترديد لعبارة السيرافي السابقة.

14/ صاعد بن أحمد الجياني الأندلسي (417هـ): "لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب: أحدها "علم الفلك" لبطليموس في علم هيئة الأفلاك والثاني كتاب أرسطاطاليس في علم المنطق والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عن أصوله فيه شيء إلا ما لا خطر له"[3].

15/ ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (-577هـ): "وبرع في النحو وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله ولا لحقه أحد من بعده"[4].

16/ وأما العامة القدماء فهذه صورة من نظراتهم إلى سيبويه: عن المبرد عن الزراري أبي زيد: قال رجل لسماك بالبصرة: بكم هذه السمكة؟ بدرهمان. فضحك الرجل، فقال السماك: ويلك، أنت أحمق! سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان"[5].

---

[1] محمد بن الأزهري أبو منصور المتوفى: (370هـ)، "مقدمة تهذيب اللغة"، تحقيق: محمد عوض مرعي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2008م، 19/1.

[2] ابن النديم، "الفهرست"، ص: 76.

[3] ياقوت، "معجم الأدباء"، 117/16.

[4] الأنباري، "نزهة الألباء"، ص: 73.

[5] ياقوت، "معجم الأدباء"، 123/16.

المبحث الثالث
كتابه وأسلوبه

وقد بحث سيبويه في كتابه أكثر من علم من علوم العربية، كالنحو والصرف والأصوات اللغوية والقراءات والضرورات الشعرية، ونحوها من العلوم التي يكمل بعضها بعضاً ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً، ولم ينحصر أثر كتاب سيبويه على الدراسات النحوية واللغوية والصوتية، وإنما تعدى ذلك إلى البلاغة، فهذا عبد القاهر الجرجاني ينقل عنه في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وهذا ابن سنان الخفاجي يستفيد منه في كتابه "سر الفصاحة"، ونقل عنه العلوي في "الطراز" وقد مثل هذا في كتب الفقه وعلم التجويد القراءات، لأن سيبويه لم يقتصر في كتابه على النحو والصرف بل تعدى ذلك إلى غيرهما من العلوم.

وقد اعتمد في هذه الموضوعات على آراء شيوخه ومعاصريه وما رووه عن القبائل العربية المختلفة التي اعترفوا بفصاحتها، وشهدوا بصفاء لغتها، وأخذوا عنها، وعلى ما رواه هو واستنتجه من الآراء من خلال مناقشاته لشيوخه ومعاصريه، مستنداً في ذلك كله إلى القرآن الكريم في الأغلب الأعم وإلى كلام العرب منثوره ومنظومه[1].

وأصبح كتاب سيبويه بعد أن ظهر للناس برنامجاً لمن يريد الدراسة العليا في النحو، وأصبح الطالب لا يعد مكملاً لهذا النوع من الدراسة إلا إذا قرأ كتاب سيبويه وصار اسم "الكتاب" يطلق عليه ويفتخر الطلبة بأنهم قرؤوه... والكتاب هو مرجع من المراجع نعود إليه عندما نؤلف كتاباً في القواعد، وهو صورة لآخر ما وصل إليه التقدم العلمي في النحو في أواخر

---

[1] د. سليمان يوسف خاطر، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه – دراسة نقدية تحليلية نحوية وصرفية، مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، 1429هـ – 2008م، ص: 120 – 121.

القرن الثاني الهجري؛ لأن الكتاب ثمرة لهذه الجهود المتصلة في تلك المادة منذ بدأها أبو الأسود. وهو صورة لما كانت عليه دراسة النحو في ذلك الحين من التعليل والقياس والاستنباط، والتفريع واستيعاب الفروع وفي رأي – كذلك أن كتاب سيبويه كان الكتاب الأول والأخير في النحو فالكتاب سجل لقواعد النحو وقف العلماء عندها ولم يزيدوا عليها، وكل ما جاء بعده جعل الكتاب أساس دراسته. فالكتاب "ليس إلا صورة من الموسوعة العربية الضخمة التي تضم بين مجلداتها كثيراً من الآثار اللغوية والدينية والعلمية والأدبية".

وترك سيبويه للعلماء كتابه فأقبلوا على دراسته وروايته وشرحه واستظهاره إقبالاً منقطع النظير، حتى بلغ الأمر بمن كان يحفظه أنه كان يختمه كل خمسة عشر يوماً ومازال كتاب سيبويه – على كثرة ما ألف بعده، من كتب النحو – هو المورد العذب، لم تتغير بهجته ولم تخلف جدته وما ذهب ماؤه ولا خمد سناؤه، فهو كالدوحة الباسقة وغيره أغصان لها فروع وكالنهر المتدفق يغذي فروعه وجداوله.

تاريخ تأليفه:

لا ريب أنه ألفه بعد موت الخليل (–160هـ)؛ فإن مخطوطات الكتاب نجد فيها كثرة التعقيب على قول الخليل بعبارة "رحمه الله" فهذا واحدة. ونص آخر ورد ذكره في مقدمة نسختنا هذه[1]، "قال: وسمعت نصراً يحكى عن أبيه[2] قال: قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه: تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل".

---

[1] انظر مقدمة النسخة، ص: 8. ونحو النص في؛ الزبيدي، "طبقات النحويين"، ص: 77 – 78.

[2] هو: علي بن نصر بن علي الجهني، زميل سيبويه ورفيقه في التلميذ على الخليل، وتوفى سنة 187هـ، وابنه نصر راوي الخبر هو نصر بن علي بن نصر بن علي المتوفى 250هـ.

وممن شهد مولد الكتاب أبو الحسن الأخفش، جاء في المعارف لابن قتيبة[1] عن الرياسي قال: سمعت الأخفش يقول: كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أني أعلم منه؛ وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه".

مادته:

ولا ريب أيضاً أن سيبويه قد انتفع بعلم الخليل ظاهراً كما انتفع بعلم شيوخه الذين سبق الكلام عليهم. ولا ريب كذلك أنه أفاد ممن سبقه من أئمة النحو الذين ألفوا فيه، فنحن لا نعجب إذا حين نجد هذا النص الذي أورده ابن النديم في "الفهرست": "قرأ بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صفة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل"[2].

وليس يعني هذا النص إلا أن سيبويه انتفع بجهود النحويين قبله الذي بلغ تعدادهم هذا القدر. وهذا النص الذي قد يشعر بنقص في قدر سيبويه إنما يعبر عن حقيقة علمية حتمية، وهي أن كتاب سيبويه إنما هو لقاح جهود النحاة الذين سبقوه؛ إذ لا يعقل أن يتبدع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من تلك الجهود الأصلية التي رسمت كثيراً من أصول النحو ومقاييسه وعلله.

قال السيرافي: "وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل وكلما قال سيبويه "سألته" أو "قال" من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل.

أسلوب الكتاب:

---

[1] أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، "المعارف"، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1992م، ص: 138، وانظر كذلك؛ القفطي، "إنباة الرواة"، 2: 250، وأبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 169.

[2] ابن النديم، "الفهرست"، ص: 76.

لا ريب أن أسلوب الكتاب فيه كثير من الغموض، وفي ذلك يقول ابن كسيان[1]: "نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم".

قال أبو جعفر النحاس: ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى غيره قال ابن كيسان، قال: عمل سيبويه كتاب على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيه بيناً مشروحاً، وجعل فيه مشتبهاً؛ ليكون لمن استنبط ونظر فضل.

والواقع أن كتاب سيبويه لم يكن يمثل أفكار النحاة الذين سبقوا سيبويه فحسب، بل أيضاً يعد ثمرة طيبة لفكر سيبويه نفسه إذ كانت شخصية المؤلف في كتابه واضحة متميزة، ومن مميزاتها اللطف والتواضع في العلم فهو إذا خالف الخليل أو غيره من شيوخه في مسألة معينة، فإنّه لا يُشعر القارئ بحدّة الخلاف حتى نحد أحياناً أن سيبويه يحاول الابتعاد عن ذكر رأيه مذهبه نفسه في التواضع التي ذكر فيها رأي المسألة، وذلك مثل أن يذكر سيبويه مذهب الخليل في أن "إيّا" من "ايّاي وايّاك وايّاه" اسم مضاف إلى ما بعده، ثم ذكر سيبويه في مكان آخر مذهبه نفسه وهو أن "إيّا" ضمير خلافاً لمذهب الخليل[2] ويمتاز الكتاب أيضاً بما يأتي:

أولاً: ليس للكتاب اسم ولا مقدمة ولا خاتمة، وقد قيل إنّ سيبويه توفى قبل إكمال تأليفه.

ثانياً: للكتاب منهج خاصّ في ترتيب الأبواب وبناء كلّ باب إذا اعتاد أن يبدأ كل باب بالتمثيل لمسائله كأن يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه

---

[1] عبد القادر بن عمر البغدادي، "الخزانة" تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 179/1.

[2] انظر مسألة (إعراب إيّاي وإيّاك، وايّاه ونحوها) ص: 115 من "الكتاب"، وأيضاً مسألة (العامل في الجزاء)، ص: 154. هدي جنهويتشي، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مكتبة دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1993م، ص: 15.

فعلـه إلـى مفعـول. أمـا ترتيـب الأبـواب فـي الكتـاب فيخيّـل إلـى أن سـيبويه لـم يـتح لـه وقـت لمراجعتـه، إذ هـو بحاجـة إلـى كثيـر مـن التنظـيم حيـث تـداخلت فـي البـاب الواحد موضوعات مختلفة.

المبحث الأول

إعمال اسم الفاعل والصفة المشبهة

أولاً: إعمال اسم الفاعل:

قال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم[1] زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضَرَب زيداً عمروٌ، وعمروٌ على ضَرَبَ مرتفع وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون مؤخراً. وكذلك هذا، الحد فيه الابتداء فيه مقدماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميمي أنا ومشنوءَ من يَشْنُوك ورجلٌ عبدُ الله، خزّ صَفْتك. فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله قوم زيدُ وقام زيدُ قبح لأنه اسم. وإنّما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون ضاربٌ زيداً على ضربتُ زيداً وضربت عمراً، حكماً لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجرى في مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصلُ..." إذا كان كذلك.

فيرى سيبويه والخليل أن "قائم زيدٌ" قبيح إذا أرد أن تجعل "قائم" مبتدأ و"زيد" فاعلاً لقائم، أمّا إذا أردت أنّ "زيد" مبتدأ مؤخر و"قائم" خبره فالكلام يستقيم.

وقال أبو علي الفارسي[2] شارحاً قول سيبويه هذا: اسم الفاعل يحسن إعمالهُ عمل الفعل إذا جرى على شيء وجريه على ثلاثة أضرب:

أحدها[3]: أن يكون خبر مبتدأ نحو: زيد قائم أبوه هذا زيد ضارب عمرا.

---

[1] هدى جنهويتشي، "خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري"، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م، ص: 51.

[2] هو: أبو علي الفارسي، محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي.

[3] سيبويه، "الكتاب"، 127/2 - 128، هارون، 278/1.

والثاني: أن يكون صفة نحو: هذا رجل قائم أبوه، ومررت برجل ضارب عمرا.

والثالث: أن يكون حالاً نحو: زيد قائماً أبوه وهذا زيد ضاربا عمرا، وقد يحسن أن يعمل عمل الفعل إذا اعتمد به[1] على حرف استفهام وما أشبهه، فيكون اعتماده عليه مُشبّها باعتماد على ما قبله في هذه المواضع الثلاثة نحو: أقام زيد، وما قائم زيد".

وقال أبو سعيد "السيرافي" شارحاً أيضاً[2]: "إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل ورفعت الفاعل به ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبح، وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان "قائم زيد وقام الزيدان، وقام الزيدون": قائم الزيدان، وقائم الزيدان. والذي قبحه فساد اللفظ لإفساد المعنى. وذلك إذا قلت قائم الزيدان، رفعت قائم بالابتداء، والزيدان فاعل من تمام قائم، فيكون مبتدأ بغير خبر. ولو جاز هذا لجاز أن تردّ تضرب زيداً إلى ضارب زيداً... وزيد في صلته ولا يكون إذا كان معتمداً على شيء يكون خبراً له، أو صفة، أو حالاً، أو صلة كقولك كان زيدٌ قائما أبوه، ومررت برجل ضارب أبوه زيداً وهذا زيد ضارباً أبوه أخاك، ومررت بالضارب أخاك"[3] إذا كان كذلك فاستقباح الخليل وسيبويه "قائم زيدٌ" سببه إعمال اسم الفاعل، وهو "قائم" بغير أن يكون معتمداً على ما قبله وذلك كالاعتماد على النفي والاستفهام، أو أن يكون خبراً أو وصفة أو حالاً.

وخالف الأخفش سيبويه إذ أجاز أن يعمل الوصف من غير اعتماد، فأجاز أن يكون ارتفاع الزيدين في "قائم الزيدان" بقائم[4]؛ أي أنّ (قائم) مبتدأ، و"الزيدان" فاعل لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر لحصول الفائدة به وتمام الكلام؛

---

[1] هكذا في مطبوع التعليقة.

[2] هو: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد بن عبد الله السيرافي، تعليقة على كتاب سيبويه، 1282/1.

[3] شرح السّيرافي، صفاء، 8/5 ظ، وانظر أيضاً مخطوط دار الكتب، ص: 137 نحو، 223/2 ظ و224 و.

[4] "المسائل البغداديّات"، ص: 416.

يدل على ذلك قول أبي علي في تفسير بيت زهير بن مسعود الضّبيّ: وأما قوله:

فَخَيْرٌ نَحُنُ عند الناسِ منكم

إذَا الدَّاعِي المُثَوّبُ قَالَ يَالاَ[1]

فيحتمل... أن يكون "نحن" يرتفع بخير... على قول من قال: قائم أخواك؛ وأبو الحسن قد أجاز ذلك[2]؛ وقد شرح أبو علي توجيه الأخفش لهذا البيت، فقال: "إذا قدّرت "نحن" ابتداء، و"خبر" خبره، لم يجز في الكلام، ذلك لأنك تفصل بيت الصلة[3] والموصول[4] بالأجنبي[5] منهما، وإن قدّرت ارتفاع "خبر" بالابتداء وجعلت "نحن" مرتفعا به، وإن لم يعتمد على شيء، فإنه لا يقبح الفصل ولم يكن الفاعل في هذا كالابتداء، لأن الفاعل بمنزلة جزء من الفعل"[6].

قال سيبويه في المرفوع المؤخر عن الظرف: هذا باب ما يقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسدّه لأنّه مستقر لما بعده وموضع، والذي عمل بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حيث كان قبله؛ ولكنّ كلّ منهما لا يستقم به عن صاحبه، فلمّا جمعا استغنى عليهما السّلوتُ، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبد

---

(1) البيت لزهير بن مسعود الضبي في "خصائص ابن جني".

(2) انظر كتاب الشعر، 286/1 – 287.

(3) يعني "منكم" في البيت المذكور.

(4) يعني "خبر".

(5) يعني "نحن عند الناس".

(6) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، كتاب الشعر، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م، ج1، ص: 271.

الله. وذلك قولك: فيها عبدُ الله. ومثله: ثم زيدُ، وههنا عمرو وابن زيد وكيف عبدُ الله، وما أشبه ذلك"[1].

إذا كان كذلك فقول القائل "فيها عبدُ الله" عند سيبويه مبني على التقديم والتأخير، ويكون "عبد الله" مبتدأ مؤخرا والجار والمجرور خبراً، بدليل قوله: "والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حيث كان قبله"، فالعامل في "عبد الله" عندما يتقدم على الجارّ والمجرور هو الابتداء عند سيبويه وإذا كان العامل فيه عند تأخره عن الجار والمجرور هو العامل نفسه عند تقدمه على الجار والمجرور، فلاشك أن "عبد الله" في عبارة "فيها عبد الله" مبتدأ مؤخر.

واستدل الرّماني لمذهب سيبويه، فقال: "والدليل على أن الظرف لا يعمل في الاسم قولهم: "إن فيها زيدا" لأنه بمنزلة "إن زيدا فيها" فلولا أنه على التقديم والتأخير، لوجب رفع زيد بالظرف على أنه سدّ مسدّ خبر إنّ، كما تقول "إن قائما أخواك" على الوجه، وهذا مذهب سيبويه.

خالف الأخفش سيبويه فذهب إلى أنّ الجارّ والمجرور أو الظرف إذا تقدم على الاسم، نحو: في الدّار زيد وفي اليوم القتال فهو عامل في الاسم المتأخر، ويرتفع الاسم المتأخر به كما يرتفع بالأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل؛ إذ قال أبو علي في مذهب الأخفش هذا: "ومن ثمّ جعله أبو الحسن عاملاً في الاسم المحدث عنه ومرتفعاً به إذا تقدّمه في كل موضع كما يرفعُ سائر الأشياء الجارية مجرى الفعل من أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها"[2].

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، 128/2، هارون، 278/1.

[2] الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، "المسائل العسكرية"، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، 1402هـ – 1982م، ص: 108 – 109.

وبنـاء علـى خـلاف الأخفـش مـع سـيبويه فـي هـذه المسـألة، قـال الزّجـاج فـي إعـراب قولـه تعـالى: (سَـمَّاعُونَ لِقَـوْمٍ آخَـرِينَ)[1]، أي: هـم مسـتمعون منـك لقـووم آخـرين " لـم يـأتوك" أي هـم عيـون لأولئـك الغيـب ويجـوز أن يكـون رفـع "سَـمَّاعُونَ" علـى معنـى: ومـن الـذين هـادوا سـماعون فيكـون الإخبـار أن السـمّاعين مـنهم، ويرتفـع بمـنهم كمـا نقـول: فـي قومـك عقـلاء. وهـذا مـذهب الأخفش، وزعم سيبويه أن هذا يرتفع بالابتداء[2].

آراء العلماء في إعمل اسم الفاعل:

أجـاز سـيبويه[3] إعمـال اسـم الفاعـل إذا كـان بمعنـى الماضـي وجعـل منـه قولـه تعـالى: (... وَكَلْـبُهُم بَاسِـطٌ ذِرَاعَيْـهِ بِالْوَصِـيدِ لَـوِ اطَّلَعْـتَ عَلَـيْهِمْ لَوَلَّيْـتَ مِـنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا)[4].

قـال الشَّـيْخُ خالـد الأزهـري: إنْ أَرَادَ بالجَـاري الوَاقـعَ يَفْعَـلُ باعْتِبَـار الْمَعْنَـى وَرَدَ عَلَيْـهِ اسْـمُ الْفَاعِـل إِذَا كَـانَ لمَـا مَضَـى فَإِنْـهُ لـيْسَ وَاقِعـاً مَوْقِـعَ يَفْعَـلُ وإِنّمَـا هُـوَ مَوقِعُ فَعَلَ وهُوَ اسْمُ فَاعِل فَلَمْ يَكْنَ الحَدَّ جَامِعاً.

وإِنْ أَرَادَ بالجَـارَي أَنَّـهُ عَلَـى مِثْـلِ حَرَكَاتِـهِ وسِـكَناتِه وَرَدَ عَلَيْـهِ أَنَّ ثمَّـةَ أَشْـيَاءَ تجـري علـى يَفْعَـل بهـذا الاعتبـار ولـيْسَ باسِـمْ المكـان والزَمْـانِ فإنّهَـا تَجْـري علـى يفعل بهذا التَّفسير، وليست باسْمِ فاعِل.

قـال سـيبويه: "وأجَـرَوْا اسْـمَ الْفَاعِـل إذا أرادوا أنْ يبـالغوا فـي الأمْـرِ مُجْـرَاهُ إذا كان على بناء فاعل".

---

[1] سورة المائدة، الآية: 41.

[2] الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، 175/2.

[3] سيبويه، "الكتاب"، 171/1.

[4] سورة الكهف، الآية: 18.

كأنهم جعلوا ما فيها مِنْ زيادة المعنى قائماً مقام ما فات من زنة فاعل، فاعملوها عملهُ، ومثل ذلك في التقدم والتأخير والإظهار والإضمار كما مَثَّل به في فاعِل وقَولُهَ: "ضُروب رُؤوسٍ الرِّجَال وسوق الإبِل هاهنا مثل ضارب زيد عمرا" في اسم الفاعل[1].

قوله: "مَا ثُنّي مِنْ ذلك وجُمِع مُصَحّحاً أو مكسَّراً يَعْمَلُ عَمَلَ المُعزْز" يُريدُ منهُمَا جميعاً؛ أعْني: ما كان وَزْنِ فاعِل وما كان للمبالغة سَواءَ كان الجّمَعَ مُصحَحاً أوْ مُكَسَّور كَمَا ذُكرَ.

ثم مَثّل بالجمع المُصَحَّح والمُكَسرَ، ومثّل بجمع اسِمْ الفاعل والمبالغة وهو قوله:

شُمّ مهاوينَ أبدان الجَزُور مخا مِيص العشيات لا خُور ولا قَزَم[2]

كأنّهُ جَمْعُ مِهْوان للمُبالغةَ و"غُفُرٌ" جمع غَفُورٍ للمبالغة.

وَيُشَرْط في إعْمَالِه أن يكون بمعنى الحَال أو الاستقبَال.

ودليله اسْتِقراءُ لُغَه العرب في ذلك وحكمْتَهُ أنه كَانَ لْلحَالِ أو الاسَتْقبال كان مُوَافَقاً للفعل المُضَارع في المعنى واللفظ، وإذا كان بمعنى الماضي لَمْ يَكُنْ موافَقاً للمُضَارع في المَعْنَى ولا للماضي في اللفظ فلا يُلزَم مِنْ إعمالِهم ما قوى شبهه بالفعل إِعْمالهُمْ ما لم يقو قُوَّتَهُ.

وقال الكسائي: يَجُوزُ إِعْمَالهُ وَإِنْ كان للمَاضِي، ويَمْثل بأمُور:

أحَدَما: مقل قوله تعالى: (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ)[3].

ومنهما إجْماعُهُمْ على قولهم: "الضَّارِبُ زيدٌ أمْسٍ".

---

[1] أبو عُمرو عثمان بن عُمر بن أبي بكر جمال الدين ابن الحاجب المالكي المتوفى سنة 646هـ، "الإيضاح في شرح المفضل للزمخشري"، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م، ص: 374 – 377.

[2] سورة الأنعام، الآية: 96.

[3] البيت لأبو طالب بن عبد المطلب.

ومنهما قوله تعالى: (وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)[1].

وأجيبَ عن ذلك بأنّهُ لم يُوجَدْ في لُغَةِ العرب مثل: "مَرَرْتُ برجُلٍ ضَاربِ زيداً أمْسِ" مع كثير النفير عن معناهُ ولو كان جائزاً لوقع.

قَوْلَهُ: "ويشترط اعتمادُهُ".

على ما ذكر إلا عندْ الفرّاء، فإنّهُ يجيزُ إعَمَالِهِ غير مُعْتمِد فأمَّا وَجْهُ اعتَمَادهِ على أحد الثلاثة الأول، فلأنّه صفة تقتضي مَا يكُون لهُ مُوصوفاً فكان قياسه أن لا يقع إلا مَعَ أحَدِ الثلاثة، وإنّما وقع بُعد حَرف الاستفهام وحَرْفِ النفي؛ لأنّه قصِدَ به قصدُ الفِعْل نفسهِ فجرى مُجرَاهُ ولذلك توحدُه في التثنية والجمع، وتستقلَّ الجملة بفاعله ولو لم يكنْ كالفعْل لم يكن كذلك؛ لأنّ اسْمُ الفاعل مع فاعِله نحو: "زيدٌ قائمٌ" مفرد مُحتاجْ إلى جزءِ آخر يَنْضمّ إليه كأبُوهُ.

فإن قيل: فَمذهْبُ الفرّاءِ إعَمالهُ من غير استِفْهام أو نفي على الوجه الذي ذكرْتُمُوهُ مِنْ قيَامِه مقام الفِعْل فبماذا يُردُّ عليْه؟

فنقولُ: لَمْ يثْبُتْ عَن العَرَبِ (قائم الزيدُون)، وقدْ ثَبتَ (أقائم الزيدون) بالإجْمَاعَ، وحكمتُهُ هُو أنَّ حرْف الاستْفهام وحَرْفَ النّفْي مقتضيات للفِعْل فلا يَلْزَمُ مِنْ وُقُوع اسِمْ الْفَاعِل مَوْقِعَ الفِعْلِ في الموّضِع الذَّي قام معهُ ما يَقْتضيهِ وقوعُهُ مَوْقعَ الفِعل مَعَ انتفاءِ ما يقتضي الفِعْل فحصل الفَرْقُ بينهما، فلا وجْه للإلحاق بالذّي دَخَلَ عليه همزة الاستفهام مَعَ تحقيق الفرقِ المُناسَبْ، واحتمال الفَرق كافٍ ما لم تعلم التَّسْوَية.

---

[1] سورة الكهف، الآية: 18.

اسم الفاعل المصغر:

واعلم أنّ اسم الفاعل إذا صُغّر لا يعمل لأن التصغير من خواص الأسماء فلما دخله خاصة من خواص الأسماء بعد شبهه بالفعل فضعف، خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون ذلك.

اسم الفاعل الموصوف[1]:

وإذا وصفت الفاعل فلا يخلو أن تصفه قبل العمل أو بعده، فإن كانت الصفة بعد العمل، عمل لأنّه لم يصف إلاّ بعدما أعمل، مثال ذلك: "هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ" فإن كانت الصفة قبل المعمول لم يجز له أن يعمل لما تقدم.

الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل (صيغة المبالغة):

تعدادها وأقسامها بالنسبة إلى العمل:

وهي فَعُولُ، وفَعَّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِلٌ، وفَعِيلٌ. فهذه الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وإن لم تكن أسماء فاعلين، والدليل، بتضعيف العين واسم الفاعل من "فعّل" "مفعل" فهذه الأمثلة إذن وقعت موقع مفعل. ولذلك فصلها النحويون من اسم الفاعل، أعنى لأنّها ليست بأسماء فاعلين بل واقعة موقعها. ويحتمل أيضاً أن تكون فصلت عن أسماء الفاعلين لأنّهما ليس بجاريه على الفعل عند من يرى أنَّ اسم الفاعل إنّما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه. وقد تبيّن فيما تقدّم ما السبب الذي لأجله عمل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال.

---

[1] أبو الحسن علي بن مُومن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة 669هـ، "شرح جمل الزجاجي"، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعّار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م، 6/2 – 7.

وهـذه الأمثلـة تنقسـم قسـمين: قسـم اتفـق النحويـون علـى أنّـه يعمـل عمـل اسم الفاعل وقسم فيه خلاف.

فالقسم الذي لا خلاف في إعماله: فَعَولٌ ومنه قول الشاعر من الطويل:

ضَـروُبٌ بنَصْلِ السِّيفِ سُوقَ سِمَاتِها

إِذا عَــدِمُوا زَاداً فإنّــكَ عــاقرٌ[1]

وفَعّال، ومنه قولهم: "أمّا العِسلَ فَأنتَ شَرَابُ".

و"مِفْعال" ومنه قولهم: "إنّه لمنخارٌ بوائكَها".

فهذه الأمثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين[2].

وأمـا أهـل الكوفـة فيزعمـون أن بعـد الأمثلـة الخمسـة منصـوب بإضـمار فعـل يـدل عليـه المثـال، فـإذا قلـت: "هـذا ضـروب زيـداً" فتقـديره عنـدهم: ضـروبٌ يضـربُ زيـداً. ولـذلك لا يجيـزون تقـديم المنصـوب بهـذه الأمثلـة، لأنَّ الفعـل إنّمـا أضـمر فـي هـذا البـاب لدلالـة الاسـم المتقـدّم عليـه، فـإذا تقـدّم الاسـم المنصـوب لـم يكن له ما يدل عليه.

وهـذا مـذهب فاسـد لأنّ الـذين ادعـوه مـن الإضـمار لـم يلفـظ بـه فـي موضـع مـن المواضـع وأيضـاً فـإنَّ مـا أنكـروه مـن تقـديم المفعـول قـد سُـمِع ومنـه قولـه مـن الطويل:

بَكَيــتُ أخــا لأواء يُحْمَــدُ يَوْمُــهُ كـريمٌ رُؤوسَ الـدّارعينَ ضَـروبُ[3]

---

[1] البيــت لأبــي طالــب بــن عبــد المطّلــب فــي "خزانــة الأدب"، 242/4، 285، 146/8 – 147، 157، و"الدرر"، 271/5، و"شرح أبيات سيبويه"، 70/1.

[2] ابـن عصـفور، "المقـرب"، إشـراف د. إميـل بـديع يعقـوب، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، لبنـان، الطبعـة الأولى، 1419هـ 1998م، 2/ 15 – 17.

[3] البيـت لأبـي طالـب فـي "شـرح المفضـل"، 71/6؛ وبـلا نسـبة فـي "شـرح أبيـات سـيبويه"، 412/1؛ و"شـرح عمدة الحافظ"، ص: 679؛ و"الكتاب"، 111/1.

اللغة: اللأواء: الشدة. الدارعين: لابسي الدروع.

فقدّم "رؤوس الدّارعين" على "ضروب" تقديره: ضروبٌ رؤوس الدارعين. فدلَّ ذلك على أنّه منتصب بنفس المثال.

والقسم الذي فيه خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة "فَعْلَ"، و"فَعُلَ" لا يتعدّى، فكذلك ما اشتقَّ منه. وكذلك "فَعِلٌ" اسم فاعل من فَعَلَ الذي لا يتعدّى فهو إذن كفعله لا يتعدّى.

وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد. إذ الكلام لم يقع إلاّ في "فَعِل"، و"فَعيل" الواقعين موقع "مُفْعِل" فإن قال: فما الدليل على أنّ العرب قد أوقعتها موقع "مُفعِل". بل القياس يقتضي أن يكون كلٌّ بناء على حكمه ولا يوقع موقع غيره. فالجواب: إنّ سيبويه لم يقل ذلك إلاّ بعد ورود السماع بإعمالها. فمن الدليل على إعمال "فعيل" قوله من البسيط:

حَتّى شاَها كليلُ موهناً عملٌ

باتَتْ طرباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ[1]

فـ"موهنٌ" منصوب بـ"كليل". ومن الدليل على إعمال "فَعِلَ" قوله من الكامل:

حَذِرٌ أموراً لا تَفيدُ وآمنٌ مَا ليس مُنْجَيهُ منَ الأقدارِ

فأعمل "حذراً" في "أمور".

وإعمالها عند سيبويه ومن أخذ بمذهبه قليل. وهو في "فَعِلٍ" أقلّ منه في "فَعيلٍ" بكثير.

---

[1] البيت لساعده بن جؤية الهزلي في "خزانة الأدب"، 155/8، 158، 164.

اللغة: يقول باتت هذه البقرة العطاش طرباً لما رأته من البرق فرجته من الماء ورجل طروب ومطروب ومطربة، الأخيرة عن اللحياني كثيرة الطرب.

الشاهد فيه: نصب الموهن بكليل لأنه مغير عن بنائه لكثير وقد ورد في هذا التأويل على سيبويه لما قدمنا: أن فعيلاً وفعلاً بناءات لما لا يتعدى في الأصل، وغرض سيبويه هو ذكر فعيل الذي هو مبالغة فاعل وما عرض لفعلٍ الذي بمعنى مفعل.

وأما المبرد فلم يَرَ أنّ في هذا الذي استدلّ به سيبويه دليلاً، أما قوله:

حَـــذِرٌ أمـــوراً لا تَفيـــدُ وآمـــنٌ مَـا لـيس مُنْجَيـهُ مـنَ الأقـدارِ[1]

فـزعم المـازني أنّ أبـا يحـي اللاحقـيّ أخبـره أنّـه سـأله سـيبويه هـل يحفـظ بيتاً في إعمال "فَعل" فوضع له هذا البيت، قال: فالبيت مصنوع.

وهـذا الـذي ذكـره أبـو العبـاس المبـرد لا يُلتفـت إليـه لأنّ سـيبويه ذكـر ولـم يـذكر أنّ اللاحقـيّ هـو الـذي أنشـده وسـيبويه رحمـه الله أحفـظ لمـا يرويـه مـن أينقلـه عـن غيـره ثقـة، فـلا يُطعـن فـي روايتـه يقـول مـن أقـرّ علـى نفسـه بالكـذب. وأمـا قوله:

أو مَسِحلٌ شنجٌ عَضـادة سَـمحَجٍ بسـر إنـه نـدبٌ لـهُ وكلـومُ[2]

فـ"عضـادة" عنـده منصـوب علـى الظرفيـة كأنّـه قـال: فـي عَضـادةِ سـمحج والظـروف لا يُنكـر أن تعمـل فيهـا هـذه الأمثلـة إذ قـد تعمـل فيهـا روائـح الأفعـال، وأما الذي ينكر إعمالها فيه المفعول به.

وهـذا الـذي ذهـب إليـه فاسـد، لأنّ "العضـادة" اسـم للقـوائم والأسـماء مـا عـدا اسـم الزمـان والمكـان لا تجعـل ظروفـاً تقـاس. وأيضـاً فـإنّ المعنـى يفسـد. لأنّـه يكـون إذ ذاك قـد شـبه فرسـه فـي الجـري بحمـارٍ منقـبض فـي قـوائم أتـان وذلـك منـاقض لمـا يريـد مـن وصـفه بـالجري فثبـت أنّ شـنجاً هـذا بمعنـى مُشِـنج، كأنّـه قـال: مُشـنج عَضـادة سَـمحج، فيكـون إذ ذاك قـد شـبّه فرسـه بحمـارٍ يطـارد أتانـاً فهو بعضها وهي تعضّه.

---

[1] البيت لأبان اللاحقيّ في "خزانة الأدب"، 169/8.

اللغة: يصف الشاعر إنساناً جاهلاً بقوله أنه يحذر ما لا ينبغي الحذر منه ويأمن ما لا ينبغي أن يؤمن.

الشاهد فيه: حذر حيث عمل صياغة "حذِر" عمل فعلها فنصب مفعولاً "أموراً".

[2] البيت للبيد بن ربيعة في "ديوانه"، ص: 185.

اللغـة: المسـحل: الفحـل مـن الحمـر، وسـحيلة: صـوته، ، والسـمج: الإنـاث الطويـل الظهـر سـراتها أعلـى ظهورها، ندب: خدوش.

ومما يدلّ على إعمال "فَعْلٍ" قول زيد الخيل من الوافر:

أتــاني أنّهــم مَزِقَــونَ عَرْضِــي جِحــاشُ الكــرمَلينَ لهــا فَريــدُ[1]

فـ"عرضْي" منصوب بـ" مزقين" ولا يسوغ فيه غير ذلك.

وأمـا "كليـلٌ مَوْهنـا"، فـ"موهنـاً" عنـده منصـوب علـى الظـرف بـ"كليـل"، قـال: ومما يدلُّ على ذك أنّه من "كلّ" و"كلّ" لا يتعدّى فكذلك ما أخذ منه.

وهـذا الـذي ذكـره فاسـد، لأنّـه قـد قـدّمنا أن "كلـيلاً" علـى مـذهب سـيبويه إنمـا يكون من "كلّل".

فـإن قيـل: فلعلّـه كمـا ذكـر أبـو العبـاس مـن أنَّ "مَوْهنـاً" منصـوب علـى الظرف، كأنه قال: كليلٌ موهناً، أي ضعيف في موهن.

فـالجواب: إنـه إن حُمـل علـى مـا ذهـب إليـه المبـرد تنـاقض مـع قولـه: "وبـات الليـل لـم ينُم" ألا نـرى أنّـه إذا ضـعف "مَوْهِنَـا" وكـان "عَمِـلاً" فـي وقـت آخـر فإنّـه فـي الـذي ضـعف فيـه قـد نـام وكـذلك أيضـاً إن جُعـل "عَمِـلٌ" بمعنـى: تَعِـب كمـا ذهـب إليـه بعـض النـاس كـان متناقضـاً، لأنّـه إذا ضـعيفاً تعبـاً فـي مـوهن فقـد ينـام فـي ذلـك المـوهن، فتنـاقض ذلـك مـع قولـه: "وبـات الليـل لـم يَـنِمَ" فثبـت أنّ "كلـيلاً" بمعنـى مُكـل موهنـا لكثـرة حفقـه فيـه كمـا يُقـال: "أتعبـت نهـارك بكثـرة عملـك فيـه" فـإن قيـل فـلأي شـيء جعلـه مكلّـلاً موهنـاً وإنمـا هـو مكلـل الليـل بـدليل قولـه:

---

[1] البيـت لزيـد الخيـل فـي ديوانـه، ص: 176؛ وخزانـة الأدب، 169/8؛ والـدرر، 372/5؛ وشـرح التصـريح، 68/2؛ وشـرح عمـدة الحـافظ، ص: 680؛ وشـرح المفصـل، 73/6؛ والمقاصـد النحويـة، 545/3؛ وبـلا نسـبة فـي أوضـح المسـالك، 224/3؛ وشـرح الأشـموني، 342/2؛ وشـرح ابـن عقيـل، ص: 425؛ وشرح قطر الندى، ص: 275؛ والمقرب، 128/1.

للغة: جحاش: جمع جحش وهو الحمار الصغير. الكرملين: كرمل وهو اسم ماء. خديد: صوت.

الشـاهد: إعمـال صـيغة المبالغـة "شـبيهة عمـل الفعـل واسـم الفاعـل، حيـث نصـب بهـا المفعـول بـه "هـلال" واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه محذوف لأن التقدير أما فتاة منها شبيهة (هلال).

"وبات الليل لم ينم"؟ فالجواب إنه أوقع "موهناً" موقع مواهن الليل كلّها، فهو وضع الجمع الجائي في ضرورة الشعر نحو قوله من الوافر:

كُلوا في بَعْضِ بَطْنكُمُ تَعفُوا فإنَّ زمانكم زَمَنٌ حَميضُ [1]

أي: في بعض بطونكم. فثبت إذن أنّ فَعِلاً يعملان عمل اسم الفاعل قليلاً.

واسم الفَاعِلَ المتعدي لواحدٍ تمتنِعُ إضافته لفاعِله عند الجمهور إذا قصد قصِدَ ثبوتُه أمّا اللازم كقائم الأب فإنما تمتنع إضافته إذا قصد به الحدوث. فإن قص به الدَّوام كان صفة مُشبهة وانطلق عليه اسمُها وجاز إضافته إلى ما هو فاعِل لمرفوعِه اتفاقاً.

وأجاز ابن مالك[2] في اسم الفاعل المتعدي لواحدٍ أن يُضَافَ إلى مَرْفُوعِه إن لم يَلْتَبس فاعلهُ بمْفُعولِه نحو: مَرَرْتُ برجلٍ ضاربِ الأبِ زَيْداً أي: ضارب أبوه زيداً؛ والحاصِلُ من ذلك أنك إذا أردت ثبوتَ الوَصْف، قَلتَ حَسَنٌ، ولا تقولُ: حَاسِنٌ وإن أردت ثبوتَ الوَصْفِ قلتَ: حَسِن[3] ولهذا اطرد تحويلُ الصفة المشبّهة إلى فاعل في قوله تعالى: (ضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ)[4] عند قصْدِ النصّ على الحدوث[5].

وقال ابن الناظم[6]: "ولو قصد بالصفة المشبهة معنى الحُدُوث حُوِّلتْ إلى بناء اسَم الفَاعِلِ، واستُعملت اسْتعَماله كقولك: زيدٌ خارجٌ أمْس وجامِعُ غداً، ومن ذلك قوله تعالى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ)[7] لأنه أُريدَ الصَفَةُ الثابتة، أي:

---

[1] البيت مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه، 108/1.

[2] "حاشية يس على شرح الفاكهي"، 2/ 149، و"حاشية الحضري"، وانظر: "الألفية شرح الرومي".

[3] انظر؛ "التصريح"، 82/2.

[4] سورة هود، الآية: 12.

[5] "شرح الرضي"، 205/2.

[6] "شرح الألفية"، ص: 444.

[7] سورة الزمر، الآية: 30.

إنكَ مِنَ الموْتى، وإن كنت حيّاً كما يُقالُ سَيِّدَ، فإذا أريد أنك ستموت أو ستسُود قيل مائِت وسائِد[1].

وقال الزمخشري[2]: والفرق بين الميّت والمائِت أن الميّت كالحَيّ صفة ثابتة، وأما المائت فيدل على الحُدوُث، تقول زيدٌ مائت الآن ومائت غداً ونحوهما: ضَيِّقَ وضائِق وقرِئ: (ثمَّ إنَّكُمْ بَعْدَ ذلك لمائتون).

وقد جاء المصدر[3] على فَاعِلَه نحوُ: باقيةٍ بمعنى بقاءٍ؛ في قوله تعالى: (فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ)[4].

قال أبو حيان[5] في قوله تعالى: (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ)[6] جوزوا أن تكون (**خَائِنَةَ**) مصدر كالعاصبة أي: يعلم خيانة الأعينُ.

وقال ابن جني[7] فيجوز أن يكون مَصْدَراً أي: خيانةً منهم".

وقد يوضع المصدر مقام اسم الفاعل نحو: رجلٌ عَدْلٌ، أي: عادِلٌ وماءٌ غورٌ أي: غائِرُ ركضا أي: راكضاً، قال أبو حيّان[8] في قوله تعالى:

---

[1] أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير"، المكتبة العلمية، بيروت، 948/2.

[2] الزمخشري، "الكشاف"، 179/3 وانظر أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط"، 399/6 وفي الفراء "معاني الفراء"، 232/2، تقرأ لميتون ومائتون. وميتون أكثر. ابن جني، "الخصائص"، ص: 313، الرجل يدعو لابنه وهو صغير، وانظر أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، "الصاحبي"، ص: 394

[3] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ- 1999م، 347/1.

[4] سورة الحاقة، الآية: 8.

[5] أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، "البحر المحيط المحيط في التفسير"، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، 457/7.

[6] سورة غافر، الآية: 19.

[7] ابن جني، "المحتسب"، 287/1.

[8] أبو حيان، "البحر المحيط"، 379/2.

(وَأَنـزَلَ الْفُرْقَـانَ)[1] الفرقـان مصـدر فـي الأصـل وأريـد بـه اسْـمُ الفَاعِـلَ. أي الفارِقُ".

الثُبُوتُ والحُدُوثُ في اسمْ الفَاعِلَ:

ذكـر النَّحـاة أن اسـم الفَاعِـلَ هـو مـا دل علـى الحُـدُوثُ وأنّ الصـفة المشبّهة ما اشتقت من فِعل لازم على معنى الثبوت[2].

وقـال الجرجـاني[3]: فـإذا قلـت: "زَيْـدً مُنْطلِـقُ" فقـد أثبـت الانطـلاق فِعـلاً لـه مـن غيـر أن تجعلـهُ يتجـدد ويَحْـدُثُ منـه شـيئاً فشـيئاً بـل يكـون المعنـى فيـه كالمَعْنَى في قولك: زيدٌ طويلٌ وعمرو قصِيرٌ.

وقـد مثـل ابـنُ هشـام[4] للصـفة المشـبّهة بمسـتقيم الـرَأي ومعتـدل القامـة وهذا يدُل على أن اسم الفاعل من غير الثلاثي يكون أحياناً صفة مشبّهة.

ونرى فيما تَقدّم أن الأصل في الحُدوث والثبوت هو الاستعمالُ وأن كثيراً من اسم الفاعل دالّ على الثبوت، وأنه يدُل على الحدوث تارةً أخرى وهذا يفسر قول النحاة: إذا قَصْدَ بالصفة المشبهة معنى الحدوث حُوَّلَتْ إلى فاعل وإن قصد ثبوتُ اسم الفاعل عومل معَاملة الصفة المشبهة[5]، وقال تعالى: (لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[6] "اسم فَاعِلٍ فَاعِلٍ من عظِم غير مَذْهُوبٍ به مَذْهَبُ الزّمانِ"[7].

---

[1] سورة آل عمران، الآية: 4.

[2] "شرح الرضي"، 205/2.

[3] أبـو بكـر عبـد القـاهر بـن عبـد الـرحمن بـن محمـد الفارسـي الأصـل، الجرجـاني الـدار (المتـوفى: 471هـ)، "دلائـل الإعجـاز فـي علـم المعـاني"، تحقيـق: محمـود محمـد شـاكر أبـو فهـر، مطبعـة المـدني بالقـاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة 1413هـ - 1992م، 193/1.

[4] محمـد عبـد العزيـز النجـار، "ضـياء السـالك إلـى أوضـح المسـالك"، مؤسسـة الرسـالة، الطبعـة الأولـى، 1422هـ - 2001م، 205/2.

[5] أبـو القاسـم، محمـد بـن أحمـد بـن محمـد بـن عبـد الله، ابـن جـزي الكلبـي الغرنـاطي (المتـوفى: 741هـ)، "التسـهيل لعلـوم التنزيـل"، تحقيـق: د. عبـد الله الخالـدي، شـركة دار الأرقـم بـن أبـي الأرقـم، بيـروت، ط1، 1416هـ، ص: 141، و"شرح ابن الناظم"، ص: 444، و"شرح ابن يعيش"، 28/6.

[6] سورة آل عمران، الآية: 105.

[7] "البحر"، 46/1.

إعلال اسم الفاعل:

وإعلال اسم الفاعل من نحو: "قال" و"باع" أن تقلب عينه همزة كقولك: "قائِل"، و"بائع"، وربّما حُذفت، والثاني أن الأصل: "جائِي" فقلبت الثانية ياء والباقي هي، نحو همزة "قائم"، وقالوا في "عَوَر" و"صيد": "عاور" و"صايد" كـ"مُقاوِم" و"مُباين".

ثانياً: إعمال الصفة المشبهة:

ولم تَقْوَ أن تعمل عمل الفاعل[1] لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإنَّما شُبهَّت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تَعْمَل فيه إنّما تعمل فيما كان من سببها مَعَرَّفاً بالألف واللام أو نكرة لا تجاوزه هذا؛ لأنّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه.

والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثر لأنَّه ليس كما جرى الفعل وال في معناه، فكان هذا أحسن عندهم أن يتَباعَدَ منه في اللفظ كما أنّه ليس مثله في المعنى وفي قوّته في الأشياء[2] والتنوينُ عربيٌّ جيدٌ. ومع أنّهم لو تركوا التنوينَ أو النون لم يكن أبداً إلاّ نكرة على حاله منوّناً. فلما كان تركُ التنوين فيه والنون لا يجاوزُ به معنى النون والتنوين[3] كان تركها أخفّ عليهم، فهذا يقويّ أنّ الإضافة أحسن من التفسير الأول.

---

[1] أي: عمل اسم الفاعل.

[2] قال السيرافي: "يعني أنّ قولك: "حَسَنُ الوجه" لم يجر مجرى "حَسُنَ" كما جرى على "ضارب" مجرى "ضَرَب". فكان الأحسن عندهم في "حسن الإضافة لبعد الإضافة من الفعل في اللفظ كما تباعد "حسن الوجه" من الفعل وممّا جرى مجراه في المعنى".

[3] أي أن الإضافة في الصفة المشبّهة لا تكسبها تعريفاً، وهي مع التنوين نكرة أيضاً ولذلك ترك التنوين التنوين وإلحاقه سواه، وعليه، استخف العربُ ترك التنوين لأنّه لا يضيف شيئاً جديداً. سيبويه، "الكتاب"، ص: 256.

فالمضاف قولك: "هذا حَسَنُ الوجه" و"هذه حَسَنةُ الوجهِ" فالصَّفةُ تَقَعُ على الاسم الأوَّل ثم توصلها إلى الوجه وإلى كل شيء من سببه على ما ذكرتُ لك، كما تقول: "هذا ضاربُ الرجلِ" و"هذه ضاربةُ الرجلِ" إلاّ أن الحُسْن في المعنى للوجه والضّربُ ههنا للأول.

ومن ذلك قولهم: "هو أَحَمَرُيين العيين" و"وهو جيِّدُ وجهِ الدار".

معمول الصفة المشبهّة:

وهذه الصفة لا يخلو أن يكون معمولها مرفوعاً، أو منصوباً أو مخفوضاً. فإن كان مخفوضاً فبالإضافة. وإن كان منصوباً فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة. فإن كان معرفة فعلى التشبيه بالمفعول، وأن كان نكرة جاز فيه وجهان: أحدها النصب على التميز وإن شئت نصبت على التشبيه بالمفعول به.

وإن كان مرفوعاً، فلا يخلو أن يكون مضافاً إلى الضمير أو معرّفاً بالألف واللام فإن كان مضافاً إلى الضمير فعلى أن يكون فاعلاً. وإن كان معرّفاً بالألف واللام ففيه خلاف.

فمذهب سيبويه رحمه الله أنه فاعل. وعلى مذهب أبي علي الفارسي أنّه بدل من الضمير الذي عن الصفة. والصحيح مذهب سيبويه على ما يُبيَّنُ بعدُ إن شاء الله تعالى.

فعلى هذا مسائل هذا الباب المتصوَّر فيه ثماني عشرة. ثلاثُ في مثل: "مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ" بالرفع. والنصب، والخفض. وكذلك المضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو: "مررتُ برجلٍ حسن وجههُ" يجوز فيه أيضاً ثلاثة أوجه وفي مثل قولك: "مررتُ برجلٍ حسنٍ وجههُ" بالرفع، النصب، والخفض. وثلاثة في مثل: "مررتُ برجلٍ حسِن وجهٍ" بالرفع، والنصب، والخفض. ومثل

ذلك مع تعريف الصفة نحو: "مررتُ بالرجل الحسِن وجهِ الأخ". ثلاثة في مثل: "مررتُ بالرجل الحَسِن وجهُه"، بالرفع، والنصب، والخفض. وكذلك: "مررتُ بالرجل الحَسِن وجه" بالرفع، والنصب، والخفض.

فجملة مسائل هذا الباب المتصور ثماني عشر كما تقدم، امتنع منها مسألتان "الحسِن وجهه" إلاّ في ضرورة، وهي: "حسنُ وجَهَه" بالنصب والخفض و"الحَسَنُ وجهَهُ" بالنصب. والباقي منها، وذلك ثلاث عشر جائزة في الكلام الفصيح، لكنّ بعضها أقوى من بعض على ما يبّين إن شاء الله تعالى.

قال الأستاذ[1]: والموجب لامتناع "الحسِن وجهِه" أنّه اجتمع فيه شيئان ضعيفان: أحدها تكرر الضمير لأنّ الإضافة متى نصبت معمولها فلابد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف، والآخر الجمع بين الألف واللام والإضافة. وكل واحد منهما على انفراد ضعيف فلمّا اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة. وأيضاً فإنّ الألف واللام عوض من التعريف الذي منعت الصفة لإضافتها إلى معرفة. والألف واللام لما لم يكن من قبيل الإضافة لم يجز أن يكون عوضاً منها.

وكذلك: "مررتُ بالرجل الحسِن وجهٍ"، لم يجز لأنّه عكس الإضافة، أعني إضافة المعرفة إلى نكرة، والباب إضافة النكرة وأيضاً فإنّ الألف واللام ليس لها ما تكون عوضاً منه.

وأما "مررتُ برجلٍ حسِن وجهَهُ"، بالخفض والنصب و"مررتُ بالرجل الحَسِن وجهُه"، بالنصب، فلم يجز إلاّ في الضرورة لأنّه إلى تكرر الضمير.

أما الخلاف الذي ذكرناه في معمول الصفة إذ كان مرفوعاً، وليس فيه إضافة إلى الضمير، فسببه أنّ الصفة لابدّ فيها من ضمير يعود على

---

[1] أبن عصفور ، "شرح جمل الزجاجي"، 30/2 – 31.

الموصوف، فإذا قلت: "مررتُ برجلٍ حسِن الوجهِ" فالضمير على مذهبنا محذوف لفهم، كأنّك قلت: "الحسِن الوجهِ منهُ".

ومذهب أهل الكوفة أن الألف واللام عوض من الضمير، والأصل عندهم: "مررتُ بالرجلِ الحسِن وجهُهُ" فأدخلت الألف واللام على "الوجه" وصار عوضاً من الضمير وهذا فاسد لأنّه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة، وأما على مذهبنا فإنمّا أدخلناها على النكرة، والأصل: "مررتُ برجلٍ حسِن وجه منهُ"، ثم أدخلت الألف واللام وحذفت الضمير لفهم المعنى. ولما كان حذف الضمير من الصفة ينبغي أن لا يلتفت إليه لأنّه يلزمه أن يجعل "الوجه" بدلاً من الضمير بدل بعض من كلّ، ولابد في بدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه، ولا يجوز حذفه إلا في قليل من الكلام. فإذا كان الوجهان كلاهما مفضيان إلى حذف الضمير مما لا يحذف منه إلا قليلاً، فلا فائدة من تكلّف الإضمار.

وينبغي أن يعلم أنّ الرفع في هذا الباب أحسن من النصب والخفض، لأنّه هو الحقيقة وما عداه مجاز، ثم يليه الخفض لأنها إذا خفضت ما بعدها كانت في اللفظ غير عاملة فقربت من الأصل، ثم النصب إلاّ أن يكون النصب على التمييز لأنّه في رتبة الرفع.

والأصل هذا ما لم يؤدِّ الرفع إلى حذف الضمير، لأنّه يكون إذ ذاك دون النصب والخفض.

والأحسن في معمول هذه الصفة أن يكون معرّفاً بالإضافة، لأنه هو الأصل ما لم يؤدِّ إلى تكرير الضمير، ثم يليه التعريف بالألف واللام لأنه يشبه الأصل في أنّ معموله مَعرّفه، ثم التنكير.

فعلى هذه القوانين المتقدّمة تعتبر مسائل هذا الباب في الجودة والرواءة: فأما قول أبي القاسم الزجاجي: والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه رحمه الله وحده.. ففاسد من غير وجه.

أما سيبويه فلم يجز ذلك بل قال: وقد جاء في الشعر: "حسنُه وجهها" فقصده على العشر كما ترى شبهّوه بحسنه الوجه وذلك رديَّ لأنّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام.

أما قول أبي القاسم: وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين فباطل بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلاف لسيبويه في ذلك إلا للمبرد، فإنّه خالفه فيما ادعى سيبويه رحمه الله من مجيء ذلك في الشعر، ونأوَّل البيت على خلاف ما حمله عليه سيبويه رحمه الله وأنا أذكره بعدُ إن شاء الله تعالى.

وقوله: "لأنّه قد أضاف الشيء إلى نفسه"، فاسد لأنّ إضافة الشيء إلى نفسيه في هذا الباب لا تتصوّر إلاّ أن تكون الإضافة من رفع، وما ذكره سيبويه من أنّ الإضافة فيه من نصب قوله: "وقد جاءَ في الشعر: حَسَنهُ وجَههَا" فباطل أن تكون الإضافة هنا من رفع حسبه من تذكير وتأنيث، وإذا رفعت المضمر كانت على حسبه فدلَّ ذلك على أنّ في "حسن" من قولك: "مررتُ بامرأةٍ حسِن وجهُها" ضميراً يعود على "امرأة"، ويكون "وجهُها" إذ ذاك في موضع نصب واستدلَّ سيبويه رحمه الله على مجيء ذلك في الشعر بقوله من الطويل:

أمْن دِمنَتْينِ عَرّجَ الركبُ فيهما ... بحَقِل الرُخامي قد عفا كلاهما[1]

أقَامت على رَبْعَيهما جارتا صفا ... كميتا الأعالي جونتا مُصطلاهما

---

[1] البيتان للشماخ في ديوانه، ص: 307 – 308؛ و"خزانة الأدب"، 293/4.

اللغة: الربعان: الدار والمنزل. الصفا: الصخر الأملس، والجارتان هما الأثفيتان. الكميت: اللون بين الأسود والأحمر. الجونة: السواد. المصطلى: موضع احتراق النار.

الشاهد: أن الصفة المشبهة قد تضاف إلى ظاهرٍ مضاف إلى ضمير صاحبها.

فـ"كميتـا" صـفة لـ"الجـارتين" وكـذلك "جونتـا" صـفة لـ"الجـارتين" وفيهمـا ضـمير يعـود علـى "الجـارتين"، وهـو مضـاف إلـى "المُصـطلى" المضـاف إلـى ضـمير "الجـارتين"، ولـو كـان "المصـطلى" فـي موضـع رفـع لكـان "وجـون" مفـرداً مـذكراً، لأنّ الصـفة إذا رفعـت الظـاهر كانـت علـى حسـبه مـن تـذكير وتأنيـث، وتكون مفرده على كل حال. لقد تبيّن أنّ الإضافة في ذلك من نصب.

وأمـا المبـرد فـزعم أنّـه لا حجـة فـي البيـت لاحتمـال أن يكـون الضـمير الـذي فـي "مصـطلاهما" عائـداً علـى "الأعـالي"، فكأنّـه قـال: جونتـا مُصـطلى الأعـالي، فأعـاد الضـمير علـى "الأعـالي" علـى صـيغة التثنيـة لأنّهمـا فـي المعنـى أعليـان فوقـع الجمـع موضـع التثنيـة لأنـه مـن بـاب "قطعـتُ رؤوس الكبشـين" فيكون نصير قول الآخر من الطويل:

رأّتْ جَبَلاً فَوَق الجبالِ إذا الْتَقَتْ رُؤوسُ كبيـرَيْهِنَّ يَنْتَصـحانِ[1]

وإذا كـان علـى هـذا لـم يكـن مثـل "مـررتُ برجـلٍ حسـن وجهـهُ"، ألا تـرى أنّ "حسـنٌ وجهُـهُ" وبابـه يلـزم فيـه تكـرار الضـمير، لـنّ فـي "حسـن" ضـميراً يعـود علـى "الرجـل"، والمضـير فـي "وجهـه" يعـود علـى "الرجـل" أيضـاً ولـيس كـذلك: "جونتـا مُصّـطلاهما" علـى مـا أخـذه سـيبويه رحمـه الله، لأنّ الضـمير الـذي فـي "جونتـا" يعـود علـى "الجـارتين" والضـمير الذي في "مصطلاهما" يعود على "الأعالي".

والـذي يُبطـل مـا ذهـب إليـه المبـرّد فسـاد المعنـى وضـعف اللفـظ أمـا ضـعف اللفـظ فـإنّ عـود الضـمير علـى الظـاهر ينبغـي أن يكـون علـى حسـبه فـي اللفـظ وحملـه علـى المعنـى قليـل وأمّـا فسـاد المعنـى فإنّـه يكـون المعنـى إذ ذاك: جونتـا مصـطلى الأعـالي، والمصـطلى فـي الحقيقـة إنّمـا هـو للجـارتين لا

---

[1] البيـت بـلا نسـبة فـي "الأشـباه والنظـائر"، 116/2؛ "خزانـة الأدب"، 299/4 – 301؛ و"الخصـائص"، 421/2؛ و"لسان العرب"، 91/6 "رأس".

للأعالي، فيصير ذلك بمنزلة قولك: "مررتُ برجلٍ حسِن وجهَ رأسِهِ" فتضعيف "الوجه" إلى "الرأس" وإنّما هو للرجل فكما أنّ العرب لا تقول هذا، فكذلك لا تقول ما هو بمنزلته. وأيضاً فإنّ أهل الكوفة حكوا مثل: "مررتُ برجل حسِن وجهَهُ" بالنصب.

وإذا ثبت النصب جاز الخفض، لأنّ الإضافة إنّما تكون منه، وانشروا على ذلك من الرجز:

أَنْعَتُهَا إنّي مِن نُعَّاتِها كُومَ الذُّرى وَارِقَةً سُرَّاتَها[1]

ففي "وارقة" ضمير يعود على "الأرض" المتقدّمة الذكر، و"سُرّاتها" منصوبة والضمير المتصل بها يعود على "الأرض" المتقدمة أيضاً. ومثل "جونتا مصطلاهما" بين الأعشى:

فَقُلْتُ لَهْ هذِهِ هاتِها بأَدْماءَ في حَبِل مُثْتادِها[2]

ألا ترى أنّ فيها ضمير الناقة وهو بعد ذلك مضاف إلى "المقتاد" المضاف إلى ضمير "الناقة" ولا تكون الإضافة من رفع، إذ لو كان كذلك

---

[1] الرجز لعمر بن لجأ التميميّ في "الأصمعيات"، ص: 34؛ وعبد القادر بن عر البغدادي، "خزانة الأدب"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، 221/4.

الشاهد: على أن وارقة صفة مشبّهة، وفاعلها ضمير مستتر فيها. و"سراتها" منصوب بالسكرة على التشبيه بالمفعول للصفة المشبّهة.

قد نوَّن وارقة ونصب معمولها وهي مضاف إلى ضمير موصوفها وكان الوجه أن ترفع السرات إلاّ أنّه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع فحمّل الصفة ضميراً مرفوعاً عائد إلى صاحب الصفة ونصب معمول الصفة إجراء له في حال إضافته إلى ضمير الموصوف مُجراه إذا لم يكن مضافاً إليه وذلك أيضاً لا يجوز خفض معمولها في حال إضافته إلى ضمير الموصوف إلاّ عند الاضطرار لأنّه الخفض لا يكون إلاّ من نصب.

[2] البيت للأعشى في ديوانه، ص: 119؛ ولسان العرب، 252/12 (رمم)، ومقاييس اللغة، 379/2؛ وتهذيب اللغة، 192/15؛ وأساس البلاغة (قود)؛ وتاج العروس (رمم).

اللغة: الأدماء: الناقة السوداء.

الشاهد: يقول أنهم طلبوا من الساقي خمرته ولو كلفتهم ناقة براعيها.

لكـان: "آدمُ مقتادهـا" لأن المقتـاد مـذكر والصـفة قـد تقـدم أنّهـا تكـون مـن تـذكير وتأنيث على حسب فاعلها.

أفكار أخرى في الصفة المشبّهة:

أولاً: إعراب المعمول مع تثنية الصفة وجمعها.

إذا ثنيـت الصـفة المشـبهّةُ أو جُمعـتْ جمـعَ مـذكرٍ سـالماً فإنهـا تـذكر فـي صورتين:

أولاهمـا: أن ثنيـت النـون فيهـا، وحينئـذ يجـب أن ينصـب معمولهـا، أو يرفـع مـن ذلـك: هـم الطيبـونَ الأخيـار وهمـا الحسـنان الوجـوه[1] كـلٌ مـن الأخبـار والوجوه منصوب على التثنية بالمفعول.

ومنـه قولـه تعـالى: (قُـلْ هَـلْ نُنَبِّـئُكُمْ بِالأَخْسَـرِينَ أَعْمَـالاً)[2]، حيـث أعمـالاً، تمييز منصوب.

ومنه قول الحطيئة:

سيرِى أمامُ فإن الأكْثرِين حَصىً والطَّيبُـون إذا مـا يُنْسَـبونَ أبـاً[3]

ثانيـاً: صـوغ الصـفة المشـبّهة علـى وزن فاعـل إذا أريـد بـه الاسـتقبال أو الحدوث:

الصـفة المشـبهة يكـون زمنهـا للحـال، ليـراد بهـا الثبـوتُ، ويسـتمر زمنهـا ولا تقتصـر علـى زمـن مـاضٍ أو حاضـر أو مسـتقبل إنمـا تشـمل الثلاثـة مجتمعـة مـع دلالتها على ثبوت الحال.

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، 201/1.

[2] الكهف، الآية: 103.

[3] "المساعد على التسهيل"، 225/2، "الدرر"، 131/2.

الشـاهد فيـه: حيـث الصـفة المشـبهّة "الطيبـون" مجموعـة جمـع مـذكر سـالم وقـد ثنيـت فيهـا نـون الجمـع، فنصب التمييز أباً.

ونقـول: ميّـت، وسـيّد وشـريف، وصـيف.. فتكـون صـفة مضـهبة، لأنهـا دالـة علـى الثبـوت فـإذا قصـرت بمعانيهـا الاسـتقبال فإنـك تصـوغها علـى وزن فاعل[1] فتقول مـات لمـن يمـت وإنمـا ميـت تقـال لمـن قـد مـات. مثـل قولـه تعـالى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ)[2].

[1] بهاء الدين بن عقيل، "شرح التسهيل"، تحقيق: محمد كامل بركات، 103/3، الطبعة الأولى.

[2] الزمر، الآية: 30.

المبحث الثاني
إعمال اسم المفعول

لم يفرد سيبويه لاسم المفعول أبواباً خاصة على الرغم من أنه عامل قوي واكتفي ببعض الإشارات إلى إعماله مقرونة بعمل اسم الفاعل دلالة على إعماله بشروط عمل اسم الفاعل وحالات فلم يلجأ إلى التكرار في باب ما جرى من الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعلوين مجرى "الفعل" ذكر فيه أن اسم الفاعل والمفعول يجري مجري فعله. ويعمل عمله في المعرفة كلّها والنكرة[1].

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، 108/1.

أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول:

أختلف في "أل" الداخلة على الوصف المشبه للفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة[1].

فذهب الجمهور إلى أن "أل" معرفة موصولة وتكون بمعنى الذي وفروعه فهي عندهم من قبيل الموصول المشترك الذي يطلق على المفرد وغيرها، وصلتها عندهم عي اسم الفاعل واسم المفعول وفي وصلها بالصفة المشبهة خلاف.

أما أبو الحسن الأخفش فهي عنده حرف تعريف وليست موصولة وبنى على هذا أن اسم الفاعل واسم المفعول لا يعملان فإذا نصب ما بعدهما فعلى التشبيه بالمفعول به.

ويبدو أن المازني توسط في الأمر فجعل "أل" الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولاً حرفياً.

وتقرير المذهب الأخفش يقول السيوطي في باب اسم الفاعل قال الأخفش ولا يعمل بحال وال فيه معرفة كما في الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به.

---

[1] أحمد إبراهيم سيد أحمد، "من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش"، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م، ص: 146 – 147.

شروط إعمال اسم المفعول:

يعمل عمل فعل المفعول أي: الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في أنه إن كان مقروناً بـ"أل" عمل مطلقاً، لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل لكونه صلة "أل"[1] والفعل يعمل مطلقاً[2]، وإن كان مجرداً من "أل" عمل "بشرط الاعتماد" على الاستفهام أو النفي أو المميز عنه أو الموصوف أو ذي الحال، "و" بشرط "كونه للحال أو للاستقبال لا للماضي" كما مر في اسم الفاعل حرفاً بحرف، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وكُلّ ما قُررّ لاسْم فَاعِل يُعْطَى اسْم مَفْعُول بلا تَفَاضُلِ
فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ للمَفْعُولِ مَعْنَاهُ المعطي كفَافاَ يكتفي[3]

تقول في المجرد من "أل" المعتمد على المخبر عنه: "زيد مُعطو أبوه درهما الآن أو غداً" كما تقول في الفعل المبني للمفعول: "زيدٌ يعطي أبوه درهماً بلا فرق "و" تقول في المقرون بـ"أل":

..... المعطي كفَافاً يكتفي

كما مثّل الناظم وهو يحتمل الأزمنة [9/أ] الثلاثة (كما تقول: الذي يُعطَى) إن أردت الحال أو الاستقبال، (أو: أعْطِيَ) إن أردت الماضي (وينفرد اسم المفعول) المتعدي إلى واحد إذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول. المراد به الحدوث (يجوز) معاملته معاملة الصفة المشبهة.

---

[1] سقط ما بين الرقمين من "ب".

[2] سقطت من "أ".

[3] خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، "شرح التصريح على التوضيح في النحو"، تحقيق: باسل عُيون السُوْد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006م، 22/2 – 23.

قال في "التسهيل"[1] في آخر باب الصفة المشبهة: وإن قُصد ثبوت معنى اسم الفاعل عوامل معاملة الصفة المشبهة، والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب. انتهي. يعني: باب الصفة المشبهة، وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفي قبيل هذا الباب.

وأما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع السببي على الفاعلية على [72] ما يقتضيه حال الصفة المشبهة، لا على النيابة عن الفاعل، كما يقتضيه حال اسم المفعول. قال الموضح في الحواشي، ومن خطه نقلت، وعقبه بقوله: ويُسأل هنا فيقال هلا قيل: إن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة، بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول؟ انتهى. ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يُراعى وإذا أريد به معنى الحدوث، أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببي على الفاعلية، وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة ويجره بالإضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله من الطويل [9/ب]:

---

[1] ابن مالك، "التسهيل"، ص: 14.

بَثْــوبٍ ودَيَنَــار وَشَــاةٍ ودْرَهــمٍ فَهَلْ أنْتَ مَرْفُوعُ بِمَا ههنا رَاسُ[1]

ومن شواهد النصب قوله من الكامل:

لو صُنْتُ طَرْفكَ لمْ تُرَعْ بَصفَاتِها لمــا بَــدتَ مَجْلُــوَّةً وجَنَاتِهــا[2]

ومن شواهد الجر قوله من الطويل:

تَمَنىّ لِقَائي الجَوْنُ مَغْرورُ نَفْسِهِ فَلَمْا رَانَـي ارْتَـاع ثُمّـتَ عَـرَّداً[3]

فيجـوز إضـافته إلـى مـا هـو مـدفوع بـه فـي المعنـى، مسـبوق بالنصـب وذلـك بعـد تحويـل الإسـناد عنـه إلـى ضـمير راجـع للموصـوف، باسـم المفعـول ونصـب الاسـم المرفـوع بـه "علـى التشـبيه" بـالمفعول بـه، إذ لا يصـح إضـافة الوصـف المرفوعـة؛ لأنـه عينـه فـي المعنـى، فيلـزم إضـافة الشـيء إلـى نفسـه ولا يصـح حذفـه لعـدم الاسـتغناء عنـه إلـى ضـمير يعـود إلـى صـاحب الوصـف ثـم ينصـب المرفـوع المحـوَّل عنـه الإسـناد، لأنـه بعـد تحويـل الإسـناد عنـه أشـبه الفضـلة الاسـتغناء الوصـف عنـه بضـمير الموصـوف، فيـذهب انتصـابها، ثـم يجـر بالإضـافة قـرار مـن قـبح إجـراء وصـف المتعـدى لواحـد مجـرى وصـف المتعـدي الاثنـين تقـول: الـورع محمـود مقاصـده بـالرفع ثـم تحـوّل الإسـناد عـن المرفـوع إلـى الضـمير المضـاف إليـه وهـو الهـاء فيسـتتر فـي "محمـود" ويعـوض منـه "أل" علـى "رأي الكوفيين"، فتنصبه.

---

[1] البيت بلا نسبة في "الدرر"، 328/2 – 329، و"شرح التسهيل"، 105/3، و"همع الهوامع"، 99/2 – 101.

الشـاهد: مرفـوع اسـم مفعـول متعـد إلـى واحـد أجـرى مجـرى الصـفة المشـبهة، ورفـع "رأس" بعـدها، مـع احتسـابه خالياً من الضمير. والتقدير مرفوع "رأس".

[2] البيـت لعمـر بـن لحـاء التميمـي فـي "الـدرر"، 330/3، وبـلا نسـبة فـي "شـرح التسـهيل"، 105/3، و"همـع الهوامع"، 101/2.

الشـاهد: "مجلـوة" اسـم مفعـول أجـرى مجـرى الصـفة المشـبهّة فنصـب بـه المعمـول "وجنـات" بالكسـرة علـى المفعوليـة؛ لأنـه جمـعُ مؤنـث سـالمٌ وذلـك بعـد تحويـل الإسـناد عـن المعمـول المـذكور إلـى ضـمير راجـع للموصوف باسم المفعول.

[3] البيت بلا نسبة في "الدرر"، 332/2، و"همع الهوامع"، 101/2.

الشـاهد: فـي "مغـرور" اسـمُ مفعـول أجـرى مجـرى الصـفة المشـبهة وإضـافته إلـى معمولـه المضـاف إلـى ضـمير الموصوف "نفسه".

المبحث الثالث

إعمال صيغة المبالغة واسم التفضيل

أولاً: إعمال صيغة المبالغة:

قال سيبويه: "يجوز فيهنّ ما جاز في فاعِل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار[1]. لو قلت: هذا ضَرَوَب رءوسَ الرجال وسُوَق الإبل، على: وضروبٌ سوقَ الإبل جاز، كما تقول: [هذا] ضاربُ زيدٍ وعمرا، تُضمِر وضاربٌ عمرا.

ومما جاز فيه مقدَّماً ومؤخَراً نحو ما جاء في فاعِل، قول ذي الرّمّة:

هَجُومٌ عليها نفسه غير أنه
متى يُرْمَ في عيّنْيه بالشبحْ يَنْهَضِ[2]

وقال أبو ذُؤْيبٍ الهذليُ:

قلى دينه وآهناج للشّوْقِ إنها
عَلَى الشَّوقِ إخْوات العزاء هَيوجُ[3]

وقال القُلاخُ:

أخا الحَرْبِ لباساً إليها جِلاَلها
ولَيس بولاّج الخوالفِ أعقلاً[4]

وسمعنا من يقول: "أمّا العَسَلَ فأَنا شرّابٌ" وقال:

بكِيتُ أخا اللأواء يُعْمَدُ يومُه كريمٌ، رءوسَ الدّارِعِين ضَرَوبُ[5]

---

[1] ط: "والإظهار والإضمار".

[2] "ديوان ذو الرمة"، ص: 324، ويصف ظليماً، وهو ذكر النعام.

[3] لم أجده في ديوان الهذليين ولا في شرح أشعار الهذليين، والصواب أنه للراعي كما في لسان (هبج)، والعيني، 537/3.

[4] العيني، 535/3. أخو الحرب الملازم لها المتهيئ المستعد.

[5] وصف شجاعاً كريماً اللأواء: الشدة. عنى يكفي قوه الشدة ومعرفة الزمان.

وقال أبو طالب بن عبد المطّلب:

ضَروبٌ بنصل السَّيفِ سُوَق سِمانِها

إذا عَـــدِموُا زاداً فإنَّـــك عـــاقِرُ[1]

وقد جاء في فَعِل وليس في كثيرة ذلك، قال وهو عمرو بن أحمر:

أو مِسْحَلٌ شِبْجٌ عِضَادَ سَمْجَح بَسَـــراقة نَـــدَبٌ لهـــا وكلُـــومُ

وقال: "إنّه لمِنحارٌ بَوائكَها".

وفَعِلٌ أقل من فَعيلٍ بكثير.

واجـروه حـين بنـوه للجمـع كمـا أجـرى فـي الواحـد ليكـون كفواعـل حيـث أجرى مثل فاعِل، مِنْ ذلك قول طرفة:

ثـــم زادو أنّهـــمُ فـــي قـــومِهمُ غُفُـــرٌ ذَنـــبهُمُ غيـــر فُخـــرْ[2]

ومما جاء على فَعِل قوله:

حَـــذِرٌ أمـــورا لا تُخـــافُ وآمِـــنٌ مـــا لـــيس مُنْجِيَـــه مـــن الأقـــدارِ[3]

يصـف إنسـاناً بالجهـل وقلـة المعرفـة، وأنـه يحـذر مـا ينبغـي أن يحـذر، ويـأمن مـا لا يصـح أن يـؤمن. وإعمـال فعـل وفعيـل مـذهب لسـيبويه، لأنهمـا عنـده

---

[1] "ديـون أبـي طالـب" ص: 11، و"الخزانـة"، 446/3، و"ابـن الشـجري"، 106/2؛ وأبـو عبـد الـرحمن الخليـل بـن أحمـد بـن عمـرو بـن تمـيم الفراهيـدي البصـري (المتـوفى: 170هـ)، "العـين"، تحقيـق: د. مهـدي المخزومـي، د. إبـراهيم السـامرائي، دار ومكتبـة الهـلال، (د. ت)، ج3، ص: 539 يرثـي أبـا أميـة بـن المغيـرة بـن عبـد الله بـن عمـر بمـن محـزوم وكـان زوج أمتـه عاتكـة بنـت عبـد المطلـب. نصـل السـيف: شفرته وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرّت ثم نحروها.

[2] "ديـوان طرفـة"، ص: 68؛ و"العـين"، 548/3. وروايـة "فجـر" وهـي روايـة الأصـل نصـها عليهـا الشـنتمري. ويـروي: "غيـر فخـر" بالخـاء وصـف قومـه أنهـم زادوا علـى قبـيلهم بـأنهم يغفـور ذنـوبهم بـالعفو والصفح.

[3] زعـم بعضـهم أن هـذا البيـت مصـنوع وقـال: يـروى عـن اللاحقـي أنـه قـال: "سـألني سـيبويه عـن شـاهد فـي تعـدى فَعِـل، فعملـت لـه هـذا البيـت"، "الخزانـة"، 456/3؛ وانظـر: "العـين"، 543/3، حيـث قـال: "قائلـه أبو يحيي اللاقحي" وساق خبر أنه مصنوع، وأنشده ابن الشجري، 107/2 بدون نسبة.

محولاه من "فاعل" المتعدي لإرادة المبالغة. فيعملان عمله قياساً على فعول وفعّال وعورض سيبويه في إعمالهما لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأشر، وكريم ولئيم.

قال سيبويه: "فاعِل" إذا حوّل إلى "فَعِيل"، أو "فَعِل" عمل أيضاً. وأنشد من البسيط:

حَتىَّ شآها كَلِيلٌ مَوْهِنَا عَمَلٌ باتَتْ طِرباً وباتَ الليلُ لم يَنَم

فـ"كليل": مبالغة "كالّ" يعني البرق: أن "موهنا" ظرف لـ"شآها" أي: ساقها والمضير للأتي ومنع ذلك غير سيبويه وقالوا: إنّ "وموهناً" ظرف لِـ"شآها" لأن "كليل" لازم لو كان لـ"كليل"، أيضاً، فلا استدلال فيه، لأنه ظرف يكفيه رائحة الفعل. واعتذر له بأن "كليل" بمعنى مُكِلّ، فـ"مَوْهِنَا" مفعوله على المجاز. كما يقال: "أتعبت يومَك"، فـ"فعِل" إذن مبالغة "مُفْعِل". قلت: لا استدلال بالمحتمل، ولاسيمّا إذا كان بعيداً واستدلّ سيبويه على عمله.

وقد جاء "فَعِيل" مبالغة "مَفْعِل" لقوله تعالى: (عذاب أليم) وأمّا "الفَعيل" بمعنى المفاعِل"، كـ"الجليس، و"الحليف" فليس للمبالغة. فلا يعمل اتفاقاً.

وعند الكوفيين – لا يعمل شيء من أبنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعَلَ، وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدّر.

وقال البصريون: إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظيّ، لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان. وأيضاً، فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل، فلا تقتصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومِنْ ثمّة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبّهة.

وقال ابن بابشاذ: لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل؛ والأبيات المنشدة ظاهرة في كونها للإطلاق المفيد للاستمرار.

ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحاً أو مُكسّراً، قال من الرمل:

ثــمّ زادوا أنَّهــم فــي قِــومِهُم غُفُــرٌ ذنْــبهُمُ غيــرُ فَخــرُ[1]

وتقدم منصوب أبنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفرّاء لضعفها، وهذا دليل على أن العمل لها عنده.

وقوله: "المثنى والمجموع مثله" أي يعملان عمل اسم الفاعل؛ أمّا المثنى وجمعا السلامة فظاهرة لبقاء الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل.

وأمّا جمع المكسَّر فلكونه فرع الواحد قال من الكامل:

مِمَــنَ حَمَلْــتَ بِــهِ وَهُــنَّ عواقِــدٌ

حُبُكَ النطاقِ خَشَبّ غيرَ مُهَبلَّ[2]

إلا أنّ بعض البصريين أجاز إعمال فَعِلَ دون فَعِيل، فقد ذكر ابن مالك: "أن الجرمي أجاز إعمال فَعِل لأنّه على وزن الفعل فجاز أن يجري مجراه، ويحق لفَعِل أن يكثر استعماله لأنّه مقصور عن فاعل" وخالف السيوطي ابن مالك حيث ذكر أن الجرمي أنكر فَعِيل، لأنّه أقل وروداً من فعِيل حتى أنه لم يسمح إعماله في نثره وأن البصريين أنكروا فَعِيل وفَعِل لقلتهما. وأن أبا عمرو قال يعمل فَعِل بضعف.. وقال أبو حيان: لا يتعدى فيها السماع"[3].

لم يجز الكوفيون عمل صيغ المبالغة، وتعليلهم على ذلك مخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وزيادة المبالغة، فهي تختلف عن اسم الفاعل صورة معنى.

---

[1] تم التوثيق عنه مسبقاً "ديوان طرفه"، ص: 68".

[2] البيت لأبي كبير الهذلي في "خزانة الأدب"، 192/8 – 194.

[3] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ – 1998م، 3/ 59.

وقد ذكر ابن هشام أنّ أهل الكوفة لا يجيزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة عليها، لأنه منصوب بإضمار فعلٍ يدلُّ عليه المثال وليس منصوباً بهذا المثال[1]. إلا إن البصريين أجازوا ذلك ومنعه الفرّاء لضعفه[2].

ونرى أن إعمال أمثلة المبالغة ما قاله سيبويه وأصحابه وتعليل ذلك ما ذكره ابن عصفور بأن سيبويه "لم يقل ذلك إلا بعد ورود السماع بإعماله"[3]، فهي التقديم والتأخير والإظهار والإضمار كما يعمل المثنى والجمع منها عمل المفرد. ذكر السيوطي أن "ابن خروف أجاز إعمالها ماضية وإن عُريت من أل وإن لم يقل بذلك في اسم الفاعل لما فيها من المبالغة وذلك قال ابن طاهر"[4] واشترط لإعمالها أيضاً الاعتماد كما في اسم الفاعل، لأنّها محولة عنه وقال الرضي: "لا يشترط فيها معنى الحال والاستقبال مثلها مثل الصفة المشبّهة"[5].

وقد ذكر محمد عبد السلام محمد هارون، أن نسبته إلى عمرو بن أحمر خطأ وإنما هو للبيد في ديوانه والشاهد إعمال "شنج" في عضادة وشنج مبالغ "شائج" إلا أن سيبويه في هذا يجعل عضادة منصوبة على الظرفية، والظرفية مع رواية سراتها لا بأس بها، ولكن مع رواية بسراته تصور العير بصورة الذليل العاجز، فلا يستقيم معها التشبيه.

أما ابن مالك فقد قال: وجاء إعمال فعِل فيما لا سبيل إلى القِدح فيه وهو قول زيد الخيل:

أتاني أنهم مزقون عرضي ححاش الكرملين لهم قريد

---

[1] ابن هشام الأنصاري، "شرح قطر الندى وبل الصدى"، ص: 276.

[2] الرضي الاستراباذي، "شرح كافية ابن الحاجب"، 494/3.

[3] ابن عصفور، "شرح الزجاجي"، ص: 19.

[4] السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، 60/3.

[5] الرضي الاستراباذي، "شرح كافية ابن الحاجب"، 493/3.

فنصب مزقون وهي جمع "مزق" المفعول به عرض وهذا يدلُ على إعمال الجمع. فقال سيبويه: "في جواز إعمال "الجمع" وأجروه حين بنوه للجمع كما أجرى في الواحد ليكون كفواعل حين أجرى مثل فاعل".

"فعول" للصفة المشبّهة أو للمبالغة:

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية صوغ "فَعُول" عند الحاجة، للدلالة على الصفة المشبَّهة، وجاء في قراره:

"الشائع من أقوال النحاة منع مجيء صيغة "فَعُول" من الفعل اللازم للمبالغة أو الصفة المشبَّهة، بناءً على أن المبالغة إنما تجيءُ من المتعدّي، وأنّ صيغ الصفة المشبّهة، ليس من القياس فيها صيغة "فَعُول".

ونظراً لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المئة لـ"فَعُول" من الأفعال اللازمة، ترى اللجنة قياسية صوغ "فعُول" عند الحاجة – للدّلالة على الصفة المشبّهة، وقد تكون للمبالغة، بحسب مقامات الكلام. وتشير اللجنة في ذلك أيضاً إلى ما سبق للمجمع إقراره لقياسية صيغة "فَعّال" و"فعِّيل" و"فُعَلَة" للكثرة والمبالغة من الأفعال اللازمة أو المتعدّية على السواءِ ولما كتب في الاحتجاج لذلك من "فاعِل"، وجمعها جمَع تصحيح، نحو: "ظلوم، ظلومة، ظلمون، ظلومات" و"غضوب، غضوبة، غضوبون، وغضوبات" وجاء في قراره:

"يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة "فعُول" بمعنى "فاعِل" لما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء في شيء منه، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب، وما ذكره السيوطي في "الهمع" من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات، وما ذكره الرضي من قوله: "ومما لا يلحق تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيسوى فيه المذكر والمؤنث: "فَعُول".

ويمكن الاستئناس في إجازة دخول التاء على "فَعول" بأنّ صَيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة، وعلى ذلك في حالة دلالتها على الصفة المشبّهة يمكن أن نلمح المعنى الأصليّ لها وهو المبالغة، فتدخل عليها التاء جريّاً على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة للتأنيث.

وعلى هذا يجرى على تلك الصيغة – بعد جواز تأنيثها بالتاء – ما يجرى على غيرها من الصفات التي يفرق بينهما وبين مذكرها بالتاء، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث"[1].

ثانياً: إعمال اسم التفضيل:

حكى سيبويه[2]: "مررتُ برجلِ أكْرَمَ منه أبوه" وذلك لأنه ضعيف التشبيه باسم الفاعل، من قبل في حال تجريده لا يؤنث ولا يُثنىّ ولا يُجْمعَ وهذا إذا يُعَاقِب فعلاً، أي: لم يَحْسُن أن يقع موقِعَه فعلٌ بمعناه "ومَتَى عاقَب فِعْلاً فكثيراً" رَفْعُه الظاهر "ثَبَتا" وذلك إذا سبقه نفيٌ، وكان مرفوعة أجنبياً، مُفضّلاً على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيتُ رجلاً أحَسْنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه في عين زيد" فإن يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيد لأن أفعال التفضيل إنما قَصُرَ عن رَفْع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه، وفي هذا المثال يصحُّ أن يقع موقعهُ فعلٌ بمعناه، كما رأيت، وأيضاً فلو لم يُجَعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفعلُ بين أفعل و"مِنْ" بأجنبيّ.

---

[1] في "أصول اللغة"، 74/1؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، ص: 314،؛ إميل بديع يعقوب، "المعجم المفضل في دقائق اللغة العربية"، ط1، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ – 2004م.

[2] الأشموني، "شرح الأشموني على ألفية بن مالك"، قدّم ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حَمدَ، إشراف د. إمَيل بديع يعقوب، المجلد الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنا، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م، ص: 311 – 312.

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف، وثانيهما للظاهر، كما رأيت، وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل "مِنْ": أما على الاسم الظاهر. أو على محلّه أو ذي المحل، فتقول: "مِن كُحْلِ عين زيدٍ". أو "مِنْ زيدٍ" فتحذف مضافاً أو مضافين، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء نحو: "ما رأيتُ كعَيْنِ زيدٍ أحَسْن فيها الكُحلُ"، وقالوا: "ما أحدٌ أحسن به الجميل من زيد" والأصل: ما أحد أحسن به الجميلُ من حسن الجميل بزيد، ثم أضيف "الجميل" إلى "زيد" لملابسته إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني، ومثلهُ قوله عليه الصلاة والسلام: "مَا مِنْ أيّام أحَبَّ إلى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ من أيّام العَشرِ" والأصل من محبة الصوم في أيام العشر، ثم من محبة صوم أيام العَشر. ثم من صوب أيام العشر، ثم أيام العشر.

وقول الناظم:

كَلْنَ تَرىَ فيِ النّاس من رَفْيقِ أولَىَ بهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدّيقِ[1]

والأصل: مِنْ ولاية الفضل بالصّديق فعُل به ما ذكر.

تنبيهات: الأول: إنما امتنع نحو: "رأيت رجلاً احسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد" ونحو: "ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه".

وإن كان أفعل فيهما[2] يضح وقوع الفعل موقعه لن المعَتبَر في اطَراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جوازُ أن يَقَعَ موقعه الفعلُ الذي بُني منه مفيداً فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك. ألا ترى أنك لو قلتْ: "رأيت رجلاً يحسن في عينه الكل كحسنه في عين زيد" أو "يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد" بمعنى يفوقه في الحسن فأتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني، وكذا القول في "ما رأيتُ رجلاً يحسن أبوه كحسنه" إذ

---

[1] البيت ورد في؛ محمد بن مصطفي الحضري، "حاشية الحضري"، الطبعة الثالثة، 2009م.

[2] ابن مالك، "شرح ألفية مالك".

أثبت في موضع أحسن بمضارع حَسُنَ حيث تفوت الدلالة على التفضيل، أو قلت: "ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه"، فأتيت موضع أحسن بمضارع حسَنه إذا في الحسن حيثُ تغير الفعل الذي بُني منه أحسن، ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل، ولو رُمْت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع.

الثاني: قال في شرح التسهيل: لم يَرِدْ هذا الكلامُ المتضمنُ ارتفاعَ الظاهر: بأفعلَ إلا بعد في، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي، كقوله: لا يكن غَيْرُكَ أَحَبّ إليه الخيرُ منه إليه، وهل في الناس رجُلٌ أحق به الحمدُ منه بمحسن لا يَمُنَّ.

الثالث: قال في شرح الكافية: أجمعوا على أنه ينصب المفعول به فإن وُجد ما يُوهم جواز ذلك جُعِل نصبهُ بفعل مقدر يُفسِّره أفعل، نحو: (اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)[1] فحيث هنا مفعول به وهو في موضع نصب بفعل مُقَدّرِ يدل عليه أعلم ومنه قوله من الطويل:

أكــرّ وأحْمــى لِلْحَقيقَــةِ مِــنْهُمُ وأضرب مِنّا بالسُّيوُفِ الْقَوانِسَا[2]

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل.

آراء العلماء في إعماله:

1/ اتفق العلماء على أنه يرفع الضمير المستتر وقال الرضي إنه يرفع المستتر الذي هو فاعله لأنه لا يحتاج إلى قوة العامل.

أما رفع الظاهر فتحكمه شروط هي:

1) أن يصح حلول الفعل محل اسم التفضيل.

---

[1] سورة الأنعام، الآية: 124.

[2] البيت لعباس بن مرداس في "ديوانه"، ص: 69.

2) أن يسبقه نفي أو شبهه[1]، وذكر الشيخ الصبان أنّ بعضهم زاد على النفي أن يكون أفَعل صفة لاسم جنس ليكون معتمداً عليه، ولم يكن النفي كما في اسم الفاعل.. وإنَّما اشترط سبق النفي ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل[2].

3) أن يكون المفضول مفضلاً على نفسه باعتبار آخر غير الاعتبار الذي كان في المفل عليه نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها الصَوَم منهُ في عَشْر ذي الحجَة"[3].

4) أن يقع المعمول بين ضميرين أولهما يعود للمنعوت والثاني يعود للفاعل الظاهر وبهذا الشرط ذكر الرضي أن أفعَل التفضيل يعمل الرفع لفاعله الظاهر قياساً مستمراً بلا ضعف كما في مسألة الكحلُ.

ففي هذه المسألة المشهورة "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد"، فالكحل فاعل باسم التفضيل أحَسَن فهو مفضل – باعتبار كونه في عين زيد – على نفسه حالاً في عين غيره، وواقع بين ضميرين ثانيهما له، وهو الضمير في "منه" والأول للموصوف، وهو الضمير في عينه، وقد تَقَدم النفي في أول الجملة[4].

2/ النصب أفعل التفضيل المفعول به وإن جاء بعده منصوب على المفعولية فيقدر له فعل مذحوف يكون اسم التفضيل دليلاً عليه فقد ذكر الرضي: لا ينصب شبه المفعول به لنه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ذلك

---

[1] قاس ابن مالك على النفي "النفي والاستفهام"، انظر: "همع الهوامع"، ص: 74.

[2] أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، "حاشية الصبان"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ – 1997م، 3/ 77.

[3] ابن الناظم، "شرح ألفية ابن مالك"، ص: 486.

[4] السيوطي، "همع الهوامع"، 73/3.

في الصفة فرع الرفع[1]. وقد ذكر عباس حسن أنّ أفعَل التفضيل ينصب المفعول لأجله والظرف والحال[2].

وقال الرضي: إنّه ينصب الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته الظرف. أما التمييز فينصبه بلا خلاف لأنّه فاعل في المعني فيصح أن يكون منصوباً بأفعَل التفضيل.

وذلك نحو قوله تعالى: (أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا)[3] فمالاً ونفراً كل منها تمييز منصوب باسمي التفضيل أكثر وأعز على التوالي.

ومنه قول أبي تمام:

السَيفُ أصْدَقُ أنْبَاءً مِنْ الكُتبِ في حَدِه الحِد بَينَ الجِدّ واللعبِ

حيثُ نصب اسم التفضيل أصدق التمييز أنباءً.

ويتعدى اسم التفصيل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء أفعل التفضيل بحروف الجر كاللام في قوله عز وجل: (ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا)[4].

ويتعدى إلى المفعول به من أي فعل كان بـ"من" كما في قوله تعالى: (أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ)[5].

أما إذا كان أفعل التفضيل لفعل دال على الحب أو البعض أو بمعناهما يتعدى إلى المفعولية بإلى أو باللام، واشترط عباس حسن أن يكون مجرورها مفعولاً به في المعنى وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعل التفضيل

---

[1] الرضي الاسترابادي، "شرح كافية ابن الحاجب"، 531/3.

[2] عباس حسن، "النحو الوافي"، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر، (د. ت)، 432/4.

[3] سورة الكهف، الآية: 34.

[4] سورة الكهف، الآية: 12.

[5] سورة النحل، الآية: 92.

يكون بمعناه وأن يكون ما قبل أفعل التفضيل هو الفاعل المعنوي عند التعدية باللام.

أما إذا كانت التعدية بإلى فيكون المجرور هو الفاعل وما قبل أفعل هو المفعول المعنوي.

أما إذا كان فعله متعدياً بنفسه حالاً على علمٍ أو جهلٍ أو ما هو بمعناهما تعدى إلى المفعول به بالباء وعللها الرضي بقوله لأنّ أفعالها ربما زيدت في مفعولها الباء[1] ونجد ذلك في قوله تعالى: (رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ)[2].

أما إذا كان فعله متعدياً لاثنين عدي لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به لعامل محذوف يفسره المذكور. قال الرضي: "يتعدى إلى مفعولي عملت وكسوت باللام ويبقي ثانيهما في الباب مفتوحاً"[3].

الجر:

يعمل الجر للمفضل عليه عن طريق الإضافة سواء كانت هذه الإضافة إلى نكرة أو إلى معرفة كما في قوله تعالى: (وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ)[4]، فالحاكمين جُرت بالإضافة. أو يعمل الجر بواسطة مِنْ كما في قوله تعالى: (أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ)[5]، فجُرت أمة بواسطة حرف الجر من.

---

[1] الرضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص: 531.

[2] سورة الإسراء، الآية: 54.

[3] الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص: 531.

[4] سورة هود، الآية: 45.

[5] سورة النحل، الآية: 92.

عدم إعمال اسم الزمان واسم المكان:

قال صاحب الكتاب[1]: ولا يعمل شيء منها أما "المجَرُّ" فيقول النابغة من الطويل:

فأنّ مَجَرَّ الرامِسان ذُيُولَها عليه قَضيمُ نَمقَّتْه الضِّوانعُ[2]

مصدر بمعنى الجرَّ، وقبله مضاف محذوف، تقديره: كأن أثر الرامسان.

قال الشارح: قوله "ولا يعمل منها شيء" أي: لا يعمل اسم المكان والزمان عمل المصدر، لأنه ليس في معنى الفعل؛ فأمّا قول النابغة فلا يجوز حمله على ظاهره لأنه لا يخلو إمّا أن يكون مصدراً بمعنى الجرّ أو اسم مكان؛ فإن جعلته اسم مكان فسد إعماله ونصب "ذيولها" لأنك لا تقول: "جلست في مُجَرّا زيدٍ ذُيْلَه" وأنت تريد المكان وإنما تقول مُجّر ذيل زيد، كما تقول: "في مكان زيد" وإن جعلته مصدراً، فسد من جهة المعنى. لنه شبّهه بـ"قضم" والقضم: جلد أبيض يكتب فيه.

---

[1] موفق الدين أبي البقاء يعش بن علي (المتوفى، 943هـ)، "شرح المفصل"، ج4، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

[2] البيت للنابغة الزبياني في ديوانه، ص: 31، و"خزانة الأدب"، 453/2.

الشاهد فيه: أن "مجّر" مصدر بمعنى "الجرّ" عامل عمل فعله ناصب "ذيولها" على المفعولية وليس اسم مكان لأنه لا يعمل شيئاً.

المبحث الأول

اسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغة المبالغة

أولاً: اسم الفاعل:

يُعد من أهم الأسماء الصرفية في علمي النحو والصرف وذلك لاستخدام صيغته في الكلام بكثرة، فهو حقيقة في الحال ومجاز في الماضي والاستقبال.

تعريف سيبويه لاسم الفاعل: "واعلم أن ما ضارع الفعل من الأسماء في الكلام ووافقه البناء، أجرى لفظه مجرى ما يستقبلون، مع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى "يفعل" يعاد هذا رجل ضارب زيداً، وتنصب كما ينصب الفعل"[1].

وعرّفه العلماء بعدة تعريفات منها:

عرّفه الزمخشري بقوله: "اسم الفاعل هو ما يجري على "يفعل" من فعله، كـ: ضارب، ومكرِم ومنطِلق ومستخرج ومدحرج"[2].

وقال ثعلب: كلّمت ذات يوم محمدّ بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء يناقض: يقول قائم فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن نسمّيه فعلاً.

وفي "التسهيل" هو الصفة الدّالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي[3].

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون، 21/1.

[2] الزمخشري، "المفصل في علم العربية"، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م، ص: 226.

[3] أبو الحسن نور الدين علي بن محمدّ بن عيسى المتوفى سنة 900هـ، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، إشراف د. إميل بديع يعقوب، الجزء الثاني، 215/2.

وقال ابن الحاجب: اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على "فاعل"[1].

وقال سيبويه: وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذ كان على بناء "فاعل" يريد نحو: "شرّاب" وضروب، ومِنْحار، وانشد للقلاخ من الطويل:

أخا الحَرْبِ لَبّاسًا إلَيها جِلاَلَها ولَيسَ بولاّجِ الخوالفِ أعْقَلاَ[2]

صياغته:

يشتق اسم الفاعل من المصدر المبني للمعلوم، ويشتق من الفعل المتصرف ولا يشتق من الجامد، كما أنّه يشتق من الماضي الثلاثي المتعدي واللازم ويصَاغ من غير الثلاثي وله صيغ قياسية وأخرى سماعية.

1/ الصيغ القياسية:

هي أوزان متعارف عليها لصياغة اسم الفاعل، يمكن القياس عليها.

أولاً: صياغة من الثلاثي المجرّد:

يكثر استخدام اسم الفاعل من الثلاثي المجرّد على وزن فاعل واختلف العلماء في أبنيته فمنهم من قال إنّه من فاعِل فقط وهذا رأي كل من الزمخشري في كتابه "المفصل"، وابن الحاجب في كتابه الكافية والرضي في شرحها. ومنهم من ذهب إلى أنّ له أبنية متعددة وهذا رأي ابن مالك[3]، أما سيبويه فلم يخصص باباً لاسم الفاعل وإنما تكلم عنه في عدة أبواب.

---

[1] رضي الدّين محمدّ بن الحسن الأستراباديّ المتوفى 686هـ، "كافية ابن الحاجب"، ص: 483.

[2] البيت للقلاخ بن حزن في "خزانة الأدب"، 157/8.

اللغة: لبّاساً: كثير اللبس، ولاج: كثير الولوج أو الدخول.

الشاهد فيه قوله: لبّاساً إليها، حيث أعمل صيغة المبالغة، لبّاسًا وعمل عمل الفعل فنصب بها المفعول به (جلالها) لاعتماده على موصوف منكور وهو قوله: "أخا الحرب".

[3] انظر ابن مالك، "شرح التسهيل"، 398/3.

سمّى المصدر فعلاً وِحِدثاً وحدثاناً والدليل على أنه لم يُرد بالفعل نحو ضرب ويضرب.. أنّ الضمير في قوله: (لمن قام به) راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث[1].

صوغُ اسم الفاعل:

قال سيبويه: يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعلٍ في كلّ فعلٍ على وَزْنِ (فَعَل) متعدياً كانَ أو لازماً، نحو ضَرَب فهو ضاربٌ وذهب فهو ذاهبٌ[2] كما قال ابن الحاجب ما اشتق من فعل لمن قام بمعنى الحدوث، وصيغته من الثلاثي المجرّد على "فاعل" ومن غير الثلاثي على صفة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر. نحو استراحَ تقلب هذه الألف ياء، فتقول: استراح يستريح، مُستريَح.

فمثال المعدي ضَرب فهو ضارب، بَسَط فهو باسط وذلك نحو قوله تعالى: (وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)[3]، فالفعل بسط متعدٍ جاء اسم الفاعل منه على فاعلٍ، ونحو ذلك تارِك وضائِق في قوله تعالى: (فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ)[4] فتارك من الفعل ترك وهو متعدٍ أما ضائق من الفعل ضاقِ وهو معتل العين وأصله ضَيق فأريد به الحدوث فعُدّلَ إلى ضائِق وذكر الرضي أنّ هذا مطرِد في كل صفة[5] وعند مجيئه على فاعِل قلبت عينه همزة لأنّها جاءت مكسورة ونحو ذلك قائل وبائع من الأفعال،

---

[1] رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستربادي، "شرح كافية ابن الحاجب"، ص: 483.

[2] ابن الناظم عبد الله بدر الدين "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد باسل عيون، دار الكتب العلمية، 1420هـ – 2000م، الطبعة الأولى، ص: 440، المساعد، 590/2، محمد بن مصطفي الحضري الشافعي، "حاشية الحضري على شرح ابن عقيل"، 2011م، 32/2.

[3] سورة الكهف، الآية: 18.

[4] سورة هود، الآية: 12.

[5] الرضي الأستربادي، "شرح كافية ابن الحاجب"، تقديم: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ – 1998م، 484/3.

قال، وبَاعَ... فمعتل العين سواء كان واوياً أو يائياً يصير على صورة واحدة فضَائِق في سورة هود من ضاق يضيق فهو يائي أما قائل في سورة يوسف في قوله تعالى: (قَالَ قَآئِلٌ مَّنْهُمْ لاَ تَقْتُلُواْ يُوسُفَ)[1] أصلها قاول فكسرت الواو بعد ألف فقلبت همزة.

نلاحظ أن ضائِق من ضاق اللازم وقائِل من قال المتعدي جاءت صورتهما واحدة. أما إذا كانت عين الفعل أصلية فتظل كما هي في اسم الفاعل وذلك نحو عَاوِرٍ وصَايِد أما إذا كان الفعل مهموز الفاء نحو أَمَرَ وأخذ فأن همزته تدغم في الألف فاعِل لأنهما صوتان متماثلان، الأول منهما ساكن فتصير أَمَرَ آمِر وأخذ آخِذ التي جاءت في قوله عز وجل: (مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا)[2].

والفعلِ الناقص تحذف لامه عند فاعِل عندما لا يقترن بـ(أل) وذلك نح قضى فهو قاضٍ، وسَعَى فهو سَاعٍ ودَعَا فهو دَاعٍ.

قال سيبويه[3]: "وقالوا خَشيتُه خَشْية" وهو "خاشٍ" كما قالوا: "رَحِمَ" وهو "راحِم"، فلم يجيئوا باللفظ كلفظ ما معناه كمعناه، ولكن جاؤوا بالمصدر والاسم على ما بناءُ فِعله كبناء فِعله. ونحو ذلك قوله تعالى: (وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ)[4].

وإن كان الفِعْلُ على وَزْن "فَعِلَ" بكَسْر العَيْنِ فإن كان مُتَعدِياً فقياسُه أيضاً أن يَأتَي اسْمُ الفَاعِلِ على فاعِلٍ؛ نحو رَكَبَ فهو راكبُ وعلِم فهو عالمٌ.

---

[1] سورة يوسف، الآية: 10.

[2] سورة هود، الآية: 56.

[3] سيبويه، الكتاب، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط2، 132/4.

[4] سورة يوسف، الآية: 42.

وإن كان لازماً فلا يُقال في اسْمِ الفَاعِل منه "فاعِل" إلاّ سَماعاً[1] نحو أمِن فهو آمن وَسِلمَ فهو سالمٌ بل قياسُ اسم الفاعل منه أن يكون على فَعِلٍ من الأغراضَ نحو: فَرِحَ فهو فرحٌ ونَضِرِ فهو نضِرٌ وبطَرَ فهو بَطِرٌ[2] وأشِرَ فهو أشِرٌ وتَعِبَ فهو تعِبٌ وحَمِقَ فهو حَمِقٌ، وشذّ مريضٌ وسقيم وكَهُلٌ؛ إذ قياسُها كفِرح؛ لأنها أَعْراضُ ويأتي أيضاً اسمُ الفاعِلِ مِنْ "فعِلَ" اللازمِ على فَعْلان، نحو عَطشُ فهو عَطْشَانُ، وشبع فهو شبْعانُ.

ويأتي على أَفْعَلَ في الأَلْوانْ، نحو سَوِدَ فهو أَسوَدُ وحَمِرَ فهو أَحْمَرُ[3] واعَوِرَ فهو أعوَرُ وعَشِى فهو أَعْشَى وحَوِرَ فهو أَحْوَرُ وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ[4].

وإذا كان الفِعْلُ على وزن "فَعُلَ" ولا يكونُ إلاّ لازماً فاسم الفاعِلَ منه على فاعِلٍ قليلٌ، نحو حَمُضَ فهو حامِضُ[5].

ويكثر مَجيء اسم الفاعَل منه على "فَعْلٍ"[6] نحوُ: ضَخمَ فهو ضخمٌ وشَهم فهو شَهْمٌ.

ويأتي على "فعِيل" نحو: جُم فهو جُميلٌ، وشَرفُ فهو شَرِيفٌ، ومُلَحَ الماءُ فهو مِلحٌ.

وجميع هذه الصَّفات التي ليست على "فاعل" صفات مُشبّهة إن قصد بها الثبوتُ وإطلاقُ اسم الفاعل عليها مجاز في الاصطلاح الشّائِع فإن قُصِدُ

---

[1] محمد بن محمد الأمير، "حاشية الأمير"، دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

[2] ابن عقيل "ألفية ابن مالك"، محمد بن مصطفي الحضري، "حاشية الحضري على شرح بن عقيل".

[3] أبو العرفات محمد بن علي الصبان الشافعي المتوفى (1206هـ)، "حاشية الصَبان على شرح الأشموني"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.

[4] ياسين بن زين الدين، "حاشية يسن على التصريح"، دار إحياء الكتب العربية.

[5] أبي علي الفاري، "الحجة"، تقديم: د. عبد الفتاح شلبي وآخرين، دار الكاتب العربي.

[6] عبد القادر بن عمر البغدادي، "خزانة الأدب"، تقديم: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخليج، القاهرة، 1418هـ - 1997م.

بها الحُدُوَثُ والتجدّدُ كانت أسماءُ فاعلين وأما ما جاء على "فاعل" كضاربٍ، وقائمٍ فاسمُ فاعلٍ إلا إذا أضيف لمرفوعه.

وقد يأتي اسْمُ الفَاعِلَ على "فعَلَة" بفتح العين؛ نحو: حُطَمَةٍ وضُحكَةٍ، وهُمَزةٍ، ولُمَزةٍ للذي يَفْعَلُ ذلك بغيرِه اسْمُ المُفَعْوَل بُسلَوُبها؛ قال ابْنُ الأعرابي: "ما جاءك من هذا الباب على "فُعَلَة" فهو الفَاعِلَ وما جاءك على "فَعْلَة" فهو المفعول"[1].

وفي أدَب الكاتب لابْنُ قُتَيَبةُ: "رجلً شاحِمٌ لاحِم: ذو شَحْم ولحِم".

وقد يأتي "فاعِل"[2] بمَعْنَى ذِي كَذا، في الصحاحُ: رجُل خَابِزٌ ذو خَبزٍ وتامِرٌ ذو تَمْرٍ ولابِنٌ ذو لَبن، وَارِعٌ، ذو دِرع، ونابِلً ذو نَبْلِ وفي نوادر أبي زَيْد: "يقالُ: القوم سامنون زايَدُونَ أي كثيرَ سمنِهم وزُبدُهم".

صَوغُ اسْمِ الفَاعِلَ من غَير الثلاثيِّ:

قال سيبويه المضارِع منه بعد زيادة مِيم مضمُومة في أوَّله، وبِكَسْرِ ما قبل آخره[3] مطلقاً؛ نَحْوُ: قَاتل يُقاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ، وشدَّ الفتح في ألفاظ نحو: أحْصنَ فهو مُحَصَنٌ، فاستغنوا مُفْعِلٍ عن مُفْعِلٍ، وجاء الكسْرُ على الأصل نَحْوُ: أَلْفَجَ الرجلُ فهو مُفْلِجً أي فقِيرٌ، وفي الحديث: "ارَحَمُوا مُفلَجَكُم"[4] وسُمِعَ: أَلْفَجَ مبنيّاً للمفعْول، وعلى هذا فلا شذوذ، ونَحْوُ أسْهَبَ الرجلُ في الكلام، إذا اكثر كلامه وجاوز الحقْ فهو مُسْهَبً بالفتح.

---

[1] الزجاجي، "مجالس العلماء"، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، الكويت، 1962م.

[2] ابن جني، علي النجدي ناصف وآخرين، "المحتسب"، الطبعة الثانية، 1986م.

[3] محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ابن عقيل، "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ -1967م.

[4] أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، "معاني القرآن"، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، 621/3.

وشـذّ أيضـاً: أمَحَـل البَلَـدُ إذا مَحَـطَ فهـو ماحِـل وألفَحَـتِ الـرّيح[1] فهـي لافحةٌ؛ قال تعالى: (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ)[2].

وقد جاء "فَاعَلِ" في مَوْضِع مَفْعُولَ، نحو: (مَّاء دَافِقٍ [3])[4] أي: مَدْفُوقٌ و(عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)[5]، أي: مَرْضيّة.

ويأتي اسم الفَاعِلَ مقامَ المصدر[6] نحو: قَمْ قائماً، أي: قياماً، قال الرّاجز:

قُمْ قائماً، قُمْ قائما * لقيتَ عَبْداً نائما.

فيكون صفة مُشبِهْة تجري عليه أحكامُها على الرّغم مِنْ بقائه على صُورة اسم الفاعل.

والمعلوم عند النحاة أن اسم الفَاعِلَ لا يُضافُ لمرفوعه بخلاف الصفة المشبهةِ، فلا يُقال زيد كاتبُ الأب؛ لأنّ من كتب أبْوه لا يحَسُنُ إسناد الكتابة

---

[1] السيوطي، "همع الهوامع"، تحقيق: د. عبد العال مكرم، الكويت، 1975م.

[2] سورة الحجر، الآية: 22.

[3] سورة الطارق، الآية: 6.

[4] في البحر المحيط دافق قيل بمعنى مدفوق وعند الخليل وسيبويه هو على النسب كلابن أو تامر، أي: ذو دفق، البحر، 455/8، وانظر الصاحبي لابن فارس، ص: 366.

[5] سورة القارعة، الآية: 7.

[6] محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، "شرح الشافية"، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 176/2، وانظر: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م، ص: 394.

لـه[1] أمـا الصـفة المشـبهة فيجـوز جـرّ فاعلِهـا بهـا نحـو: حَسَـنٌ الوجـه ومطلـق اللسانِ وطاهر القلبِ[2].

ثانياً: الصفة المشبهة:

قـال صـاحب "الكتـاب": هـي التـي ليسـت مـن الصـفات الجاريـة وإنّمـا هـي مشـبَّهة بهـا فـي أنّهـا تُـذكر وتؤنّـث، وتُثنّـىَّ وتُجْمـعَ نحـو: "كـريم" و"حسـن" و"صَعْب" وهي لذلك تعمل عمل فعلها فيقال: زيد كريمٌ حَسَبهُ[3].

وعرّفها الزجاجي بأنها: "كل صفة تثنى وتجمع وتذكّر وتؤنّث[4].

وقـال الزمخشـري: الصـفة المشـبّهة: "هـي التـي ليسـت مـن الصـفات الجاريـة، وإنمـا هـي مشـبّهة بهـا فـي أنهـا تـذكر وتؤنـث وتثنـى وتجمـع، نحـو: كـريم، وحسـن، وصـعب، وهـي لـذلك تعمـل عمـل فاعلهـا مثـال زيـدٌ كـريم حسَـبُه وحسـن وجهُه، وصعب جانبُه وهي تدل على معنى ثابت.

الصـفة المشـبّهة هـي: المشـتقة غيـر الجاريـة علـى المضـارع نحـو: "حسـن" و"صعب" وتعمل بمشابهة الجاري، لأنها تذكر وتؤنث وتثني وتجمع تقول حَسَنٌ، حَسَنَهُ حَسَنَان حَسَنَون، كقولك: ضارب ضاربه، ضاربان، ضاربون، تقول: زيد حسن وجهه، كقولك قائم أبوه وهي تدل على صفة ثابتة، وإن أريد التحديد قيل: هو حاسن الآن أو غداً قال تعالى: (وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ)[5].

ما هي وما دلالتها:

هي الصفة الصرفية الثالثة، تدل على واحدةٍ من الصفات الثلاث التالية:

---

[1] محمد بن مصطفي الحضري، "حاشية الحضري"، 35/2.

[2] "حاشية الحضري"، 29/2، وانظر في المرادي، 41/3.

[3] سيبويه، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون، 194/1.

[4] أبو القاسم الزجاجي، "مجالس العلماء"، تحقيق: مازن المبارك، 135.

[5] سورة هود، الآية: 12.

1/ خِلْقـةٍ جسـدية ثابتـة فـي صـاحبها، مثـل: طويـل، وأسـمر، وقصـير، وأحور، ودَميم، وأعرج.

2/ طبيعـة أو جبلّـة فطـر عليهـا، فهـي راسـخة فيـه، مثـل: شُـجاعٌ وجبـان، ودميم وكريم، ووقُور، وشَهْم.

3/ صـفة عارضـة لا تثبـت فـي صـاحبها، لأنهـا ليسـت بخلقـة فيـه، ولا هي طبع، مثل: جوعان، وسكران، ومريض، وبعيد.

وهـذه المعـاني الثلاثـة – فيمـا يبـدو لـي – لا تـدل عليهـا صـيغ الصـفة المشبهة، بل يدل عليها جَذْر الفعل الذي تشتق منه[1].

وحـين أطلـق اللغويـون المصـطلح "صـفة مشـبهة" لـم يكـن المعيـار الصـرفي وحـده فـي أذَهـانهم، بـل كـان يَعْضُـدُ معيـار نحـوي، فقـد لاحظـوا أن هـذه الصـفة الصـرفية تشـبه اسـم الفاعـل مـن نـاحيتين: صـرفية ونحويـة فهـي مـن الناحيـة الصـرفية تـدل علـى موصـوف بالحـدث علـى سـبيل الفاعليـة لا المفعوليـة، وتلـك هـي دلالتـه اسـم الفاعـل العامـة. وهـي مـن الناحيـة النحويـة تسـلك فـي التركيـب مسـلكاً قريبـاً مـن مسـلك اسـم الفاعـل فهـي تحـل محـل الفعـل، وترفـع فـاعلاً. فـإذا قلنـا فـلان حسـنُ عُملـه كـان التقـدير: فـلان يُحسَـن عملـه. وهـذا مجـرى اسم الفاعل في التركيب وإن كان أقرب منها إلى الفعل.

ومـن أجـل ذلـك سـماها اللغويـون: صـفة مشـبهة باسـم الفاعـل، وقـد يختصـرون فيحـذفون ذيـل المصـطلح، فيقولـون: صـفة مشـبّهة وعلـى الـرغم مـن وجهي الشبه هذين نرى الصفة المشبهة تتميز من اسم الفاعل بشيئين:

---

[1] قـال ابـن مالـك فـي الصـفة المشـبهة: "... لأن دلالتهـا علـى معنـى ثابـت غيـر لازمـة لهـا، ولـو كانـت لازمـة لهـا لـم تـبن مـن عـرض أو طـرأ ونحوهمـا، ص: 1055، "شـرح الكافيـة"، تحقيـق: عبـد المـنعم هريدي، مكة، 1402هـ – 1982م.

أولهـا: أنهـا لا تـرتبط بمفعـول حـدث أو يشـبه مفعولـه، لأنهـا صـفة ذاتيـة أو خلقـة فـي صـاحبها، وليسـت حـدثاً واقعـاً علـى شـيء ومـن أجـل ذلـك تـرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، الحاضر، المستقبل[1].

فالصفة "كريم" مثلاً تختلف عن اسم الفاعل "مُعين"، إنها تدل على أن صاحبها ذو كرم، وأن الكرم لا يقترن بزمن، فهو كريم الآن وفي أي وقت، فالكرم فيه طبع وخطرة، أما "معين" فيدل على حدث وفاعله ويرتبط بمفعوله: إنه معين أخاه على فعل الخير. أو ما ينسبه مفعوله إنه معين لأخيه على فعل الخير. وهذا يعني أنه يرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة، لدلالته على حدث.

والشـيء الثـاني: الـذي يميزهـا مـن اسـم الفاعـل أنهـا يمكـن أن تضـاف إلـى فاعلهـا فـي المعنـى، تقـول: فـلان كـريم الأصـل، عـريض المنكبـين، طويـل القامـة. أمـا اسـم الفاعـل فـيمكن أن يضـاف إلـى مفعولـه مثـل: معـين النـاس، وجـابر العثرات أو آخذ المال.

اشتقاقها وصوغها:

للصفة المشبهة في العربية ثلاثة أنواع:

1/ صـفة مشـبهة أصـلية، وهـي مـا اشـتقت مـن فعـل ثلاثـي مجـرد لازم وجـاءت علـى الصـيغ المعروفـة التـي سـنتحدث عنهـا، بعـد قليـل وإلـى هـذا النـوع ينصرف الذهن عند إطلاق المصطلح.

2/ صـفة مشـبهة غيـر أصـيلة، وهـي مـا اشـتقت مـن أفعـال غيـر ثلاثيـة ودلت على صفة ثابتة أو مستمرة في صاحبها.

3/ صـفة مشـبهة مُحَوَّلـة: وهـي فـي الأصـل إمـا اسـم فاعـل، وإمـا اسـم مفعول، تحول كل منهما إلى صفة مشبهة.

---

[1] حين يقول الصرفيون: إنها تدل على الحال. يعنون أنها ثابتة في صاحبها وقت الإخبار عنها. انظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، 82/6 – 83، والسيوطي، "الأشباه والنظائر"، 206/2.

الصفة المشبهة الأصلية:

تشتق الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي المجرد، ويغلب عليه أن يكون من أحد البابين: فَعِلَ: للازم – وفَعُلَ: للازم.

وجاء بعضها من "فَعَلَ" كما نرى. وإنما كثر اشتقاقها من "فَعِل" لأنه يدل غالباً على الأدواء الباطنة، والعيوب الظاهرة، والجمال المرئي وهذه الدلالات إنما تختص بالصفات الذاتية، ولا ترتبط أفعالها بمفعولات خاصة.

وكذلك تدل أفعال الصيغة "فَعُلَ" على اكتساب صفات ذاتية تكون طبيعة وجبلة في صاحبها، مثل: جَبُنَ، "إذا صار جباناً، وحَسُنَ، إذا صار حسناً، وقَبُحَ، إذا صار قبيحاً[1].

أما "فَعَلَ" فغالباً ما يكون متعدياً، وهذا يعني أنه يرتبط بمفعول به ويدل على حدث غير ذاتي في الموصوف، وإذا كان لازماً دل على حدث علاجي أو على حدث لا يرتبط بالذات، مثل: دخل، وخرج، وقام، وقعد وندر أن يدل على معنى ذاتي مثل: شاب، وخاب، ويبلغ عدد صيغ الصفة المشبهة زُهاءَ خمس عشرة صيغة، ودونك بيانها:

1/ أَفْعَلُ: تشتق هذه الصفة غالباً من فِعْلٍ ثلاثي لازم من باب "فَعِلَ" وتدل على: لون: مثل: أَحْمَرَ وحَمْرَاء، وأَخْضَر وخَضْرَاء، أَحْوَر وحَوْرَاء، وأُحوى وحواء وأدعج ودعجاء، أَعْمَى وعَمْيَاء، وأَطْرَش وطَرْشَاء، وأَبْكَم وبَكْمَاء. عيب خَلُقي نفسي: أَحْمَق وحَمْقَاء، وأَرْعَن ورَعْنَاء، وأَهْوَج وهَوْجَاء[2].

---

[1] د. محمد خير حلواني، "المعني الجديد في علم الصرف"، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ص: 268 – 282.

[2] قد تشتق من (فَعَلَ) مثل: أشيب وشيباء، وأميل وميلاء. وهناك (أَفْعل) بلا (فعلاء) مثل: غلام أمرد ولا يقال: مرداء. وهنالك العكس أيضاً، مثل حسناء وشوهاء، وهطلاء، وعجزاء، ولا يقال أحسن، وأشوه وأهطل، وأعجز.

2/ فَعْـلان: تـدل هـذه الصـفة ومؤنثهـا "فَعْلـى" علـى صـفة عارضـة وتشـتق مـن "فَعِـلَ"، ونـدر اشـتقاقها مـن "فَعَـلَ" مثـل: جَوْعـان. ويـدل بعضـها الآخـر علـى حـرارة الوجـدان والامـتلاء بهـا، مثـل: غضـبان وحزنـان، وثكـلان، وولهـان وحيـران، ولهفـان وعلـى حـين يـدل بعـض منهـا علـى امـتلاء فقـط، مثـل: مـلآن، وريـان، وشبعان.

وهنالـك صـفات تقـرب فـي دلالاتهـا مـن الصـفات السـابقة، مثـل سـكران ووسـنان ويقظـان، وعجـلان. ويـندر قليـل منهـا عـن هـذه المعـاني، مثـل: ضـحيان وسَـفْفان (ممشـوق كالسـيف)، وجريـان. ومعظمهـا يؤنـث علـى "فَعْلـى" مثـل: عطشـى وسـكرى وغيـرى وحيـرى وجـوعى، ولكـن قليـل منـه يؤنـث بالتـاء، مثـل: صَـحْيانة، وندمانـة، وسـفانة بـل قـد يكـون لبعضـها صـيغتا تأنيـث، إحـداهما بالتـاء والأخـرى بـالألف مثـل: شـبعان: وشـبعى وشـبعانة. ومـلآن،: مـلأى وملأنـة. وقـد يجيء "فَعْلى" وليس له مذكر من لفظه، مثل: وَحْمى.

3/ فَعِـلُ: وهـذه مـن أهـم الصـيغ التـي تصـاغ عليهـا الصـفة المشـبهة، وأكثرهـا عـدداً فـي كلمـات اللغـة العربيـة، وهـي مثـل "أفعـل" تـدل غالبـاً علـى صـفة ثابتـة فطريـة أو خلقـه فـي صـاحبها، مثـل: كـريم ونبيـل، وظريـف وطويـل وقصـير وجميـل ويـأتي المؤنـث منهـا بالتـاء مثـل: طويلـة وجميلـة. وبهـذا تتميـز مـن صـفة مبالغـة اسـم المفعـول، كجَـرِيح وقَتِيـل وهـي لكثرتهـا وشـيوعها تشـتق مـن الأفعـال الثلاثـة، فَعُـلَ، فَعِـلَ، وفَعَـل. وإن كـان الأكثـر اشـتقاقها مـن الأول، ثـم الثـاني ثـم الثالـث. أمـا أمثلـة مـا اشـتق مـن "فَعَـلَ": كَـرِيَم وعَظِـيَم وحَلَـيَم ووَسِـيَم وقبـيح ونظيـف وفصيح وبليغ وثقيل وبطئ وعسير ويسير وكثير..

وأمـا اشـتقاقها مـن "فَعِـل": فيقتضـي أن يكـون الفعـل وصـفاً مثـل "رق" فهـو رقيـق، وجَـلّ فهـو جليـل، وقـلّ فهـو قليـل، ومـن ذلـك أيضـاً: عفيـف، ودمـيم، ولبيـب، وشـحيح، وخفيـف وجديـد. وقـد تتحـول إليهـا صـيغ مبالغـة اسـم الفاعـل،

مثل عليم وسميع وذلك حين تفك عن الارتباط بمفعول الحدث، وتصير صفة ذاتية في موصوفها، ويُنَزّل الفعلُ الذي اشتقت منه منزلة الفعل اللازم فالصفة "عليم" إذا كانت تعني العلم بشيءٍ مَا، كانت صفة مبالغة كما لو قلت: إنك لعليم بشؤون البحث. ولكنها إذا عَنَتْ أن العلم طبيعة أو خلقه في صاحبها وانفكت عن العلاقة بـ"فاعل" صارت صفة مشبهة مثل: وهو عليم. وكذلك يُنْظر إلى سُمَيع، وقدير.

4/ فَعِلُ: وهذه الصفة كثيرة الاستخدام أيضاً، ويشيع اشتقاقها من فعْلٍ على وزن "فَعِلَ" مثل فَرِحَ فهو فرِحٌ، وطَرِبَ فهو طَرِبٌ مما كان على "فَعُلَ" مثل: خَشُنَ فهو خَشِنَ ونُجس فهو نَجِسٌ وندر اشتقاقها من "فَعَلَ" اللازم: جدلَ الشيءُ، صلب فهو جَدِلُ[1].

وقد تختلط هذه الصيغة أيضاً بصيغ المبالغة، ويُعْرفان بين القبيلين بأن صيغة المبالغة مثل: حذر، ترتبط بمفعول الحدث، فإذا قلت لي للمبالغة هذا حِذرٌ منك: عنيت أنه كثير الحذر مني، أما إذا قلت إن فلاناً حذرٌ، وعنيت أن الحذر فيه طبع وخلقة، فإن "حذر" حينئذ ليست صفة مبالغة بل صفة مشبهة.

5/ فَعْلُ: وهذه الصفة كثيرة في أبواب الصفة المشبهة، وتدل على صفة ثابتة غير متحولة، مثل عَذْبٌ وصَعْبٌ ولَدْنٌ، ووَعْد ويغلب عليها أن تشتق من فعل ثلاثي على وزن "فَعُلُ"، وهذا هو سر دلالتها على الثبوت، مثل: سَهْل، وسهْم، ورَخْص وجاءت من باب "فَعَلَ" المصنف، مثل: رثَّ، وعفَّ، طبٌّ وغضّ، وقد يكون الفعل غير مصنف، مثل: شيخ وقليل منها جاء من "فَعِلَ" مثل: سَبْطٌ، ووَعْرُ، وسرْحه.

---

[1] جاء بعض هذه الصفات على (فَعُلُ)، مثل نَدُسُ ونَدس، أي صادق وحَذُرُ وحذِرٌ، ويَقظ، وفطنٌ وفطِن، وعَجُلُ وعَجِل. ولا يدخل في هذه اللغة: رَؤُفُ لأن "رَئفٌ" مشتقة من: رئِفَ. أما: رَوفٌ، فمشتقة من رَوَف، وقد تكون اختزالاً لـ"رؤوف".

6/ فُعـال[1]: مجـيء الصـفة المشـبهة علـى هـذه الصـيغة لـيس بـالكثير، ويغلـب عليهـا أن تشـتق مـن بـاب "فَعُـلَ" ولهـذا تـدل علـى صـفات ثابتـة مثـل: شُجاع، وفُرات، أجاج، وزُعاق "وهو ماء مر غليظ".

7/ فَعِـال: ومـا جـاء علـى "فعـال" يـرد علـى مـا جـاء علـى "فعـال" فمـن بـاب "فَعُـل" قـالوا: رَزان، وحَصَـان، وحَيَـان ووَاَد، ورَوَاح ومـن بـاب "فَعِـلَ" قـالوا: ضَـاعَ وقَـراحَ وكَعـاَب، وشـحاح ووسـاع وقـالوا مـن "فَعَـلَ": رجـاح وهـي مـن حيـث الدلالـة تدل على صفة ثابتة.

8 – 11/ فَعَـلٌ، وفِعْـلُ، وفُعُـلٌ: مـن الصـفات مـا يكـون علـى "فَعَـلْ" مثـل: حَـدَثُ، وحَسَـنُ، وبَطَـلُ وصَـنَعُ، وخَلَـفٌ ومنهـا مـا يكـون علـى "فِعْـلُ" مثـل نِكْـسٌ ورِحْـوٌ ومِلْـحُ أو علـى "فُعْـل" مثـل: صُـلْبي، وفُـجٌّ وسُـحْنٌ أو علـى "فَعُـلُ" مثـل: حُبُـبٌ وسُرُحٌ وسُجُعُ، وحَذُر، وأنُف.

12 – 13/ فْيِعلُ، وفَيْعَلُ: جاء من الصفة الأولى: سيَّدْ وطيَّب، وجيَّد وميَّت وهيَّن، وليَّن وجاء من الثانية: فيصَلٌ، وصَيْرف، وعْيثم، "وهو الضخم الطويل".

1– فُعـول: قليلـة فـي الصـفة المشـبهة إذا قيسـت إلـى "فعيـل" أو "فَعِـل" مثلاً، جاء منها: وقور، ورؤوف، وقصور، ورَدُوح، أي: (عجزاء).

15/ فاعِـلُ: وهـذه كثيـرة جـداً فـي صـيغ الصـفة المشـبهة، ولكننـي أرجـأت ذكرهـا لالتباسـها بصـفة اسـم الفاعـل الأساسـية، ويـه تشـتق مـن "فَعُـلَ" و"فَعِـل"، ولـذلك تـدل علـى صـفة ثابتـة تبلـغ أن تكـون خلقـه فـي صـاحبها، وبهـذا تتميـز مـن اسـم الفاعـل، كمـا سـوف نـرى، ومما جـاء مـن "فَعُـلَ": فـاحم، وصَـارِم، وعَـاقَر وضَـامَر، وجـاء مـن "فَعِـل" الـلازم: رَاشِـد وثَاكِـل وسَـادِر وحَـاذِق. وجـاء مـن "فَعَـل": مَاهِر، ونَابِغ ومَائِع (ويعني: شديد الحمرة أو الطويل).

---

[1] سوف يمر بنا بعد قليل أن هذه الصيغة تستعمل أيضاً لمبالغة "فعيل".

وتختلط هذه الصيغة كذلك بصيغة اسم الفاعل، مثل: سَارِق ويفرق بينهما بالدلالة الصرفية، فإن أريد السرقة بشيء مسروق فالصيغة اسم الفاعل، مثل: سارقَ المالِ، وسارق أخاه وإن أريد بالكلمة صفة مشبهة وحينئذ يعامل فعلها معاملة الفعل اللازم، أي هو مما يسرق، ومثل ذلك: عَالِم وجَاهِل وعَاقِل[1].

تلك هي صيغ الصفة المشبهة الأصلية، وهي كما رأيت – ليست قياسية بالمعنى الذي رأيناه في اسم الفاعل، واسم المفعول، والذي سوف نراه في أسماء الزمان والمكان والتفضيل والآلة، بل إنها إلى الاعتباطية أقرب.

16/ صيغ مبالغة الصفة المشبهة:

والصفة المشبهة – كما لاسمي الفاعل والمفعول – صيغ تفيد المبالغة، أهمها صيغتا "فُعال، وفَعّال" وكلتاهما تستعمل مبالغة لمعنى الصيغة "فعيل" وقد تستعمل إحداها مبالغة لغير "فَعِيل". فإذا قلنا: رجلٌ طويلٌ نسبنا إلى الرجل صفة الطول، وجعلناها فيه خلقة، ولكنه إذا كان ذا طولٍ مبالغ فيه عجزت "فعيل" عن أداء معنى هذه المبالغة، فحينئذ نعدل عنها إلى "فُعال" فنقول: رجُلٌ طُوالٌ وإذا كان الرجل مفرط الطول عجزت "فعال" أيضاً عن الأداء، وحينئذ نقول: رجلُ طُوّال بالتشديد.

2/ الصفة المشبهة غير الأصلية:

وفوق ذلك هناك صفات مشبهة سماعية، يشتق بعضها من فعل ثلاثي مجرد، ويشتق بعضها الآخر من غيره وهي كثيرة، منها القمطرير وهو الغليظ الشديد. والسرمد، وهو الدائم الباقي والفضفاض، وهو الواسع الكثير، والرُعْبوب

---

[1] ذهب بعضهم إلى أن "فاعل" لا تأتي من "فَعُلَ" وما جاء منها مثل: ظاهر وفاره، وإنما هو من لغة أخرى، إذ يقال: طَهُرَ وطَهُرَ، وفُره وفَره وعلى هذا يكون: طاهر وفاره من: طَهَرَ وفَرَه. انظر؛ "المصباح المنير"، ص: 1068.

وهو النشيط أو الأحمق. وهي كثيرة. ومنها ما جاء من فوق الثلاثي ولكنه وافق صفة من صيغ الصفة المشبهة، مثل فقير، من: أفتقر وشديد من اشتد ورفيع من ارتفع ويشترط هنا أن يكون معناها: (ذو فقر، وذو شدة وذو رفعة) أما إن عنت: مفتقر ومشتد ومرتفع فهي أسماء فاعلين.

3/ تحول اسمي الفاعل والمفعول إليها:

يرى جمهور الصرفيين أن اسم الفاعل يتحول إلى صفة مشبهة في حالتين:

1/ إذا دلّ على ثبوت ودوام: مثل: أنت عالم وهو عاقل، وذاك قاتل.

2/ إذا أضيف إلى فاعله، مثل: واضحُ العبارة، ظاهر المعنى، جاحظ العينين، معتدل القامة، منبسط الأسارير.

وإن اسم المفعول يتحول إليها إذا أضيف إلى نائب الفاعل، مثل: مشبوبُ الضياء ميمون النهيبة، مبارك اليد، محترم الرأي.

2/ تحول الصفة إلى اسم الفاعل:

وتتحول الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل إذا دلت على حدوث، أو ارتبطت بشيء خاص، ولم تعد صفة ذاتية أو خلقه في صاحبها، فالصفة "ضيّق" مثلاً في قولنا: فلان ضّيقُ الصدر. تدل على صفة ذاتية في صاحبها، ولاترتبط بشيء أو بحالة خاصة ولا تقترب بزمان أما إذا أردنا أن نجعل ضيق الصدر يرتبط بشيء خاص، فحينئذٍ تتغير دلالتها، فلا يكون ضيق الصدر جبلة في الموصوف به بل يكون أمراً عارضاً لا يظهر إلا في حال خاصة، وحينئذٍ تصاغ الصفة الصرفية من الفعل: ضاق على زنة فاعل لأنها صارت اسم الفاعل، كما قلنا. ولك في قوله تعالى: (فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ)[1]، فأنت ترى كيف عدل من ضيّق إلى ضائق ليبين أن ضيق الصدر عارض يتعلق ببعض ما يوحي.

---

[1] سورة هود، الآية: 12.

وبحسب هذا المعيار تتحول: كريم إلى: كارم وحسن إلى حاسن وطمع إلى طامع.

ولكن هذا السبب بواجب، فقد جاء في القرآن: (ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ)[1] وقوله: (مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ)[2]، وقوله: (أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ * إِلاَّ مَوْتَتَنَا الأُولَى)[3]. فالصفة: ميت أو ميتين في هذه الآيات اسم فاعل. لا صفة مشبهة لأنها دالة على حدث لم يقع بل سوف يقع وهنا يعنى أنها تغيرت بالزمان الخاص، بل تدل على حدث سوف يقوم بأناسيٌ، وعلى الرغم من هذا لم يستخدم القرآن (مائت) بل أبقى على صيغة الصفة المشبهة "فعيل".

فائدتان[4]:

1/ إذا أريد من اسم الفاعل معنى الثبوت والدوام كان صفة مشبهة مثل صاحبُ عزيمة، ظاهُر القلب وناعم العيش.

2/ تصاغ الصفة المشبهة ممّا فوق الثلاثي على وزن اسم الفاعل أي على وزن المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر: مُعتدِلُ القامة عَن اعتدلت قامته، ومُسْتطيلُ الوجه لمن استطال وجهُه.

ثالثاً: صيغ المبالغة:

هي صور لفظية خاصة تضيف معنىً صرفياً زائداً لاسم الفاعل وهو الكثرة والمبالغة في الوصف وهي كثيرة وتتفاوت فيما بينها في كثرة الاستعمال وقلته، فإذا أريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث حول

---

[1] سورة المؤمنون، الآية: 15.

[2] سورة الزمر، الآية: 30.

[3] سورة الصافات، الآية: 59.

[4] جوزيف الياس، أستاذ اللغة العربية في الجامعة اللبنانية، "الوجيز في الصّرف والنحو الإعراب"، دار الملايين، الطبعة الأولى، 1999م، ص: 182.

بنـاء اسـم الفاعـل إلـى هـذه الأبنيـة وهـي واقعـة موقـع اسـم الفاعـل وقـد فصـلها النحويون عن اسم الفاعل وقد علل ابن عصفور ذلك بعلتين:

أولاً: إذا أرد التكثيـر والمبالغـة أبـداً علـى وزن "فَعّـل" بتضـعيف العـين واسم الفاعل من "فعّل" وهو مُفعِّل.

ثانياً: ربما فصلت عن الفاعلين لأنها ليست بجارية على الفعل لمن يرى أنّ اسم الفاعل إنّما عمل لجريانه على الفعل وحركاته وسكناته وعدد حروفه[1].

قـال سـيبويه[2]: وفَعِـلَّ أقـلَّ مـن فَعيـلٍ بكثيـر. ومنـه قـديرّ ورحَـيم، لأنـه يريـد المبالغة في الفعل.

ويصـاغ مـن الثلاثـي التصـرف، سـواء كـان لازمـاً أو متعـدياً للدلالـة علـى الحـدث ومـن يقـع منـه علـى وجـه الكثـرة والمبالغـة فحَـول صـفة فاعـل إلـى عـدة صيغ أكثرها شيوعاً واستعمالاً هي: فَعَّالٌ، وفعَولٌ مِفْعالٌ وفَعِيلٌ، وفعِلٌ.

فقال، ومنهم قولهم: "أمّا العَسلَ فأنت شَرّابٌ".

"ومِفْعال" ومنه قولهم: "إنّه لِمنْحارٌ بوائكها"[3].

"فَعِـلٌ" كـ"رحـيم" وعَلـيم وقـدير وسَـميع وبَصـير يجـوز فـيهن مـا جـاز فـي فاعل من التَقديم والتأخير والإضمار والإظهار.

ومما جاز فيه مقدّماً ومؤخراً على نحو ما جاء في فاعل، قول ذي الرّمة:

هَجُـومٌ عليهـا نَفْسَـه غيـر أنّـه متـى يُرْمَ في عينَيْه بالشّبْح يَنْهضِ[4]

---

[1] أبـو الحسـن علـي بـن مُـؤمن بـن محمـدّ بـن علـي ابـن عصـفور الأشـبيلي المتـوفى سـنة 669هـ، "شـرح جمـل الزجـاجي"، قـدم لـه ووضـع هوامشـه وفهارسـه: فـواز الشـعّار، إشـراف د. إميـل بـديع يعقـوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 15/2.

[2] سيبويه، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام محمدّ هارون، دار الجيل، بيروت، 112/1.

[3] في اللسان: "ومن كلامهم إنه لِمْنحَارٌ بوائكها". ناقة بائكه.

[4] ذي الرمة في ديوانه، ص: 324، يصف ظيما وهو ذكر النعام أنه كثير الهجوم.
الشاهد فيه بإعمال "هجوم" مبالغة هاجم، حيث أعمل صيغة (فعول) وهي هنا (هجوم).

فَعِل: في قوله:

حَـذِرٌ أمـورا لا تُضِـيرُ وآمـنٌ

مـا لـيس مُنْجَيـه مـن الأقـدارِ[1]

فعـلٌ وهـي قليلـة جـداً إذا قورنـت بالصـيغ الأخـرى وقـد وردت فـي قولـه تعـالى: (وَلَـئِنْ أَذَقْنَـاهُ نَعْمَـاء بَعْـدَ ضَـرَّاء مَسَّـتْهُ لَيَقُـولَنَّ ذَهَـبَ السَّـيِّئَاتُ عَنِّـي إِنَّـهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ)[2].

فجـاءت فـرِحٌ علـى فِعِـلٌ، وتوجـد بعـد الصـيغ الأخـرى لكنهـا قليلـة الاستعمال منها:

1/ فُعَلـة: ورد منهـا فـي القـرآن الكـريم هُمْـزَة ولمْـزَة فـي سـورة الهمـزة فـي قوله تعالى: (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ)[3].

2/ فُعِيـلٌ بتشـديد العين ومنهـا شـرّيب وسـكيّر، صِـدَّيق التـي وردت فـي قولـه تعالى: (يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ)[4].

فَعـول: وهـي كثيـرة الاسـتخدام أيضـاً، منهـا: ظلـوم ونـؤوم وصـبور وأكـول، ضروب، وكفور وعطوف وغفور.

ويسـوى فـي هـذه الصـيغة المـذكر والمؤنـث إذا عُـرف الموصـوف ذكـراً أو سياقاً قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا)[5].

ويقال امرأة عَجوز، وهمة طموح وفاقة حذول أو هبوح.

---

[1] البيت لطرفة، ص: 68، و"العين"، 548/3، ورواية "فجر"، وهي رواية الأصل نص عليها الشنتمري.

[2] سورة هود، الآية: 10.

[3] سورة الهمزة، الآية: 1.

[4] سورة يوسف، الآية: 46.

[5] سورة التحريم، الآية: 8.

ويتضح من الأمثلة التي ذُكرت لهذه الصيغة أنها تختلف عن "فعّال" فبعضها يفيد التكرار، مثل: ضَحُوك وضَرُوب وكَفُور وغَفُور، وبعضها يدل على دوام الفعل واستمراره من الموصوف بها مثل ظَلُوم وصَبُور وعَطُوف وحَنُون وبعضها يدل على قدرة أصيلة للقيام بالفعل مثل: غفوّ ونَفُور وطَحُون وهَضُوم.

ذكر القدماء أن هذه الصيغة سماعية ولا يجيزون أن تبنى من كل فعل بل اقتصروها على ما استعمل قديماً ونقل إلينا، قد ذكر محمد خير حلواني أن مجمع اللغة العربية في مصر قد أجاز قياسها[1].

فاعُول: نحو فَارُوق وجَاسُوس.

مِفْعيل: نحو مِسكين ومِخْضِير.

مِفْعَل: نحو مطعَن، ومِرْعَس.

فَعّال: نحو قوّال وكبّار.

فعَال: نحو فسَاق.

مفال: نحو ضفار وكبار.

وقد ندر بناؤها من غير الثلاثي وذلك نحو مِعْطَاءً من الفعل أعْطى، وبشير من الفعل بَشّر ونذير من أنذر قال ابن هشام: "وقد وردت ألفاظ على إحدى هذه الصيغ مع أنّ الفعل المستعمل مزيد على الثلاثي نحو دَرّاكٌ من أدرك ومِعْوان من اعْان ومِهْوان من أهان ومِعَطْاءَ من أعطى ونذير من أنذر وزهوق من أزهق[2].

---

[1] محمدّ خير حلواني، "المغني الجديد في علم الصرف"، دار الشرف العربي، بيروت، لبنان، ط5، 1420هـ - 1999م، ص: 259.

[2] ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 219/3.

المبحث الثاني

اسم المفعول واسم التفضيل

أولاً: اسم المفعول:

تعريفه وصياغته:

ورد مصطلح "اسم المفعول" في كتاب سيبويه (ت 180هـ) إلى جانب "اسم الفاعل"، فقد عقد باباً بعنوان: "ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل ذكر فيه أنّ اسم الفاعل والمفعول يجري مجرى فعله. ويعمل عمله في المعرفة كلّها والنكرة وقال المبرّد (ت 285هـ): "اسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه (يُفْعَلُ) تقول... زيدٌ مضروب سوطاً، كما تقول زيدً يضربُ سوطاً".

وقال الزمخشري (ت 538هـ) في تعريف لاسم المفعول: "هو الجاري على يَفعْلَ من فَعله، نحو مَضْرَوُب: لأن أصله مُفْعَل"[1].

وقال ابن الحاجب في شرحه: "وخصَّ مضروباً: لأنّ غيره من الأسماء المفاعيل جار على الفعل من غير تغيير، وأمّا مضروب وبابه فليس جارياً على الفعل، فقال: "أصله: مُفْعَل" إثباتاً لجريانه على الفعل، وإنّما غير لفظ مفعول[2] فغيّروا مفعول فَعَلَ ليتبّس[3].

إلا أنّه أورد عليه بقوله: "والكلام في الجاري مثله في ما تقدّم في اسم الفاعل"[4].

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون، 108/1.

[2] محمد بن يزيد المبرد، "المقتصد"، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، 119/2.

[3] جار الله الزمخشري، "المفصل في علم العربية"، ص: 229. أي لنحو أكرَمَ وأغَلق، أو لنحو: ضرب ودفع.

[4] ابن الحاجب، "الإيضاح في شرح المفصل"، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، 618/1.

ويفهم ممّا ذكره هناك: أنّه يشكل على هذا التعريف بأنّه: إن أراد بالجري الواقع موقع "يُفِعَلُ" باعتبار المعنى، ورد عليه اسم المفعول إذا كان لما مضى: فإنّه ليس واقعاً موقع "يُفَعَلُ"، وإنّما هو واقع موقع "فُعِلَ" وهو اسم مفعول، وإن أراد بالجاري على "يُفْعَل" أنّه على مثال حركاته وسكناته، وردَ عليه أنّ ثمّة أشياء تجري على "يُفِعَلُ" بهذا الاعتبار، وليست باسم مفعول[1]، نحو مُصْحَف ومُرْهف. وعرفه المطرزي[2] (ت 10هـ) بقوله: "اسم المفعول: كل اسم اشتق لذت من واقع عليه الفعل، وهو يعمل عمَل "يُفْعِلَ" من فعله نحو زيَدُ مكَرْ أصحابُه، كما تقول: زيدٌ يُكرَمُ أصَحابُه[3].

والذي يميّز هذا التعريف عمّا سبقه، أنّه لم يأخذ عمل اسم المفعول في تعريفه، وإنمّا ذكره بعد ذلك: لأنّه من مقوّماته الذاتية. ومراده بـ: "الفعل" في التعريف، المصدر: لأنّه يسَمون المصدر فعلاً وحدثاً.

وعرفه ابن الحاجب (ت 646هـ) في الكافية بأنّه: "ما اشتق من فعل لمَنْ وقع عليه"[4] وهو بمضمون تعريف المطرزي، إلاّ أنه أكمل: لقوله: "اشتق من فعل".

وقال الرضي الاسترابادي في شرحه: "وسُمّيَ اسم المفعول مع أنّ اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر. إذ المراد: المفعول به الضرب، أي: أرفضه عليه، لكن حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعاً فاستتر"[5].

---

[1] "الإيضاح في شرح المفتاح"، 618/1.

[2] هو: أبو الفتح برهان ناصر بن أبي المكارم عبد السيد المطرزي الخوزمي، عالم من علماء الأدب والنحو في عصره.

[3] ناصر بن أبي المكارم المطرزي، "المصباح في علم النحو"، تحقيق: ياسين محمود الخطيب، ص: 63.

[4] "شرح الرضي على الكافية"، تحقيق: يوسف حسن عمر، 427/13.

[5] المرجع السابق، نفسه الصفحة.

وتابعه على هذا التعريف كلّ من: الاردبيلي[1] (ت 647هـ): قال: "هو المشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل، ويعمل عمل "يفَعِلُ" من فعله، أي: يعمل عمل المضارع المبني للمفعول المشتق من مصدره، نحو: زيدٌ مضروب غلامه"[2].

واسم المفعول في الثلاثي المجرد يأتي على مفعول: كمضروب، إلا في الأجوف، فإنه يقل لما عرفت، فيلتقي ساكنان فيحذف الزائد منها سيبويه[3]، رحمه الله. ولا يضع غير ذلك في الواوي، فمقول عنده مفعل بالضم وفي اليائي يبل من الضمة كسره ليسلم الياء فمبيع عنده ياء تنبيهاً على أنه يأتي. ولكل واحد مناسبات لا تخفي على من يتقن كتابنا هذا والرجحان للبيننة، وفي غير الثلاثي المجرد صدر الغابر المجهول مما فقط وهما أغنى: اسمي الفاعل والمفعول الجاريين على الغابر، يدلان على الحدوث.

قال سيبويه[4]: هو ما اشتق من الصفة توضح المبني للمجهول، لمن وقع عليه وهو من الثلاثي على زنة "مَفعُول" كمنصور، وموعود، ومفعول، ومبيع ومَرْميٌّ، ومْطويّ، أصل ما عدا الأولين معول، مَبْيُوع، ومَرمْوي، مَطْووي.

يصاغ من غير الثلاثي:

يصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه إلاّ في فتح ما قبل الآخر، لأنه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله، أعنِيْ المضارع

---

[1] هو: محمد بن عبد الغني الأردبيلي، جمال الدين: نحوي. له (شرح أنموذج الزمخشريّ) في النحو.

[2] محمد بن عبد الغني الأردبيلي، "شرح الأنموذج في النحو"، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، ص: 128.

[3] رأي سيبويه في "الكتاب"، 348/4.

[4] الأخفش الأوسط (يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، حققه وقدم له وفهرسه د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، المتوفى سنة 626هـ)، وانظر في ا"لمنص"ف، 387/1.

المبني للمفعول. وقد شذّ: (أضَعفتُ الشيء فهو "مَضْعوف" أي: جعلته مضاعفًا)[1].

ويصاغ اسم المفعول، لغير الثلاثي المجرد، على وزن الفعل المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارعة معاً، نحو: مُكرَم ومُعاهِدَ مُنتزَع، مُردِّد، مُعظَّم، مُتوقَّع، مُحترَم، مُستعمَل، مُزحلَقَ مُعرقَل، مُغربَل، مزعزع[2].

ويكون ما قبل آخره مفتوحاً، كما هو ظاهر في الأمثلة التي سردناها وقد يكون الفتحة مقدراً. من ذلك نحو: "مُستعان" و"مُستفاد" فأصلها "مُستَعَوَنٌ" و"مُستَفْيَدٌ"، ثمّ نقلت الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله، وقلب كل من الواو والياء ألفاً. والحال نفسها في نحو: مُعاد، مُراد، مُسْاد، مُلان.

ومن ذلك أيضاً مَحتاج[3] و"مَحتار"، لأن أصلها "مُحْتَوجَ" و"مُختَيَر" ثم قلب كل من الواو والياء ألفاً. والحال نفسها في نحو: مُنتاب، ومُنهار، ومُستاء، مُشتاق، مُرتاب، مُرتا.

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قل الآخر، نحو: مُضاربَ، ومُقَاتَل، مُنْتظر.

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول.

---

[1] رضي الدّين محمدّ بن الحسن الأستراباذي المتوفى سنة 686هـ، "كافية ابن الحاجب"، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ -1998م، 498/3.

[2] فخر الدين قباوة، علم الصّرف، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2012م، ص: 157.

[3] مثل هذه الكلمة يشرك فيه اسم الفاعل، واسم المفعول، واسما الزمان والمكان والمصدر الميمي ويكون سياق العبارة محدداً المقصود.

مجيء المصدر على وزن اسم المفعول، وقال سيبويه: في باب ما يكون[1] المصادر مفعولاً: مثل ذلك سرح به مسروح، تسريحاً والتسريح بمنزلة الضرب والمضروب قال جرير:

ألم تعَلَمْ مُسَرحَي القوافي * فلا عيياً بهن ولا إجيلاناً[2]

المحذوف في اسم المفعول المعتل العين وفي مصدر أفعل واستفعل المعتل العين:

قال سيبويه: "... فتفول مَزُورٌ ومصُوغٌ" وإنّما كان الأصل مزوور فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ وفَعَل، وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان"[3].

وشرح السيرافي كلام سيبويه هذا قائلاً: يعني يعتلّ العين من الفعل الذي لم يسَم فاعله، وذلك أنّ المفعول المأخوذ من قيل وخيف وما أشبههما من المعتلّ مقُول ومخوف، وذلك أن الأصل فيه مخْووُف ومقْوول كما تقول مَضْروب ومقْتول، غير أن عين الفعل من قيل وخيفَ قد اعتلّت، وسكنت فأعلّت من مقوول ومخووف، وهي الواو الأولى منهما فإذا أعللناها سكنّاها، والقينا ضمّتها على ما قبلها فاجتمعت واوان ساكنتان، فأسقطنا إحداها لاجتماع السّاكنين. فكان السّاقط من الواوين عند سيبويه والخليل الواو الثانية لأنها زائدة، والواو الأولى هي أصلية لأنها عين الفعل. فإذا اجتمع حرفان أحدها زائد، والآخر أصلي واحتجنا إلى حذف أحدهما، كان الزائد أولى بالحذف لأنه مجتلب، لم يكن موجوداً من قبل فيرد الشيء إلى أصله[4].

---

[1] سيبويه، "الكتاب".

[2] البيت لجرير في "ديوانه"، ص 651، و"شرح أبيات سيبويه"، 97/1.

الشاهد: المسرح بالتخفيف من سرح وأسكن الباء من القوافي الأجل الشعر، وقوله: فلا عيياً: مصدر منصوب بفعل محذوف.

[3] سيبويه، الكتاب، 348/4.

[4] شرح السيرافي، صنعاء، 2/11 ظ، و3 و، وانظر أيضاً: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، "الأصول في النّحو"، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ج3، ص: 283، و"التعبيرة والتذكرة"، ص: 887.

إذا كان كذلك فمذهب سيبويه أن المحذوف في اسم المفعول المعتل العين هو واو "مفعول" الزائدة فالواو في "مَزوُر" و"مصوغ" ونحوهما هي الأصلية.

قد خالف الأخفش في ذلك فقال: "الواو الأولى هي المحذوفة وإن كانت عين الفعل، لأن الساكنين إذا اجتمعا فالأول أولى بالتغيير والحذف، ألاّ ترى أنّا نكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين كقولك: قامتِ المرأة، ولم يقمِ الرّجلُ، فـ"مَبيع" مثلاً المحذوف فيه عند الأخفش عين الفعل والباقية واو "مفعول"، والأصل كان "مَبْيُوع"، ثم طرحنا حركة الياء على الباء التي قبلها؛ كما فعلنا في يبيع. وكان الياء في مَبْيُوع مضمومة، فانفتحت الباء، وكسنت الياء. فأبدلنا من الضمة مفعول، فقلبتها؛ كما تقلب الكسرةُ واو ميزان وميعاد[1].

وكذلك خالف الأخفش سيبويه في المحذوف من مصدر "أفعل" ومصدر "استفعل" المعتل العين، نحو إقامة واستقامة إذ كان الأصل في الأقامة الإقوام لأنه مصدر أفعل مثل أكرم ومصدر الأكرام، وقد كانت هذه الواو ألقيت ألفاً، فقلبت في المصدر ألفاً، فاجتمعت ألفان إحداهما المنقلبة من الواو والأخرى ألف "إفعال" فأسقطت إحداهما لاجتماع السّاكنين. فعلى قول الخليل وسيبويه الساقطة هي الألف الثانية لأنها زائدة. وقال الأخفش: الأولى لأنّ التغيير لاجتماع الساكنين يلحق الأول[2].

وينبني على ذلك، أن الفاء في "إقامة واردة" ونحوهما هي عند سيبويه عوض من ألف "إفعال" الذاهبة؛ أمّا عند الأخفش فهي عوض من عين "إفعال" الذاهبة.

---

[1] شرح السّيرافي، 3/11، وانظر أيضا: "شرح الرّمانّي"، فيض الله، 1987، 90/5، و"المقتضب"، 100/1.

[2] شرح السّيرافي، صنعاء، 11/11 ظ، وانظر أيضاً؛ "المقتضب"، 104/1 – 105.

بناء على قول سيبويه هذا، حكى أبو علي عن أبي العباس أنه: "إذا خففت همزة "منسوء" فقياس قول سيبويه أن يحرك الواو؛ لأنه يرى أنّ المحذوف واو مَفعُول الزائدة... قال أبو علي أيّده الله: هذا هكذا ألا ترى أن الواو إذا كانت عيناً ألقيت عليها حركة الهمزة وإن كانت ظرفاً وذلك قولهم جمعياً في تخفيف ضوء: ضوٌ فسُموٌ عند سيبويه مثل "ضَوٌ"؛ لأنّ المحذوف عنده واو مفعول.

إذا كان كلك فمذهب سيبويه في تخفيف "مَسوء": مَسّوٌ لأنّ مَسَو فيه همزة متحركة وما قبلها حرف ساكن كما قال سيبويه وذلك واو "مسوء" عنده عنين الكلمة لا واو المدّ في "مفعول" كما ذكرنا في المسألة السّابقة[1].

وخالف الأخفش سيبويه في ذلك إذا حكى أبو علي عن أبي العباس أن الأخفش يقول في تخفيف "مَسُو": مَسُوَّ بالقلب والإدغام كما تقول مَقْرُوّة[2].

وقد قال سيبويه في ذلك: "إذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو أو باء زائدة ساكنة لم تُلْفَ بناءً ببناء، وكانت مدّة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف، أُبدل مكانها واو وإن كانت بعد واو، وياء إن كانت بعد ياء ولا تحذف فتحرك هذه الواو والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو بمنزلة الزّوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات والواوات[3].

بناء على قول سيبويه هذا ويكون مذهب الأخفش في تخفيف "مسوء" على "مَسُوَّ" بإدغام الواوين لأنّ في "مسوء" عند الأخفش واو "مفعول"، وهي "زائدة ساكنة" وبعدها "همزة متحركة" فالقياس عنده أن لا تحذف الهمزة، بل يبدل مكانها واوّ، لأنّها بعد واو زائدة ثم تدغم الواوان، فتصبح "مَسُوّ".

---

(1) هدى جنهويتشي، "خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري"، مكتبة دار الثقافة، عمان، الطبع الأولى، 1414هـ – 1993م، ص: 232 – 235.

(2) "المسائل البصريّات"، 323/1.

(3) سيبويه، "الكتاب"، 547/3 هارون، 166/2.

الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في غير الثلاثّي:

هو حركة الحرف قبل الآخر. إلا أن هنالك كلمات تكون بلفظ واحد في اسم الفاعل واسم المفعول، كمحتاج ومختار ومعتد فتتفق هذه الصيغة عندما لا تظهر حركة ما قبل الآخر وتعرف من خلال السياق. هنالك صيغ أخرى يكون عليها اسم المفعول من الثلاثي على وزن غير مفعول منها:

فعيل:

تأتي بمعنى مفعول وذلك نحو: جريح وقتيل ويلاحظ أن أفعالها لا تقبل التفاوت واختلف العلماء في قياسه فعيل ذكر ابن مالك أنه سماعي وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث فقال: يجيء كثيراً على فعيل ولا يقاس عليه نحو قتلته فهو قِتيلِ وكُحَل عينه فهو كَحِيل[1].

وذكر ابن عقيل أن بعضهم زعم أن فعلاً مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينل قياساً كعليم[2].

ويلاحظ أن صفة فَعِيل قد تضيف إلى اسم المفعول معنى المبالغة وذلك نحو: حَميدٌ، وجَريحٌ فهي أبلغ من مَحمْوُد ومَجْروح.

إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبّهة[3]:

إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبّهة إذا كان على زنةَ الأصليَّ وهو أن يكون من الثلاثي على وزن "مَفْعُول" ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى "فعِيل" ونحوه مما سيأتي

---

[1] ابن مالك، "شرح الكفاية الشافية"، 138/3.

[2] ابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، 138/2.

[3] أبو الحسن نور الدّين علي بن محمد بن عيسى المتوفى سنة 900هـ، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م، 231/2.

بيانه أَيَجُزْ فلا يقال: "مَرْرتُ بَرجُلٍ كحِيلِ عَيْنِهِ" ولا "قتيل أبيهِ"، وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى السماع. والله اعلم.

اسم المفعول: هو ما اشْتُقَ من مصدر المبني للمجهول[1]، لمن وقع عليه وهو من الثلاثي على زنة "مَفْعُول" كمنصور، وموعود ومَعَول ومبيع، ومَرْميَّ، ومُطوِيّ. أصل ما عدا الأولين مْفُوْل، مَبْيُوع ومَرمْوي ومَطْوُوي، كما سيأتي في باب الإعلال.

وقد يكون على وزن فعيل كقتيل وجريح. وقد يَجيء مفعول مراداً به المصدر، كقولهم: ليس لفلان مَعْقُول، وما عنده معلوم أي عَقْل وعَلم.

وأما من غير الثلاثي، فيكون كاسم فاعله، ولكن بفتح ما قبل الآخر، نحو مُكْرَم، مُعَظَم، ومُسْتعاَن به.

وأما نحو مُخْتار ومُعْتدَّ ومُنْصّب ومُحاَبَ ومُتَحاب، فصالح لاسمي الفاعل والمفعول.

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار[2] والمجرور أو المصدر، بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول.

مجيء المصدر على وزن اسم المفعول وقال سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولاً[3]: ومثل ذلك سرح به مسرح تسريحاً والتسريح بمنزلة الضرب والمضروب، قال جرير:

ألم تعَلَمْ مُسَرحَي القوافي فلا عيباً بهن ولا إجيلاناً[1]

---

[1] سيبويه، "الكتاب".

[2] حمد الحملاوي، "شذا العرف في فن الصرف"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1420هـ – 2000م، ص: 56.

[3] سيبويه، "الكتاب"، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2009م.

ثانياً: اسم التفضيل:

تعريفه وصياغته:

عند سيبويه: قياس من باب "أَفْعَل" مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثيرة السماع كقولهم: "هو أعطاهم للدينار، وأولاهم للمعروف"، وأنت أكرم لي من فلان"، وهو كثير. ومجوزة قلة التغيير لأنك تحذف منه، وتردّه إلى الثلاثي، ثم تبني منه أفعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الإفعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته[2].

ونقل عن المبرّد الأخفش، جواز بناء أفعِل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه، كـ"انْفَعَل" و"اسْتَفَعَل" ونحوهما، قياساً؛ وليس بوجه، لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف "أَفْعَلَ"[3].

قال ابن الحاجب: اسم التفضيل، ما اشتق من فعِل، لموصوف بزيادة على غيره وهو: "أَفْعَلَ".

قال الرضيّ: ينتقض بنحو "فاضِل"، وزائِد" و"غالب"؛ ولو احترز عن مثله بأن قال: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه، أي: في الفعل المشتق منه، لانتقض بنحو: "طائِل" أي: زائد في الطول على غيره، وشبهه من اسم الفاعل المبنيّ في باب المغالبة.

---

(1) البيت لجرير في ديوانه، ص: 651، ويوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ)، "شرح أبيات سيبويه"، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1394هـ - 1974م، 97/1.

والشاهد فيه قوله: المسرح حيث المصدر الميمي موقع المصدر (تسريح).

(2) سيبويه؛ عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه.

(3) رضي الدّين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى سنة 686هـ، "شرح كافية ابن الحاجب"، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م، ص: 516.

والأولى أن يقال: هو المبنيّ على "أَفْعَل" لزيادة صاحبه على غيره في الفعل أي: في الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: "خيْرٌ"، و"شرٌّ" لكونهما في الأصل: أخَيَر" وأشرّ"، فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس.

يصاغ للتفضيل في العربية موازن للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة معينة وزاد أحدها على الآخر فيها، وهذه الزيادة مطلقة من كمال أو نقص أو حسن أو قبح ونحو ذلك، وقد تكون المفاضلة في صفة نسبية غير بينة ولا مشهورة في المفضل والمفضل عليه. وشبهه العلماء بالتعجب وذلك لأنّ ما جاء في التعجب جاء في التفضيل وما امتنع فيه.

فقد ذكر الجرجاني أن كل موضع امتنع فيه ما أفْعَله امتنع أفْعَل به وأفْعَّل من هذا لأنّهن أخوات[1].

وقال ابن الحاجب[2]: وشرطه أن يُبنى من ثلاثي مجرّد ليمكن البناء، وليس بلون ولا عيب، لأن منها "أفْعل"، لغيره؛ نحو: "زيد أفضل الناس" فإن قصد غيره توصِّل إليه بـ"أشدّ" ونحوه، مثل: "هو أشدّ استخراجاً وبياضاً وعَمّر"؛ وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول، نحو "أعذَر" و"ألْوم" و"أَشْغَل" و"أَشْهَرَ".

قال الرضي: وهذا الثلاثي يجب أن يكون مجرداً من أحرف الزيادة، وتاماً غير لازم للنفي، متصرف قابل معناه للكثرة؛ فقولنا: "جاء منه فعل" احتراز من "أيدَى"، و"أرجَل" من "اليد"، و"الرجل"، فإن لم يثبت؛ وقولهم: "أَحنك الشاتين"، أي: آكلهما من "الحنك"؛ و"أوّل". شاذ[3].

---

[1] الجرجاني، "المقتصد في شرح الإيضاح"، 385/1.

[2] ابن الحاجب، "شرح كافية ابن الحاجب".

[3] الشذوذ في "أول" أنّه من مادّة "وول"، وليس منها فعل.

ونفصل هذه الشروط التي ذكرها علماء اللغة في صياغة اسم التفضيل في الآتي:

1/ أن يكون ثلاثياً مجرداً:

يبنى من الثلاثي المجرد وذلك نحو أكرَمَ وأصدق من كرْم وصَدقَ وهو الشائع الكثير في اللغة قال ابن الناظم: "ولا يبنى من وصف لا فعل له.. ولا من فعل زائد على ثلاثة أحرف[1].

2/ أن يكون تام:

وقولنا: "تام" احتراز عن الأفعال الناقصة كـ"كان" و"صار" فإنه لا يقال "أكوَن" و"أصَيَر" كما قيل وعلَلَ ذلك لكون مدلول الناقصة: الزمان دون الحدث، كما توهَّم بعضهم؛ ولا فعل موضوع للتفضيل في الحدث.

والحق أنها دالة على الحدث أيضاً، كما سيجيء في بابها، فلا منع وإن لم يسمع أن يقال: "هو أكون منك منطلقاً"، وهو "أصير منك عينّاً" أي: أشدّ انتقالاً إلى الغِنى. وقولنا: "غير لازم للنفي" احتراز عن نحو: ما نبس بكلمة، فإنه لا يقال: "هو أنبس منك" لئلاّ يصير مستعملاً في الإثبات، فإن قيل "لا أنبس" قلت: ليس "لا أنبس" لنفي الحدث الذي هو التكلم، و"نبسٍ" موضوع له، بل هو النفي الفضل في التكلم. وقولنا: "متصرِّف"، احتراز عن نحو: "نَعْم"، و"بئس" و"ليس"؛ إذا لا يقال: "أنْعَم" وأبأس، وأَلْيس".

3/ أن يكون قابلاً للتفاوت:

معنى المفاضلة أن يكون الوصف متفاوتاً في القلة والكثرة وغيرها لكن هنالك صفات لا تفاوت فيها كمات، وفني لذلك أجمع علماء اللغة على منع

---

[1] ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد، "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص: 478.

صياغة اسم التفضيل من الفعل الغير قابل للتفاوت مطلقاً، إذ لا يصاغ إلا مما يقبل الزيادة والنقص.

4/ أن يكون مبنياً للمعلوم:

ينسب بالتفضيل الوصف إلى فاعله لذلك لا يصاغ من فعل مبني للمجهول، يقول ابن هشام: "يؤتى بفعل مساعد ثم يتبع بالمصدر المؤول للفعل للمجهول"[1] وذلك لكي لا يلتبس المبني للمعلوم بالمبني للمجهول عند الإتيان بالمصدر الصريح.

لكن الواقع اللغوي يخرج بعض الأسماء عن ذلك إذا أدت معنى فعل الماضي ولم تؤد إلى لبس، فقد جاء من جنّ فهو أجنَّ ومن زهي فهو أزهَي وقد ورد في القرآن الكريم بصياغة مباشرة من الفعل "حَبَ" وذلك في قوله سبحانه وتعالى: (رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ)[2] ومما جعله أكثر وضوحاً هو تعديته إلى حرف الجر.

5/ ألا يكون الوصف منه على أفعل فَعْلاء:

نظام اللغة يقوم على القيم الخلافية ودفع الإبهام لإزالة اللبس وهذا مما أدى إلى عدم صياغته من الفعل الذي صفته المشبهة أفعل كالأفعال كالعَوَر والعَمَى وعَرْج لن صفتها تطابق اسم التفضيل ويكثر ذلك في الألوان والعيوب يقول ابن الحاجب: والحق أنه إنما لم يتعجب منه، لنه بني منهما أفعل لغير تفضيل.

---

[1] ابن هشام، "أوضح المسالك"، 269/3.

[2] سورة يوسف، الآية: 33.

المبحث الثالث
أسماء الزمان والمكان واسم الآلة

أولاً: أسماء الزمان والمكان:

صياغتها:

قال صاحب "الكتاب"[1]: ما بُني منهما من الثلاثي المجرّد على ضربين: مفتوح العين ومكسورُها، فالأول من كلّ فعل كانت عينُ مضارعه مفتوحة كـ"المِشَرْقَ"، و"الملبَس" و"المذهَب" أو مضمومة كـ"المصَدْرَ" و"المقَتْلَ" و"المقَامَ" إلاّ أحد عشر اسماً وهي: المَنْسِك، والمجزر، والمنبت، والمطلِع، والمشرِف، المغرِب، والمفرِق، والمسقِط، والمسكِن، والمرفِق، والمسجِد.

ويقول صاحب الكتاب: والثاني بناؤه من كل فعلِ كانت عينُ مضارعُه مكسورة كـ"المَحْبِس" و"المجلِس" و"المبيت" و"المصيف"، و"مَضْرِب" الناقة، و"منتجِها" إلا ما كان منه معتلَّ الفاء أو اللام، فإن المعتل الفاء مكسورٌ أبداً كـ"المَوْعِد" و"المورِد" و"الموضِع"، و"الموجِل" و"المَوْجِل". والمعتل اللازم مفتوحُ أبداً، كـ"المأتّى" و"المرمَى"، و"المأَوَى"، و"المثوَى" وذكر الفراءُ قد جاء: "مَأوِي الإبلِ" بالكسر.

مجيئها على "مَفْعِلة" و"مَفْعَلة"، و"مَفْعُلة":

قال صاحب "الكتاب"[2]: وقد يدخل على بعضها تاءُ التأنيث كـ"المَزلّة" والمظِنّة" و"المَغبُرة" و"المَشرُفة"، و"المَسربةُ" فأسماء غير مذهوب بها مذهب الفعل.

اشتقاقها من الثلاثي المزيد فيه والرباعي:

---

[1] عمرو بن عثمن بن قنبر الملقب بسيبويه، الكتاب،.

[2] المرجع السابق.

قال صاحب الكتاب[1]: وما بُني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي فعلى لفظِ اسم المفعول، كـ"المُدْخَل"، و"المخْرَجَ" و"المُغار" في قوله من الطويل:

وما هَي إلاّ في إزارٍ وعِلْقة مَعارَ ابى هَمَام على حَيّ خيما[2]

وقولهم: "فلان كريم المركَب، والمقاتِل والمُضْطَرِب، والمُنْقَلبِ والمُتَحامَلِ والمُدَحْرَج، والمحُرْنَعم" قال العجّاج من الرجز:

مُحْرَنْجَمُ الجامِلِ والنُؤِيَّ[3]

قال سيبويه[4]: ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو "الضفدِع" والثَّعْلَب" كراهة أن يثقُل عليهم؛ لأنهم قد يتغنون بأن يقولوا: "كثرة الثَّعالِب".

وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مَسْبغة ومأسَدة ومْذأبةٌ: وليس في كلّ شيءٍ يقال إلاّ أنْ تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكَلّمْ به.

ومذهب سيبويه[5] أن عين "حَيّة" ياءُ فهو من لفظ "حَيتُ". وقال غيره: العين واوٌ والأصل: حَوْيَة فقلبت ياءَ على حدّ قلبها في طوْيتُه طيّاً، ولويته لَيّاً. فيكون من لفظ "حَوَيْتُ" وحكى صاحب العين[6]: "أرض مَحْواةٌ" ويشهد بهذا

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، 94/5.

[2] البيت لحُميدْ بن ثوْر الهلالي.

اللغة: الأزار: المئزر والعلقة: ثوب إلى الفخذين بلا كمين تلبسه الجارية.

المعنى: وصف امرأة بصغر السن كانت تلبس ثياباً خاصة بالصغار عندما أغار بن هامام في ختضم.

الشاهد: نصب (معار) على الظرفية الزمانية.

[3] الرجز للعجاج في ديوانه، 484/1، وخزانة الأدب، 275/11.

اللغة: المحرنجم: المكان الذي تحرنجم، أي تجتمع فيه الإبل. الجامل: القطيع من الإبل، النؤي: مجرى يُحفر حول الخيمة ليقيها السَيل.

الشاهد فيه قوله: "محرنجم" حيث جاء اسم المكان مع وزن اسم المفعول.

[4] سيبويه، "الكتاب"، 94/4.

[5] سيبويه، "الكتاب"، 345/3.

[6] الخليل بن أحمد الفراهيدي، "كتاب العين"، 317/3 (حيو).

القول قولهم: "حَوَاءُ" لصاحب الحيّات، وسيبويه يجعل "حَوّاءً" من معنى "الحيّة" لا من لفظها فاعرفه.

تعريف العلماء لأسماء الزمان والمكان:

ما بنى منهما من الثلاثي المجرّد على ضربين: مفتوح العين، ومكسورها فالأول بناؤه من كل فِعْل كانت عين مضارع مفتوح كالمَشْرَب، والملبَس والمذهَب، أو مضمومة كالمصدُر والمقتل والمقام إلا أحد عشر اسماً وهي: المَنسَك والمَجْزر، والمنبت والمطْلِع، والمَشْرِق والمَغْرِب، والمَفْرِق والمَسْقِط والمَسْكِن، والمَرْفِق والمَسْجِد[1].

والثاني بناؤه من كل فعل كنت عين مضارعه مكسوره كالمَجْلِس والمَحَبْس والمبين، والمصيف ومضرب الناقة، ومُنْتجها إلا ما كان منه معتل الفاء أو اللام فإن معتل الفاء مكسور أبداً كالموعِد والمورِد والموضِع، والمأوى والمثوى وذكر الفرّاء أنه قد جاء مأوِى الإبل بالكسرة.

وما بني من الثلاثي المزيد فيه، والرباعي فعل لفظ اسم المفعول كالمُدْخَل، والمَخْرَج والمُغَار في قوله:

مُغارٌ ابن همّامٍ عَلَى حيَّ حْتَعمَا وَمَا هَي إلاّ إزارٍ وعَلَقَةٍ

وهنا يتفق الزمخشري مع سيبويه في صياغتها.

ورد في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع[2].

---

[1] الزمخشري، "المفصل في صفة الإعراب"، تحقيق: د. محمد محمد عبد المقصود وحسن محمد عبد المقصود، دار الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ص: 308 – 309. سيبويه، "الكتاب"، 235/2، وقد نسبه إلى حُمَيْد بْنِ ثَوْر، وانظر: ابن يعيش والمفضل، ص: 238

[2] الإمام جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة 911هـ، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، ص: 286.

"مسألة": "يصاغ من الثلاثي مَفْعَل" بفتح الميم والعين "قياساً لمصْدر وزمان ومكان إن اعتلت لامه مطلقاً" سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثلاً أم لا؛ كمْرعى، ومَرْمى ومَدْعى، ومَوْعى.

أولاً بأن كان صحيح اللازم "فتكسر العين إن كان مثالاً بالواو" كمَوعْدِ ومَوْرِد، ومَوْقِف لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخَفّ منها وبين الفتحة، فإن كان مثالاً بالياء فبالفتح كمَيْسَر.

وتكسر العين أيضاً في غير المصدر أي في الزّمان والمكان "وإن كان من يَعْفِل بالكسر" غير مثال منقوص، ولا منقوص لأنهما يبنيان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها مشتُق منه كمَضْرِب بخلاف المصدر، فإنه بالفتح كمضرِب، وبخلاف الثلاثة من يَفْعَل أو يَفْعِل فإنها بالفتح أيضاً كمشْرَوب، ومَقْتَل. وما عينه ياء كغيره أو مخيّرْ أو مسمع أقوال.

من غير الثلاثي:

ويصاغ من غيره أي الثلاثي للثلاثة[1]: لفظ المفعول في المستعمل مصدراً: كما في قوله تعالى: (بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا)[2] أي إجراؤها وإرساؤُها. وفي قوله تعالى: (وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ)[3].

وما عدا ذلك مسموع، لا يقاس عليه؛ كالمَشْرِق والمطلِع والمغْرِب والمرْفِق والمجْزِر، والمَسْقِط، المَنْبِت والمَسْكِن، المَنسِك والمُسْجِد بالكسرة والقياس فتحها.

ثانياً: اسم الآلة:

---

[1] أي المصدر والزمان والمكان.

[2] سورة هود، الآية: 41.

[3] سورة سبأ، الآية: 19.

احتياج الإنسان للأدوات جعله يضع لها مسميات منذ القدم. استخدم العرب (آلة) وعنوا بها ما يعالج به كالأداة فلم يميزوا بين أنواعها فهم كانوا يعتمدون على الأدوات لا الآلات وشاع هذا المصطلح في كتب الصرف عموميته.

لم يذكر سيبويه في كتابه "اسم الآلة" بهذا الاسم بل قال: "هذا باب عالجت به – ونص الباب – كل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن وذلك قولك: "مِحْلب ومِنْجلَ.. وقد يجيء على مفعال نحو مِفراَقٍ ومِفْتاح. مِقراضٍ" وقالوا: المِفَتح كما قالوا: المخَرز، وقالوا: المسِرجة كما قالوا المِكْسْحة[1].

واسم الآلة هو اسم مبدوء بميم زائدة للدلالة على ما حصل الفعل بواسطته وهو صفة صرفية تدلّ بمادتها الصوتية على حدث وبصفتها على الآلة. فاسم الآلة ما يشتق من فعل ثلاثي متعد أو لازم على عدة صيغ، يقول الزمخشري: "اسم ما يعالج به وينقل ويجيء على مِفْعَل ومِفْعَلَه ومَفعَال كالمِقصَّ والمخِلْبِ والمِكْسَحة[2] والمصفَاة والمقراض والمِفْتَاح"[3].

1/ مِفْعَل: وذلك نحو مضرب ومبرد ومشرط في الفعل المتعدي وقد يجئ قليلاً على مفعل بفتح الميم ومن ذلك مقبض وللحبل" ومنقل" للخف" وذكر ابن مالك أنّ حقه أن يكسر ميمه لأنّه آلة الانتقال[4] ونرجح أن هذا الكسر ربما للتفريق بينهما وبني اسم المكان.

كما جاء على مُفْعُل وهو قليل ومنه مُنْصَل "للسيف" ومُدْهَنِ "آلة الدِهن" ويقول الزمخشري في "المُسْعَط"[5]، والمنْخَل والمدهْنَ والمكِحَلة

---

[1] سيبويه، "الكتاب"، 94/4 – 95.

[2] المكسحة: ما يكنس به من كسح، فتقول كسحت البيت أي كنسته.

[3] الزمخشري، "المفضل في صناعة الإعراب"، ص: 298.

[4] ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، 439/2.

[5] مُسْعُط: الإناء يجعل فيه الصعوط ويصب في الأنف.

والمِحْرضة[1]، وذكر عنها سيبويه أنها لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية[2] وهذه الأسماء ربما تأتي على مِفعل أحياناً.

2/ مِفْعَلة: وهي مؤنث مِفْعَل ويقول الزمخشري: "إنّهم انثوا مِفْعَل كما انثوا المكان"[3] والآلة قد تأتي كثيراً على مِفعَله ومثل لها ابن مالك بمْرآةٍ ومِكْسَحةٍ.

3/ مِفعَال: مثل له ابن مالك بمحراثٍ ومِنْقَاش[4]، ومثل له الزمخشري بمقراضٍ ومفتاح كما سبق. ففي قوله تعالى: (وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلاَ تَنقُصُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ)[5] فالمكيال والميزان آلتان للكيل والوزن جاءتا على مِفْعال.

4/ فَعَال وفعَال: وقالها ابن مالك ومثل لها (إرات) وهو آلة تأريث النار وإضرامها و"سيراد" وهو ما يخرز به[6] وحديثاً جاءت صيغ كثيرة مستحدثة من هذه الصيغ نحو غِلاف وشرَاع وزناد.

أمّا فُعْال فقد وردت في سورة يوسف في قوله تعالى: (قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ)[7] فصُوَاع اسم لآلة الكيل.

وقد تأتي صيغ أخرى استحدث منها كثير في العصر الحديث، وذلك نحو:

فاعِلة: كقاطِرةٌ ورَافِعة.

فاعُول: كسَاطُور وشاكوش.

---

[1] المحرضة: وعاء المرض.

[2] المرجع السابق، ص: 298.

[3] ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، 438/2.

[4] المرجع السابق، ص: 439.

[5] سورة هود، الآية: 84.

[6] الزمخشري، "المفضل في صناعة الإعراب"، ص: 298.

[7] سورة يوسف، الآية: 72.

فعّالة: كَغسّالة وكسّارة ودَبّابة[1].

وتفيد هذه الصيغ التكثير والتكرار لما فيها من تشديد العين ونجد بعض الأسماء لأدوات اشتقت من أفعال غير ثلاثية على الأوزان السابقة منها مِعلاف من أعلف ومِحْرَاك من حَرّك.

[1] آلة قديمة لدك الحصون.

الخاتمة:

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربّنا ويرضي والحمد لله على نعمه الكثيرة قال تعالى: **(وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا)**[1].

بعون الله وبحمد وتوفيقه أكملتُ الدارسة بحثها المتواضع هذا والذي اعتبره شيئاً صغيراً من ذلك البحر الزاخر "والدّرُ المصون" إذ جعلني من طلبة العربية التي شرفها سبحانه وتعالى فأنزل بها كتابه الكريم.

وما زال كتاب سيبويه على أكثر ما ألف بعده عظيم القدر فلم تتغير بهجته ولم تخلف جدته فهو كالدوحة الباسقة.. وغيره أغصان لها فروع، وكالنهر المتدفق يغذي فروعه وجداوله.

النتائج:

وقد توصل هذا البحث للنتائج الآتية:

1/ اسم الفاعل أصل عمل الأسماء العاملة عمل الفعل وهو أقواها عند سيبويه وما ذكره من حالات إعماله وشروطه سار عليها غالبية النحاة، أما من خالفه من الكوفيين وغيرهم في إعماله وإعمال أمثلة المبالغة وتوصل هذا البحث أنّ ما احتجوا به كان ضعيفاً.

2/ لم يفرد سيبويه لاسم المفعول أبواباً خاصة على الرغم من أنه عامل قوي، واكتفى ببعض الإشارات إلى إعماله مقرونة بعمل اسم الفاعل دلالة على إعماله بشروط عمل اسم الفاعل وحالاته فلم يلجأ إلى التكرار، والتزم بذلك النحاة من بعده.

---

[1] سورة إبراهيم، الآية: 34.

3/ يعمل اسم التفضيل عمل الفعل فيرفع ضميراً مستتراً ولا يرفع الظاهر إلا ضمن شروط مسألة "الكحلة" بأن يكون الاسم مفضلاً على نفسه باعتبارين ويكون الكلام منفياً، وما ورد عاملاً في غير هذه المسألة فهو على لغة رديئة لم يجز سيبويه القياس عليها واسم التفضيل أحد الأسماء التي ينصب بعضها على التمييز وقد أوضح ذلك سيبويه خلال عرضه أحوال اسم التفضيل في الكلام.

4/ أكثر المشتقات وروداً في السور ما كان من الثلاثي المجرد فهو أكثر الأصول استعمالاً ثم المزيد بحرف فالمزيد بحرفين وبثلاثة أحرف فالرباعي فالملحق به.

5/ كانت أكثر شواهده من الشعر الموثوق به من شعر القبائل الشمالية ومن طبقات الشعر الثلاث الأولى.

6/ يعمل المصدر عمل الفعل منوناً ومضافاً إلى فاعله أو إلى مفعوله ومحلّي بـ"أل" ويختلف عن اسم الفاعل في كونه لا يحتوي على ضمير الفاعل فكلمة "ضارب" يفهم منها الحدث وفاعل أمّا "ضرب" فيفهم منها الحدث ولا يعرف الفاعل لأنه لا يضمر فيه.

7/ لم يكن عرض سيبويه للمادة عشوائياً غير منظم، وقد وجد هذا البحث أن منهجه يمتاز بسمات المناهج: الوصفي والمعياري والتحويلي كما امتاز بمنهج تعليمي لكثرة ورود الأمثلة والشواهد.

8/ تعمل الأسماء على نحوين الأول: عمل الفعل ويشمل عمل المشتقات وعمل المصدر، والثاني: عملها الخاص المتمثل بعمل المبتدأ في رفع الخبر الذي هو عين المبتدأ ونصبه إن كان مغايراً له.

التوصيات:

1/ ضرورة الاهتمام بكتاب سيبويه وإعادة دراسته في جميع المراحل الجامعية والدراسات العليا خاصة والبحوث النحوية واللغوية واتخاذه مرجعاً أساسياً لا يستغني عنه.

2/ ربط الدراسات اللغوية بكتب التراث المصادر الأولى من كل مجال، والصبر على دراستها وحسن تفهما فهذا التراث وحده هو الكفيل بصنع الباحثين.

3/ التمرس على أسلوب سيبويه ومصطلحاته والتغلب على صعوباته ونشره على أوسع نطاق حتى يكون الأول في دراسة العربية للمتخصصين.

4/ الاهتمام بمرادفة الدراسات التطبيقية للدراسات النظرية في علمي الصرف والنحو.

5/ دراسة كتاب سيبويه لما فيه من مادة علمية غزيرة وشواهد تزخر بعيون الشعر.

6/ توصي الدراسة بدراسة هذا النوع من الموضوعات والمسائل التي ترتبط بعمل أصول النحو وصلته لأنها موضوعات تستحق البحث والدراسة.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

الآيـة	رقمها	الصفحة
(قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)	32	ط
(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ)	62	9
(فتوبوا إلى بارئكم)	54	12

سورة آل عمران

الآيـة	رقمها	الصفحة
(وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ)	4	71
(لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)	105	71

سورة النساء

الآيـة	رقمها	الصفحة

ة		
11	1	(وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)

سورة المائدة

الصفحة	رقمها	الآيــة
61	41	(سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ)

سورة الأنعام

الصفحة	رقمها	الآيــة
48	27	(يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا)
62	96	(وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ)
94	124	(اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)

سورة الأعراف

الآيــة	رقمها	الصفحة
(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)	32	17

سورة التوبة

الآيــة	رقمها	الصفحة
(قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ)	24	3

سورة يونس

الآيــة	رقمها	الصفحة

		ح ة
(فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ)	98	7

سورة هود

الآيــة	رقمها	الصفحة
(لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ)	43	7
(فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ)	116	7
(وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ)	72	19
(ضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ)	12	69
(وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ)	45	97

(فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ)	12	102
(مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا)	56	103
(وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ)	12	107
(فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ)	12	115
(وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاء بَعْدَ ضَرَّاء مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ)	10	118
(بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا)	41	136
(وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ وَلاَ تَنقُصُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ)	84	138

سورة يوسف

الآيـة	رقمها	الصفحة
(قَالُواْ يَا أَبَانَا مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ)	11	12
(قَالَ قَآئِلٌ مَّنْهُمْ لاَ تَقْتُلُواْ يُوسُفَ)	10	103
(وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ)	42	103
(يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ)	46	118
(رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ)	33	132
(قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ)	72	138

سورة الحجر

الآيـة	رقمها	الصفحة

الآيـة	رقمها	الصفحة
(وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ)	22	106

سورة النحل

الآيـة	رقمها	الصفحة
(أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ)	92	96
(أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ)	92	97

سورة الإسراء

الآيـة	رقمها	الصفحة
(رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ)	54	97

سورة الكهف

الآيـة	رقمها	الصفحة
(... وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا)	18	61

(وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)	18	63
(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)	103	79
(أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا)	34	96
(ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا)	12	96
(وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)	18	102

سورة الأنبياء

الآيـة	رقمها	الصفحة
(إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)	92	18

سورة الحج

الآيـة	رقمها	الصفحة
(الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ)	40	8

سورة المؤمنون

الآيـة	رقمها	الصفحة

ة		
116	15	(ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ)

سورة الأحزاب

الصفحة	رقمها	الآيــة
24	35	(وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)

سورةسبأ

الصفحة	رقمها	الآيــة
ج	13	(اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ)
17	48	(قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ)
136	19	(وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ)

سورة الصافات

الصفحة	رقمها	الآيــة

(أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ * إِلاَّ مَوْتَتَنَا الأُولَى)	59	116

سورة الزمر

الآيــة	رقمها	الصفحة
(إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ)	30	69
(إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ)	30	80
(مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ)	30	116

سورة غافر

الآيــة	رقمها	الصفحة
(يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ)	19	70

سورة الجاثية

الآيــة	رقمها	الصفحة
(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اقترفوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا	21	13

الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ)		

سورة المجادلة

الآيــة	رقمها	الصفحة
(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)	11	أ

سورة المنافقون

الآيــة	رقمها	الصفحة
(لولا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ)	10	10

سورة التحريم

الآيــة	رقمها	الصفحة
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا)	8	118

سورة الحاقة

الآيــة	رقمها	الصفحة
(فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ)	8	70

سورة القيامة

الآيــة	رقمها	الصفحة
(أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى)	40	12

سورة الطارق

الآيــة	رقمها	الصفحة
(مَّاء دَافِقٍ)	6	106

سورة القارعة

الآيـة	رقمها	الصفحة
(عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)	7	106

سورة الهمزة

الآيـة	رقمها	الصفحة
(وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ)	1	118

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	رقم الصفحة
"من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة"	ط
"أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ"	3
"كل مولود يولد بالفطرة حتى يكون أبواه هما اللذين يهودانه وينصرانه"	25
"ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه لبس أبا الدرداء"	35
"ارَحَمُوا مُفلَجَكُم"	105

فهرس الأبيات الشعرية

قافية الألف

القائل: زهير			الصفحة
بداَ لِيَ أني لَستُ مُدْرِكَ ما مَضىَ	***	ولا سَـابِقاً شَـيْئاً إذا كـان جائيَـا	22
القائل: القلاخ			
أخـا الحَـرْبِ لباسـاً إليهـا جِلاَلَهـا	***	ولـيس بـولاّج الخوالـفِ أعقـلاً	86
القائل: جرير			
ألـم تعَلَـمْ مُسَـرحَي القـوافي		فـلا عيبـاً بهـن ولا إجيلانـاً	124

قافية الباء

القائل: أبي طالب بن عبد المطلب			الصفحة
بَكَيـتُ أخـا لأواءً يُحْمَـدُ يَوْمُـهُ	***	كـريمٌ رُؤوسَ الـدّارعينَ ضَـروبُ	65
القائل: الحطيئة			
سرِى أمـامُ فـإن الأكْثَرِين حَصـىّ	***	والطَّيبُـون إذا مـا يُنْسَـبونَ أبـاً	79

قافية التاء

القائل: عمر بن لجأ التميمي			
أَنْعَتُهـا إنّـي مِـن نُعَّاتِهـا	***	كُـومَ الـذُّرَى وَارِقَـةً سُـرَّاتَها	78
القائل: عمر بن لحاء التميمي			
لو صُنْتُ طَرْفكَ لمْ تُرَعْ بَصفاتِها	***	لمـا بَـدتَ مَجْلُـوَّةً وجَنَاتِهـا	85

قافية الحاء

القائل: الحطيئة			الصفحة
لِيَبـكِ يَزيـدَ ضـارِعٌ لِخُصـومَةٍ	***	وَمُختَـبِطٌ مِمّـا تُطـيحُ الطَـوائِحُ	9

قافية الدال

القائل: يحي بن المبارك اليزيدي			الصفحة
يـا طالـبَّ النحـو إلا فابكـه	***	بعـدَ أبـي عُمـرٍو وحمـادِ	38
القائل: زيد الخيل			
أتـاني أنّهـم مَزِقَـونَ عَرْضِـي	***	جِحـاشُ الكـرمَلينَ لهـا قَريـدُ	68
القائل: الأعشى			
فَقُلْـتْ لَـهْ هـذِهِ هاتِهـا	***	بأَدْمـاءَ فـي حَبِـل مُثْتادِهـا	78

قافية الراء

القائل: الفرزدق			الصفحة
إنّـي ضَمِنْـتُ لِمَـنْ أتـانِي مـا جَنـى	***	وأَبـي فَكـانَ وكُـنْتُ غَـيرَ غَـدُورِ	25
القائل: قيس بن ذريح			
أتبكِـي عَلَـى لُبْنَـى وأنـتَ تركتَهـا	***	وكُنْـتَ عليهَـا بـالملاَ أنـتَ أقـدرُ	26
القائل: الكميت			
رعـد وأبـرق يـا يزيـد	***	فمـا وعيـدك لـي بضـائر	28
القائل: ذو الرمة			
حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً على	***	الخسـف أو نرمـي بهـا بلـداً قَفْـرَا	28
القائل: طرفة			
حَـذِرٌ أمـوراً لا تَفِيـدُ وآمـنٌ	***	مَـا لـيس مُنْجَيـهُ مـنَ الأقـدارِ	66
القائل: طرفة			
حَـذِرٌ أمـوراً لا تَفِيـدُ وآمـنٌ	***	مَـا لـيس مُنْجَيـهُ مـنَ الأقـدارِ	67
القائل: أبان اللاحقي			
ضَروبٌ بنصل السَّيفِ سُوقَ سِمانِها	***	إذا عَـدِموُا زاداً فإنَّـك عـاقِرُ	87
القائل: طرفة			
ثـم زادو أنّهـمُ فـي قـومِهمُ	***	غُفُـرٌ ذَنـبهُمُ غيـر فُخـرْ	87
القائل: طرفة			
حَـذِرٌ أمـوراً لا تَفِيـدُ وآمـنٌ	***	مَـا لـيس مُنْجَيـهُ مـنَ الأقـدارِ	118

قافية الشين

القائل: عباس بن مرداس			الصفحة
أكــرّ وأحْمــى لِلْحَقيقَــةِ مِــنْهُمُ	***	وأضــرب منّــا بالسُّــيوُفِ القَوانِسَــا	94

قافية الضاد

القائل: ذو الرّمة			الصفحة
هَجُــومٌ عليهــا نفســه غيــر أنــه	***	متــى يُــرْمَ فــي عيْنْيــه بالسَّــحْ يَــنْهَضِ	86
القائل: ذو الرّمة			
هَجُــومٌ عليهــا نفســه غيــر أنــه	***	متــى يُــرْمَ فــي عيْنْيــه بالسَّــحْ يَــنْهَضِ	117

قافية العين

القائل: النابغة			الصفحة
فــأنّ مَجَــرَّ الرامِســان ذُيُولَهــا	***	عليــه قَضــيمُ نَمقَتْــه الضِّــوانعُ	98

قافية الفاء

القائل: قيس بن الحطيم			الصفحة
نَحْــنُ بِمَــا عِنْــدَنَا وَأَنْــتَ بِمَــا	***	عِنْــدَكَ رَاضٍ "والــرأي مختلــف"	24

قافية القاف

القائل: الناظم			الصفحة
كَلْنَ تَـرىَ فـيِ النّـاس مـن رَفْيـقِ	***	أولَــىَ بــهِ الفَضْــلُ مِــنَ الصِّــدّيقِ	93

قافية اللام

القائل: زهير الضبي			الصفحة
فَخَيْرٌ نَحُنُ عند الناسِ منكم	***	إذَا الدَّاعِي المُثَوّبُ قَالَ يَالاَ	59
القائل: أبي كبير الهذلي			
مِمَنَ حَمَلْتَ بِهِ وَهُنَّ عواقِدٌ	***	حُبُكَ النطاقِ خَشَبّ غيرَ مُهَبلَّ	89

قافية الميم

القائل: ساعده بن جؤية الهذلي			الصفحة
حَتّى شاَها كليلُ موهناَ عملٌ	***	باتَتْ طرباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ	66
القائل: لبيد بن ربيعة			
أو مَسِحلٌ شنجٌ عَضادة سَمحَجٍ	***	بسر إنه ندبٌ لهُ وكلومُ	67
القائل: الشماخ			
أمْن دِمنَتْين عَرّجَ الركبُ فيها	***	بحَقِل الرُخامي قد عفا كلاهما	76
أقَامت على رَبْعَيهما جارتا صفا	***	كميتا الأعالي جونتا مُصطلاهما	
القائل: حميد بن ثور الهلالي			
وما هَي إلاّ في إزارٍ وعِلْقة		مَعارَ ابى هَمَام على حَيّ خيما	134

قافية الهاء

القائل: ابن قيس الرقيات			الصفحة
تَبكْيكَمُ أسماء مُعوْلةَ	***	وتُقَولُ لَيلَى وأُرزئَيتِه	29

فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
أبو علي	57
الأخفش	35
الخليل	38
الدارقطني	32
الذهبي	32
الزجاجي	35
الزمخشري	32
السيوطي	34
القفطي	35
حماد بن سلمة	35
يعقوب الحضرمي	35

فهرس المراجع والمصادر

1/ إبـــراهيم عبـــد الله رفيـــدة، "النحـــو وكتـــب التفســـير"، الطبعـــة الثالثـــة، الـــدار الجماهيريـــة للنشـــر والتوزيـــع والإعـــلان، مصـــراته – ليبيا، 1989م.

2/ الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، "معاني القرآن وإعرابه"، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ – 1988م.

3/ الأنبـاري، أبـو البركـات عبـد الـرحمن بـن محمـد بـن عبـد الله بـن مصـعب بـن أبـي سـعيد، "أسـرار العربيـة"، تحقيـق: فخـر صـالح قبـاوة – دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ – 1994م.

4/ أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحبي، "مراتب النحويين"، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية، 1375هـ – 1955م.

5/ الصـــبان، أبـــو العرفـــان محمـــد بـــن علـــي الشـــافعي، "حاشـــية الصـــبان"، دار الكتـــب العلميـــة، بيـــروت، لبنـــان، الطبعـــة الأولـــى، ج3، 1417هـ – 1997م.

6/ ابـن جنـي، أبـو الفـتح عثمـان بـن جنـي الموصـلي، "المحتسـب فـي تبيـين وجـوه شـواذ القـراءات والإيضـاح عنهـا"، وزارة الأوقـاف، المجلـس الأعلـى للشئون الإسلامية، 1420هـ– 1999م.

"الخصائص"، طبع مصر، 1331هـ – 1913م.

"المحتسب"، الطبعة الثانية، 1986م.

7/ ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي، "الفهرست"، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1417هـ – 1997م.

8/ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، "الكشاف"، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ج4، 1407هـ.

9/ ابن جزي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الكلبي الغرناطي، "التسهيل لعلوم التنزيل"، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ.

10/ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ج12، 1422هـ – 2002م.

11/ أبو بكر بن أحمد قاضي شبهة، "طبقات النحاة واللغويين"، نشر د. محسن غياض، النجف، 1974م.

12/ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، "دلائل الإعجاز في علم المعاني"، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، 1413هـ – 1992م.

13/ ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، "الأصول في النّحو"، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ج.3

14/ أبـو حيـان، محمـد بـن يوسـف بـن علـي بـن يوسـف بـن حيـان أثيـر الـدين الأندلسـي، "البحـر المحـيط فـي التفسـير"، تحقيـق: صـدقي محمـد جميل، دار الفكر، بيروت، ج7، 1420هـ.

15/ الفـراء، أبـو زكريـا يحيـى بـن زيـاد بـن عبـد الله بـن منظـور الـديلمي، "معـاني القـرآن"، تحقيـق: عبـد الفتـاح شـلبي، محمـد علـي النجـار، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، ج.3

16/ أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، "النوادر في اللغة"، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، 1401هـ – 1981م.

17/ الفراهيـدي، أبـو عبـد الـرحمن الخليـل بـن أحمـد بـن عمـرو بـن تمـيم البصـري، "العـين"، تحقيـق: د. مهـدي المخزومـي، د. إبـراهيم السـامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج.3

18/ القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمـري، "الإنبـاه علـى قبائـل الـرواة"، تحقيـق: إبـراهيم الأبيـاري، دار الكتـاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.

19/ أبـو محمـد عبـد الله بـن مسـلم بـن قتيبـة الـدينوري، "الشـعر والشـعراء"، دار الحديث، القاهرة، (ج2، 1423هـ.

"المعـارف"، تحقيـق: ثـروت عكاشـة، الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1992م

20/ ابـن عصـفور، أبـي الحسـن علـي بـن مُـؤمن بـن محمـد بـن علـي الأشـبيلي، "المقـرب"، إشـراف د. إميـل بـديع يعقـوب، دار الكتـب العلميـة، بيروت، لبنان، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 1419هـ 1998م.

"شرح جمل الزجاجي"، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعّار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 1419هـ – 1998م

21/ أبي الحسن نور الدّين علي بن محمد بن عيسى، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، ج2، 1419هـ – 1998م.

22/ أبي علي الفاري، "الحجة"، تقديم: د. عبد الفتاح شلبي وآخرين، دار الكاتب العربي.

23/ ابن الحاجب، أبي عُمرو عثمان بن عُمر بن أبي بكر جمال الدين المالكي، "الإيضاح في شرح المفضل للزمخشري"، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م.

24/ أحمد إبراهيم سيد أحمد، "من مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش"، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.

25/ الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، أبو الحسين، "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، 1418هـ–1997م.

معجم مقاييس اللغة"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د. ط)، دار الفكر، 1399هـ – 1979م

26/ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي ثم الحموي، أبو العباس، "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير"، المكتبة العلمية، بيروت، ج2

27/ إميل بديع يعقوب، "المعجم المفضل في دقائق اللغة العربية"، الطبعة الأولى، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ – 2004م.

28/ ابن الحاجب، "الإيضاح في شرح المفصل"، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله.

29/ ابن السراج، "الموجز في النحو"، تحقيق: مصطفي الشويمي وبن سالم وامراجي.

30/ ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد، "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، لبنان، .

31/ ابن خالويه، "القرآن من كتاب البديع"، مكتبة المتنبي.

32/ ابن عقيل، "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق: د. محمد كامل بركات، 1984م.

33/ الأشموني، "حاشية الصَبان على شرح الأشموني"، ط صبيح، 1344هـ.

34/ الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، "الأصمعيات"، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، 1993م.

35/ الأمير علي المغني، "حاشية الأمير"، دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

36/ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، "كتاب الشعر"، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1988م.

37/ السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد، "أخبار النحويين البصريين"، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي – المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، ج1، 1373 هـ – 1966م.

38/ الرضي الأستربادي، "شرح كافية ابن الحاجب"، تقديم: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج3، 1419هـ – 1998م.

39/ الزجاجي، "مجالس العلماء"، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، الكويت، 1962م.

40/ الزمخشري، "أساس البلاغة"، تحقيق: عبد الرحيم محمود، 1953م.

"المفصل في صفة الإعراب"، تحقيق: د. محمد محمد عبد المقصود وحسن محمد عبد المقصود، دار الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى.

"المفصل في علم العربية"، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

41/ السمين الحلبي، "شرح عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ"، تحقيق: عبد السلام أحمد التنوجي، ليبيا، 1995م.

42/ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج2، 1418هـ – 1998م.

43/ القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ج4، 1424هـ.

44/ جوزيف الياس، "الوجيز في الصّرف والنحو الإعراب"، دار الملايين، الطبعة الأولى، 1999م.

45/ حمد الحملاوي، "ذا العرف في فن الصرف"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1420هـ – 2000م.

46/ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، "حاشية العطار على الأزهرية".

47/ الجرجاويّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، "شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2000م.

48/ خديجة الحديثي، "دراسات في كتاب سيبويه".

49/ الأستراباذي، رضي الدّين محمدّ بن الحسن، "كافية ابن الحاجب"، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج3، 1419هـ –1998م.

50/ سليمان يوسف خاطر، "منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه – دراسة نقدية تحليلية نحوية وصرفية"، مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، 1429هـ – 2008م.

51/ سيبويه، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1402هـ – 1982م.

52/ الأشـــموني، "شـــرح الأشـــموني علـــى ألفيـــة بـــن مالـــك"، قـــدّم ووضـــع هوامشـــه وفهارســـه: حســـن حَمـــدَ، إشـــراف د. إمَيـــل بـــديع يعقـــوب، المجلـــد الثـــاني، دار الكتـــب العلميـــة، بيـــروت، لبنـــا، الطبعـــة الأولى، 1419هـ – 1998م.

53/ الـذهبي، شـمس الـدين أبـو عبـد الله محمـد بـن أحمـد بـن عثمـان بـن قَايْمـاز، "تـذكرة الحفـاظ"، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، لبنـان، الطبعـة الأولى، ج4، 1419هـ– 1998م.

"ســير أعــلام النــبلاء"، الطبعــة الســابعة، مؤسســة الرســالة، بيــروت، 1990م.

54/ الرومـي، شـهاب الـدين أبـو عبـد الله يـاقوت بـن عبـد الله الحمـوي، "معجـم الأدبـاء"، إرشـاد الأريـب إلـى معرفـة الأديـب، تحقيـق: إحسـان عبـاس، دار الغـرب الإسـلامي، بيـروت، الطبعـة الأولـى، ج7، 1414هـ – 1993م.

55/ شـوقي ضـيف، "المـدارس النحويـة"، دار المعـارف، الطبعـة الحاديـة عشر، 2008م.

56/ القفطـي، شـيث بـن إبـراهيم بـن محمـد بـن حيـدرة، أبـو الحسـن، ضـياء الـدين المعـروف بـابن الحـاج القنـاوي، "حـز الغلاصـم فـي إفحـام المخاصـم"، تحقيـق: عبـد الله عمـر البـارودي، مؤسسـة الكتـب الثقافيـة، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.

57/ صـنعة أبـي سـعيد السـكري، "شـرح أشـعار الهـزليين"، تحقيـق: الأسـتاذ عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة، 1965م.

58/ عباس حسن، "النحو الوافي"، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر، ج.4

59/ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، "بغية الوعاة"، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا، ج2.

"الأشباه والنظائر"، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411هـ – 1990م,

60/ الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، أبو القاسم، "مجالس العلماء"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، 1403هـ – 1983م.

61/ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، "نزهة الإلباء في طبقات الأدباء"، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ – 1985م.

62/ عبد القادر بن عمر البغدادي، "خزانة الأدب"، تقديم: عبد السلام هارون، القاهرة، 1299هـ.

63/ العكبري، عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء، "التبيان في إعراب القرآن"، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، 1976م.

64/ ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، "أوضح المسالك"، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج3.

"شرح قطر الندى"، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ.

"مغنى اللبيب"، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ج2، 1985م.

65/ عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، تحقيق: محمد أبو الفضل، إبراهيم، دار النهضة مصر، القاهرة، 1955م.

66/ عثمان الفكي بابكر، "الاستشهاد في النحو العربي أصول النحاة ومناهجهم"، الطبعة الأولى، 1431هـ – 2010م.

67/ فخر الدين قباوة، "علم الصّرف"، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2012م.

68/ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، "الدرر المبثثة في الغرر المثلثة"، تحقيق: على حسين البواب، الرياض، 1981م.

69/ مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، بحث بعنوان: "أول كتاب في النحو العربي"، ج11، 1957م.

70/ محمد الخضر حسين، "دراسات في العربية وتاريخها"، الطبعة الثانية، دمشق، مكتبة دار الفتح، 1380هـ – 1960م.

71/ محمد بن أحمد الأزهري، "تهذيب اللغة"، القاهرة، 1964م – 1967م.

72/ محمد بن سلاّم بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، "طبقات فحول الشعراء"، المحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

73/ الأردبيلي، محمد بن عبد الغني، "شرح الأنموذج في النحو"، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف.

74/ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، "شرح الشافية"، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ج.2

75/ ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقي، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ج11، 1414هـ.

76/ المبرد، محمد بن يزيد، "المقتضب"، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج.2

77/ محمدّ خير حلواني، "المغني الجديد في علم الصرف"، دار الشرف العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1420هـ – 1999م.

78/ محمد عبد العزيز النجار، "ضياء السالك إلى أوضح المسالك"، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ج2، 1422هـ – 2001م.

79/ الزبيدي، محي الدين أبي الفيض السيد محمد المرتضي، "تاج العروس من جواهر القاموس"، دار التراث العربي، بيروت، 1977م.

80/ المطرزي، ناصر بن أبي المكارم، "المصباح في علم النحو"، تحقيق: ياسين محمود الخطيب.

81/ هدى جنهويتشي، "خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري"، مكتبة دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 1414هـ – 1993م.

82/ ابـــن يعـــيش، يعـــيش بـــن علـــي، "شـــرح المفصـــل"، الطباعـــة المنيرية بمصر.

83/ السـيرافي، يوسـف بـن أبـي سـعيد الحسـن بـن عبـد الله بـن المرزبـان أبـو محمـد، "شـرح أبيـات سـيبويه"، تحقيـق: الـدكتور محمـد علـي الـريح هاشـم، راجعـه: طـه عبـد الـرءوف سـعد، مكتبـة الكليـات الأزهريـة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1394هـ – 1974م.

84/ أبـو الحجـاج، يوسـف بـن عبـد الـرحمن بـن يوسـف، جمـال الـدين ابـن الزكـي أبـي محمـد القضـاعي الكلبـي المـزي، "تهـذيب الكمـال فـي أسـماء الرجـال"، المحقـق: د. بشـار عـواد معـروف، مؤسسـة الرسـالة، بيـروت، الطبعة الأولى، ج3، 1400هـ – 1980م.